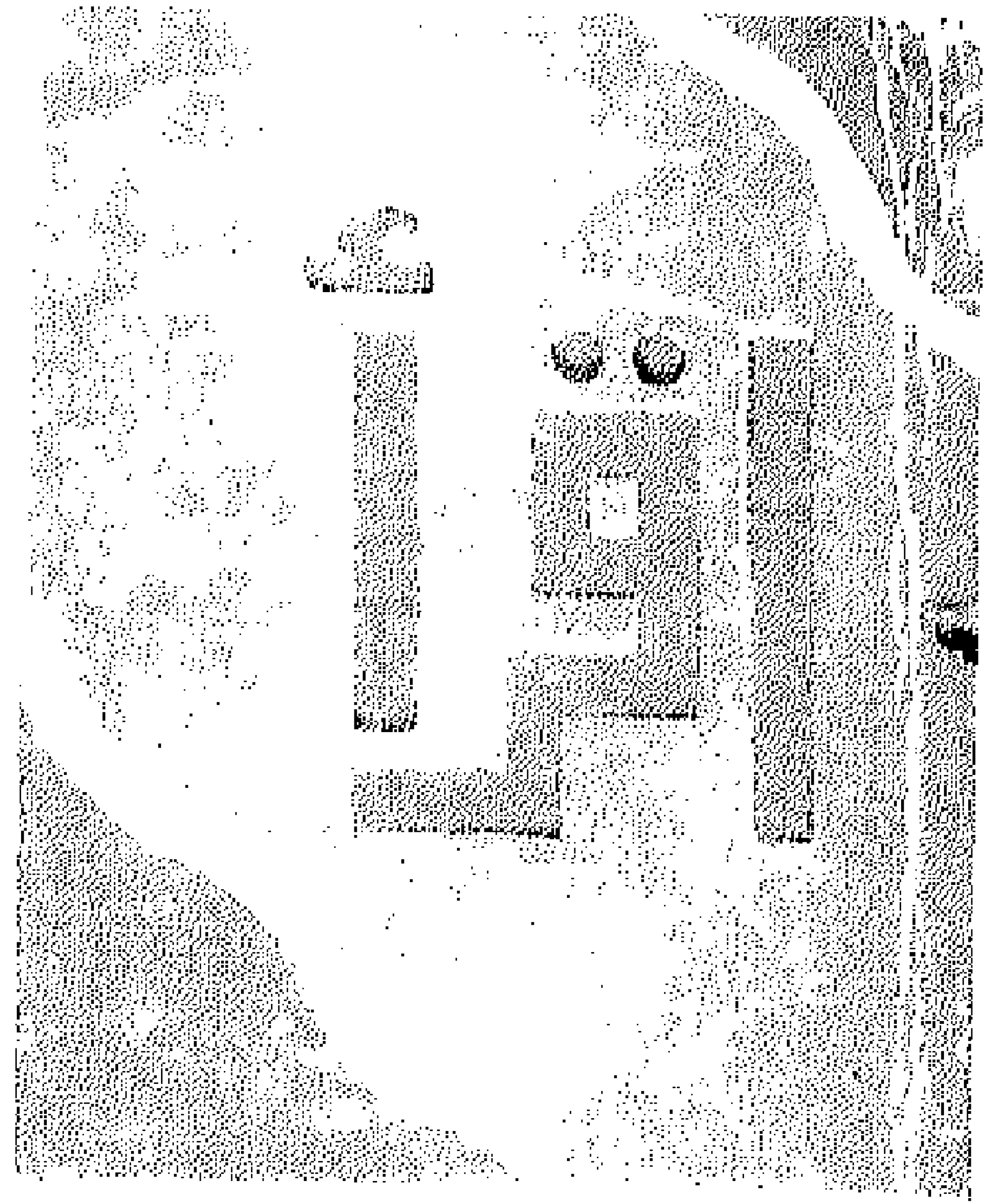



راسم محمد الجمال

# عباس العقاد ..

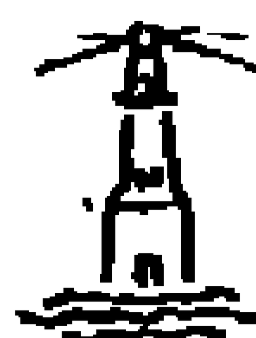
## رجل الصحافة ، رجل السياسة

اقرأ
تصدر أول كل شهر
[ ٤٤٤ ] مارس - ١٩٧٩

راسم محمد الجمال

# عباس العقاد

## رجل الصحافة .. رجل السياسة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

# تقديم

بقلم د. عبد الملك عودة

عندما انتهيت من قراءة هذه المخطوطة قبل النشر- تذكرت قول الشاعر العربي :

وإذا كانت النفوس كباراً     تعبت في مرادها الأجساد

قول قديم . ولكنه ما زال صحيحاً . . .

شاب عمره ٢٧ سنة في عام ١٩٧٤ يقدم دراسة عن عباس محمود العقاد في تاريخ الصحافة المصرية (١٩٠٧ - ١٩٦٤) .

ويقرر الشاب بعد طول الدرس والفحص أن العقاد كتب فيما يزيد على خمسين دورية ، وأنه كان أغزر الكتاب الصحفيين إنتاجاً . فضلاً عن مكانته الصحفية والأدبية والفكرية في حياة مصر . الأمر الذي يجعلنا نقرر

بدون مبالغة أو محاباة – أن هذه دراسة فى تطور مصر الحديث منذ بداية القرن العشرين حتى ما بعد منتصفه .

لقد أقبل الشاب على قراءة كل هذا الإنتاج وعلى وضعه فى إطاره التاريخى والفكرى والاجتماعى . ثم استخدم أساليب المدارس الحديثة فى التحليل والتقويم . ورد الظواهر والأفكار إلى جذورها وإلى تطورات المراحل المتتالية فى حياة الشعب المصرى . وهذا ليس بالأمر الهين ؛ فهذه الفترة – من الفترات الخصبة فى حياة الكفاح السياسى المصرى سواء أكان هذا ضد الاحتلال البريطانى طلباً للتحرر منه تحت إعلام الفكر الليبرالى والممارسة الديمقراطية البرلمانية . أم كان هذا ضد حكم الإقطاع والرأسمالية والملكية الفاسدة طلباً للتغيير الاجتماعى تحت إعلام الفكر الاشتراكى والممارسة الثورية منذ عام ١٩٥٢ .

وعباس العقاد فى كل هذه المراحل – كان يكتب ويخاصم وينشر ويقود بالقلم وبالفكرة ومهما كان موقف الباحث وغيره من أبناء مصر تجاه فكر عباس محمود العقاد – فهو موجود وصاحب دور ومدرسة فى حياة المصريين وقراء العربية عامة . وعلينا أن نقرأه . وأن نصدر أحكاماً تجاه ما نقرأ .

لذلك أشهد أن (راسم محمد الجمال) قد كتب دراسة ممتازة . وبذل من الجهد الأكاديمى ما يوجب إزجاء التقدير لما بذل ولما قدم من بحث ومن علم ، وهذا يبشر بمستقبل أكاديمى فى ميدان الدراسات الإعلامية والفكرية عامة والصحفية بصفة خاصة .

ولقد عرفته خلال عملى أستاذاً بكلية الإعلام . ويسرنى أن أقدم اليوم لكتابه ، وأن أعبر عن تقديرى وشكرى له ، إذ أتاح لى فرصة قراءة هذه الدراسة قبل أن تصدر فى كتاب مطبوع .

مارس ١٩٧٦ .

**د . عبد الملك عودة**

عميد كلية الإعلام – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أقدم لقراء العربية هذا الكتاب الذى يتناول حياة العقاد الصحفية والسياسية حتى عام ١٩٣٠ ، والتى سجل خلالها صفحات رائعة من الكفاح من أجل تحقيق آمال مصر السياسية فى الاستقلال والحياة النيابية والدستورية السليمة .

وقد اتبعت فى الكتاب تقسيماً تاريخيا مطابقاً – فى رأينا – لتطور حياة العقاد الصحفية والسياسية ، واعتمدت فيه على كل ما كتبه العقاد فى الصحافة المصرية السياسية خلال تلك الفترة ، وعلى مؤلفاته ، وما كتب عنه ، إلى جانب الدراسات التى تناولت تاريخ مصر ، وتاريخ الصحافة المصرية على وجه العموم .

وقد ألجأتنى ظروف النشر إلى الإيجاز فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب . وأرجو ألا يؤثر هذا الإيجاز فى إدراك القارئ للصورة الكاملة لكفاح العقاد الصحفى والسياسى حتى عام ١٩٣٠ .

وإذا كنت قد ركزت هنا على حياة العقاد الصحفية والسياسية حتى عام ١٩٣٠ – فإنى أعد القارئ أن أقدم له فى القريب العاجل – إن شاء الله – دراسات أخرى نستكمل بها حياة العقاد حتى وفاته ، من جوانبها المتعددة .

وأخيراً ، أقدم شكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة الذى راجع أصول هذا الكتاب وقدم له ، وإلى الأستاذ الدكتور خليل صابات والأستاذ الدكتور مختار التهامى ؛ لمعاونتهما لى ولتوجيهاتهما القيمة فى أثناء إعداد هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق

راسم محمد الجمال

# محتويات الكتاب

صفحة

**الفصل الرابع :**



**الفصل الخامس :**

الفصل الأول

# عباس العقاد فى الصحافة المصرية
# قبل ثورة ١٩١٩

**أولاً : عباس العقاد فى الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى :**

التحق العقاد بأول عمل له فى الصحافة فى أواخر ١٩٠٧ . وكان فى الثامنة عشرة من عمره ، وبالرغم من حداثة سنه بالنسبة للعمل الصحفى فإن هذا العمل لم يكن أول علاقة له بالصحافة . فقد نشرت له بعض الصحف قبل ذلك بعضاً من إنتاجه الشعرى والأدبى . وكان أول ما نشر له فى الصحافة قطعة شعرية من نظمه نشرتها له صحيفة « اللواء » ، كما نشرت له قطعة شعرية أخرى عام ١٩٠٧ بمناسبة ذكرى دنشواى ، ونشرت له صحيفة المؤيد ثناءه على رد على يوسف على خطبة اللورد كرومر المعروفة بخطبة الوداع .

وكذلك نشرت له « الجريدة » مقالاً بعنوان « الاستخدام رق القرن العشرين » كتبه عندما كان على وشك الاستقالة من العمل الحكومى للعمل

بالصحافة . وفيه أبدى استياءه من العمل الحكومى الذى جعل الإنسان كالآلة فى الوقت الذى تفوقت فيه الآلة على الإنسان فى خصائصها . ونصح الشباب بألا يكونوا عبيداً للعمل الحكومى ، كما نشرت له صحيفة «الظاهر» .

ويذكر العقاد عن طبيعة علاقته بالصحافة فى ذلك الوقت (قبل التحاقه بالعمل فيها) أنها كانت علاقة «الكتاب من منازلهم» . وأنه كان يكتب لها «متطوعاً» .

وفى الحقيقة أن تعبيره الأول غير دقيق ، لأنه قد يعنى أنه كان مصاحفاً لتلك الصحف : أى أنه كان يكتب لها بصورة شبه منتظمة وإن لم يكن عضواً فى هيئة تحريرها . ولم تكن هذه حقيقة علاقته بتلك الصحف التى نشرت له .

كذلك فإن تعبيره الآخر غير دقيق إلى حد ما . لأنه قد يعنى أنه كان محرراً فى تلك الصحف بدون أجر . وهذا ما لم يكن . وعلى هذا يمكن القول بأن علاقته بالصحافة فى ذلك الوقت لم تكن أكثر من هواية بالصحافة ، حيث كانت تلك الصحف تنشر ما يبعثه إليها من قبيل التشجيع . وهذا ما كانت تفعله وتحرص عليه «الجريدة» على وجه الخصوص بالنسبة للنشء . وكذلك «اللواء» و «المؤيد» وإن جعلتا ما تنشرانه للناشئين مقصوراً على الناحية السياسية . وهذا هو الحال بالنسبة لما نشرتاه للعقاد .

وقد فكر العقاد — وهو فى سن السادسة عشرة من عمره — أى حوالى ١٩٠٥ — وإبان اشتغاله فى مدينة «الزقازيق» فى هجرة وظائف الحكومة . والانتقال إلى القاهرة . وإصدار مجلة أسبوعية باسم «رجع الصدى» . وقد دفعه إلى هذا التفكير ما لقيه من إعجاب وتشجيع من بعض أصدقائه المتأدبين ، بقصيدة شعرية نظمها وطبعها «بالزقازيق» . وقدر العقاد لهذه المجلة أن تصدر فى

ثمانى صفحات ، يقوم هو وحده بتحريرها وتمويلها . ورأى أن مرتب شهر واحد يكفى إصدارها . وكان راتبه فى ذلك الوقت خمسة جنيهات ! .

وقد دخلت الفكرة فى طور التنفيذ . فأخطر الحكومة وأعد تبويب المجلة وتقسيمها . كما أعد مادتها التحريرية . وقدم القاهرة لاستشارة أحد أصحاب المكتبات قبل الشروع فى الطبع . وقد جاءت النصيحة بعدم « ترك الميرى » . والعمل بصناعة « الصائعين الضائعين ! » .

على أن العقاد لم يأبه لهذه النصيحة وعزم على تنفيذ فكرته . ولكنه لم يلبث بعد لحظه أن تخلى عنها تماماً عندما شاهد موقفاً دل على مدى الإسفاف الذى تعيش فيه الصحافة الأسبوعية .

ثم خطر للعقاد أن يهجر العمل الحكومى ويعمل مترجماً فى « اللواء » عندما علم بحاجة إدارة « اللواء » إلى مترجمين عند الشروع فى إصدار اللواءين : الإنجليزى والفرنسى . بيد أنه تردد ثم أحجم عن الاستقالة لسببين :

الأول أنه لم يرد أن تكون هجرته للعمل الحكومى إلى الصحافة من أجل العمل فيها كمترجم . وفى ذلك يقول : « فإننى ما أحببت الصحافة لأنها مورد رزق أفضل من موارد الحكومة . ولكننى أحببتها لأنها مجال للكتابة أو صناعة القلم بغير وساطة من صناعة النقل أو الترجمة . . » .

والآخر — أن الصورة التى ارتسمت فى ذهنه من لقائه مع مصطفى كامل إبان عمله بالتدريس بالمدرسة الإسلامية بأسوان — لم تشجعه على مزاملته فى عمل دائم [1] .

---

( ١ ) العقاد . حياة قلم ص ٦٣ — ٦٥ : فقد زار مصطفى كامل بصحبة مدام « جولييت آدام » وسيدة إنجليزية المدرسة الإسلامية « بأسوان » ودخلوا أحد الفصول التى كان العقاد يدرس =

على أن الفرصة ما لبثت أن أتيحت للعقاد للعمل بالصحافة عندما أعلن محمد فريد وجدى عن حاجته إلى من يعاونه فى تحرير صحيفة « الدستور » التى عزم على إصدارها . وعقابلته لفريد وجدى – اقتنع العقاد بالعمل معه :

« وخرجت وأنا أقول لنفسى : إن أكبر خلاف بينى وبين كاتب كهذا لن يعوقنى عن العمل معه . لأننى عجبت لحرية فكره . مع اشتهاره بالتعصب والمحافظة » .

واستقال العقاد من وظيفته ليعمل فى « الدستور » براتب شهرى قدرة ستة جنيهات .

وعلى الرغم من أن عمل العقاد فى « الدستور » كان أول تجربة له فى العمل الصحفى . فإنه كان تجربة غنية وشاملة . ففيها مارس جميع نواحى العمل الصحفى المعروفة حين ذاك : من جلب للأخبار . إلى تحريرها . إلى مراجعة الرسائل الواردة إلى الصحيفة . إلى ترجمة برقياتها الخارجية الواردة باللغة الإنجليزية[1] . إلى العمل كمراسل خاص . ولا شك أن هذا الغناء والشمول فى تجربة العقاد الصحفية راجع إلى أنه كان عضو هيئة التحرير الوحيد فى الصحيفة إلى جانب

=فيها . وكانت الحصة حصة محفوظات ولغة . وأملى مصطفى كامل على التلاميذ بيتا من الشعر عجزوا عن شرحه والتعليق عليه . وأراد العقاد أن يبين عجز الطلاب عن ذلك فتجهم مصطفى كامل وربى وجهه .

( ١ ) المصدر نفسه : ص ٧٠ - ٧١ . وهنا يذكر العقاد أنه لم يكن موضع احترام وملائه محررى الصحف الأخرى الذين كانوا يرونه متطفلا على الصحافة . وفى هذا يقول : « وسمعت أحدهم يتكلم عن عمر منصور مندوب المؤيد . وعبد المؤمن الحكيم مندوب الأهرام . وسامى قصيرى مندوب المقطم وجورج طنوس مندوب الوطن . فإذا هو يشيعنى بالإشارة الساخرة وهو يسب الزمن . لأنه قضى عليه بالعمل فى الصحافة مع أمثالى : « يخرق دين ها » البريس » Press ما عاد غير ها الزعران يسود ورقاتها ! » .

صاحبها . أما باقى محرريها فكانوا متطوعين من أصدقاء أحمد وجدى ، شقيق فريد وجدى .

ولم يكن شمول تجربة العقاد الصحفية مقصوراً على العمل الصحفى وحده . بل امتد إلى التحرير الصحفى ذاته ؛ فمارس جميع فنون التحرير الصحفى : فشن حملتين صحفيتين : إحداهما على الحكم العرفى فى السودان ، والأخرى على الأقباط إبان الأزمة الطائفية عام ١٩٠٨ ، وأجرى حديثين صحفيين : الأول مع أحمد مختار الغازى «قوميسير» الدولة العثمانية فى مصر، والآخر مع سعد زغلول ناظر المعارف حين ذاك .

والجدير بالتنويه أن ذاكرة العقاد خانته عندما ذكر أنه أجرى حديثه الأول مع سعد زغلول ، وأجرى غيره من الأحاديث مع الغازى أحمد مختار ؛ فالحقيقة أنه أجرى حديثه الأول مع الغازى أحمد مختار ، ثم أجرى الحديث الآخر مع سعد زغلول . ويفهم من قول العقاد : «وجرى غيره من الأحاديث مع الغازى أحمد مختار . .» — أنه أجرى معه أكثر من حديث . فى حين لم يجر معه سوى حديث واحد . وليس صحيحاً ما ذكره عبد الحى دياب من أن العقاد أجرى بعد حديثه مع سعد أحاديث أخرى مع شخصيات مصرية وأجنبية ؛ فلم يجر العقاد سوى الحديثين السابق الإشارة إليهما .

ويذكر العقاد أن هذين الحديثين اللذين أجراهما هما أول حديثين صحفيين يجريهما صحفى مصرى مع شخصيات مصرية أو شرقية كبيرة ، إلا أنه من الصعب إثبات ذلك أو نفيه ؛ لأن ذلك يحتاج إلى مسح تام لكل ما نشر فى الصحف المصرية قبل ذلك الوقت . وكل ما يمكن قوله فى هذا الموضع هو أنه كان من سياسة سعد زغلول الإدلاء بأحاديث إلى الصحف الإفرنجية التى تصدر فى مصر

يدافع فيها عن سياسته التعليمية ضد حملات صحف الحزب الوطني . كذلك كانت بعض الصحف تنشر أحاديث لبعض الأعيان المصريين يدلون فيها بآرائهم في أمور الساعة .

وإلى جانب الحملات والأحاديث الصحفية اشتمل ما كتبه العقاد في « الدستور » على ما اصطلح على تسميته « بفن الماجريات الصحفية » . وعلى تحقيق صحفي . وأخيراً تأتي المقالة بنوعيها : الصحفي والأدبي - لتكون السمة الغالبة على كتابات العقاد في « الدستور » .

أما اتجاهات العقاد في كتاباته في « الدستور » فيلاحظ أنها كانت متأثرة إلى حد كبير باتجاهات محمد فريد وجدي . وأحياناً كانت مطابقة لها . هذا بالرغم مما ذكره العقاد من أنه كان مستقلا في كتاباته عن محمد فريد وجدي . وتبدو مظاهر هذا التأثر فيما يلي :

١ – شيوع الطابع الديني والأخلاقي على كتاباته الصحفية . ويكفي تقدير مدى تأثره بفريد وجدي في هذا الصدد – أنه كان يأتي من الزقازيق إلى القاهرة قبل اشتغاله في « الدستور » لمشاهدة عروض التمثيل . فلما عمل في « الدستور » وتأثر بأفكار فريد وجدي الدينية والأخلاقية إذا به يسخط على فن التمثيل . ويهاجمه قائلاً :

« يقولون : إن من دلائل نفعه أن سبقنا الغربيون إليه ، وأنه محترم عندهم ، وأن الممثلين معدودون من أصحاب المواهب في أوربا . ونقول : إن أوربا سبقتنا إلى ابتكار ضروب اللهو غير التمثيل . وسبقتنا إلى ابتكار أنواع الملاذ وجدائل التهتك . وإنها الآن في إبان تقدمها ومدنيتها تروج فيها الخلاعة والفسق والمجون أكثر مما تروج عندنا : فهل يستلزم ذلك أن ننقل عنها كل هذه الموبقات . لأنها

أوربا ونحن الشرقيون » . وكان ذلك تأثراً برأى فريد وجدى فى التمثيل الذى يقوم على تشجيعه مع معارضة ظهور النساء على المسرح منعاً للتهتك والابتذال . ويكفى تقدير مدى إعجابه بآراء فريد وجدى وصفه له بعد حوالى خمسين عاماً بقوله : إنه كان «فريد عصره غير مدافع . . » .

٢ – دفاعه عن مبادئ الحزب الوطنى على أساس أنها تقوم على الاعتدال السليم من أجل تحقيق استقلال البلاد . أما اعتدال حزب الأمة «فشقشقة وحذلقة تجل المصريين من أن تجوز عليهم » . وهو رأى (فريد وجدى) نفسه الذى كان يرى أن (مصطفى كامل) هو «المعتدل الحقيقى» .

٣ – وقف العقاد موقف فريد وجدى نفسه من كل من الوزارتين الفهمية والبطرسية : فهاجم وزارة مصطفى فهمى لتساهلها فى حقوق المصريين :

«فما بال الحكومة المصرية وقاها الله ما يكره قد عصبت عينيها عن كل ضرر يحيق بأبنائها . فهى تتسامح مع جاليات الأمم الأخرى حتى فى استلابهم وتجريدهم عن أسلابهم كأن لا صلة بينهم وبينها ولا رابطة تربطهم بها . أرأيت فى رءوس الأمم رأساً لا يلتئم هو وحده إلا صور فى مثل هذا الجسد الضئيل ؟» .

ولما قامت الوزارة البطرسية هاجمها من منطلق فريد وجدى نفسه إذ كتب يقول :

«نعم إننا لا نبالى أن يرمينا المعتمد البريطانى بالتعصب والوحشية فى تقاريره السنوية . فذلك دأبه ودأب كل من يحل محله . ولن نكلفه مئونة التكهن والاستنتاج . بل نقول له بصريح العبارة : إن من أهم دواعى انتقادنا للوزارة البطرسية أن رئيسها مسيحى . وأن فى مصر أحد عشر مليون مسلم لا يروق لهم أن يجلس هذا الرجل على أعلى كرسى بعد كرسى الخديوية فى هذه الديار . لأن ذلك

يحط من كرامتهم ويعد بمثابة اعتراف رسمي بأنهم قوم همل ليس فيهم رجل واحد يصلح لأن يتولى هذا المنصب على كون بلادهم إسلامية» .

٤ – بالرغم من أن العقاد ذكر أنه كان يناصر (سعد زغلول) إبان عمله فى الدستور ويدافع عن سياسته التعليمية التى كانت موضع حملات صحيفة «اللواء» ، وأنه كان يرسل إليه خطابات تتضمن تناءه عليه وعلى جميع إخوانه المعروفين فى ذلك الوقت باسم حزب الإمام محمد عبده – فإنه يمكن القول بأن موقف العقاد من سياسة سعد زغلول التعليمية كان مشابها على وجه العموم لموقف محمد فريد وجدى .

صحيح أن العقاد ذكر فى مقدمة حديثه مع سعد الذى نشرته «الدستور» فى ٢٢ من مايو ١٩٠٨ – أنه يعتقد فيه الصدق والغيرة على مصلحة البلاد . ولكن ذلك ليس أكثر من تقديم شكلى لإعطاء أهمية للحديث ، وللشخص الذى يجرى معه الحديث ، وصحيح أيضاً أنه أعطى سعداً الفرصة لكى يدافع عن سياسته التعليمية ، إلا أن موقفه العام من سياسة سعد التعليمية كان موقفاً معادياً ، فقد هاجم بعنف هذه السياسة قبل حديثه مع سعد عندما كتب يقول بعد أن تحدث عن اهتمام الأغنياء بجمع المال وعدم إنفاقه على التعليم :

« . . . وكنت هممت أن أنادى الحكومة بأن تستعمل نفوذها فى محاربة هذا الميل بالطرق الأدبية لولا أنى وجدتها لا تقل عن أولئك فى محاربة التعليم . . . وهذه هى المدارس العليا والابتدائية يقبل عليها الطلاب إقبال الجياع على الجفان ، وهى تصدهم عنها بحجة أن المدارس قد أخذت ما يكفيها وهى فى الوقت نفسه تشكو من قلة المتعلمين من الشكوى» .

واستمر العقاد فى هجومه على سياسة سعد التعليمية بعد حديثه معه : فمثلاً

عندما كتب معلقاً على كتاب «سر تقدم الإنجليز» الذى ترجمه «أحمد فتحى زغلول» قال :

«فقد تخطئ الحكومة متى تولت أمر التعليم . ولكنها لا تخرج عن مألوف الأمة لاشتراكهم فى الأميال والعادات . أما نحن فحكوماتنا التى بيدها أمرنا أجنبية عنا ! فهى تسيرنا فى درب لم تألف السير فيه من قبل معتمدة على أن نظامائها صالحة لكل أمة موافقة لكل جيل» .

كما حذر من أن السياسة التعليمية العجيبة والقائمة على قصر التعليم ومن ثم الوظائف – على الأغنياء القادرين سوف تفسد نظام مصر الاجتماعى «ولا ريب أنهم سينقلون إلينا بهذا التصرف أفسد مذاهب الغرب وأضرها بالاجتماع ، فيكثر بيننا الاشتراكيون والذاهبون إلى ترك الناس فوضى لاسراة لهم وما أغنانا عن ذلك ونحن فى أول درجة من درج المدنية» .

ويمكن إرجاع حرص العقاد على تأكيد نصرته لسعد فى بدء حياته الصحفية إلى أنه اتهم من قبل خصومه بمعاداته لسعد فى ماضيه .

٥ – ولما كان محمد فريد وجدى يرى استمرار التحالف بين الحزب الوطنى والخديو – فإن العقاد لم يستطع أن يتخذ على صفحات «الدستور» موقفاً معادياً للخديو ؛ ومن ثم نشر هجومه على ما ادعاه من حرص على إصلاح الأزهر ، فى صحيفة «الأخبار» المعروفة بمعاداتها للخديو وفيه سفه ادعاءه وشرح محاربته لمحاولات محمد عبده إصلاح الأزهر ، وعلق على ذلك بقوله :

«فإنه يدعو إلى إصلاح كان يستنكره بالأمس ، ويغضب لمسعى كان يغضب على من ينتصر له ويدعو إليه من قبل هذا العهد . فسبحان مقلب الأحوال المتصرف بالقلوب والأميال» .

وكاد العقاد يحاكم على هذا المقال بتهمة العيب فى الذات الخديوية . لولا خشية السلطات من إثارة موضوع الإصلاح فى الأزهر فى أطوار التحقيق والمحاكمة وتعليقات الصحف .

على أن العقاد تراجع بعد ذلك عن رأيه فى موقف الخديو من الأزهر ، واتخذ موقف محمد فريد وجدى نفسه منه . وراح – على سبيل المثال – يستصرخ الخديو ليرفع اعتداء الشرطة على طلاب الأزهر مادحاً موقفه من الأزهر ، إذ قال :

« ونحن على ثقة من أن سمو الأمير يأبى أن يعرض رجال الدين لسنابك الخيل . ويعلم كيف يعامل رجال الكهنوت فى الممالك الأوربية حتى فى فرنسا الدهرية . فلا يسجل عصره أنه أول عصر رأى الناس فيه كيف يهان أعلام الإسلام فى الطريق المعرضة لأنظار الناس ، وهو الذى سيحفظ عنه التاريخ أنه من أشد الأمراء عناية بالأزهر وطلابه . ذلك ما ستحققه الأيام » .

وإلى جانب ما سبق وما يتضح منه مدى تأثره بمحمد فريد وجدى – يلاحظ الآتى على كتابات العقاد الصحفية فى « الدستور » .

١ – إنه كان مؤمناً باعتماد المصريين على أنفسهم فى استخلاص حقوقهم ، وتقدم بلادهم . وفى هذا كتب يقول :

« ليس على سطح الكرة الأرضية أمة مصرية غير هذه الأمة ولا فى الناس مصريون غيرنا فنحن وحدنا المكلفون بإسعاد أمتنا ، ونحن وحدنا الذين تهمهم رفاهيتها ورقيها وما نراه من غيرنا من الإهتمام بشأننا لا يخلو من تصنع أو على الأقل من جهل بحقيقة أطوارنا وعوائدنا . فعلام لا نعمل بأيدينا ماننتظر من غيرنا عمله لنا ؟ وعلام نحسب حساباً لارتياح الدولة المحتلة ورضائها ، ولا نحسب ألف حساب لما فيه فائدتنا الأدبية والمادية بل حياتنا الحقيقية ؟ » .

وقد ارتبط هذا الإيمان لديه بإيمانه بفكرة «مصر للمصريين» ، فلا سيادة لأحد عليها حتى الدولة العثمانية : فعندما كتب معلقاً على توظيف قليلي الكفاية من الإنجليز وحرمان الكفاة من المصريين . قال : «كل هذا – وهو بعض من كل – ولا يزال بعضنا يتبجح بأن الإنجليز أنقذونا من جور الأتراك وأنشئونا نشأة أخرى عرفنا فيها نفوسنا وقدرنا حريتنا قدرها كأن لا شأن لنا في الوجود إلا أن ينبذنا جائر ، ويتولانا عادل وليس لنا نصيب بعد ذلك وبين هذا وذاك» .

٢ وبرغم استعادة السيادة العثمانية على مصر – فإنه تعاطف مع الدولة العثمانية . ودافع عنها ضد مؤامرات الدول الأوربية . ولما اشتد الخلاف بينها وبين النمسا دعا المصريين إلى مقاطعة البضائع النمساوية . والاستعاضة عنها بالبضائع التركية .

وقد كان العقاد راضيا عن عمله في «الدستور» راغباً فيه حيث قال : «وجدت من اللحظة الأولى أنني أريد أن أفرغ فيه حصيلة المعرفة التي حصلتها من مطالعاتي الصحفية ، ومن مطالعاتي في الكتب والحياة» . ونال تقدير وثقة محمد فريد وجدى الذي وصفه بأنه «عمدتنا الأمين وساعدنا الأمتن» فكان يعفيه من اطلاعه على ما يكتب قبل إرساله إلى المطبعة ، و«ربما مضى الأسبوع ولم ألقه إلا إذا طرأ من شئون الصحيفة ما يدعو إلى مشورته أو تبليغه عنه ليتصرف بما يراه» .

ودام عمل العقاد في صحيفة «الدستور» منذ صدورها إلى أن توقفت عن الصدور . ولم ينقطع عنها إلا لفترة قصيرة . ذكر العقاد في كتابه «حياة قلم» أنها كانت لعدة أشهر . وذكر في كتابه «رجال عرفتهم» أنها كانت لبضعة أسابيع . ويرجع سبب انقطاعه إلى خلاف حدث بينه وبين أحمد وجدى شقيق صاحب الصحيفة ، حيث استكثر العقاد منه أن يعترض على آراء له في السياسة لم يكن

يعترض عليها شقيقه الأكبر . والجدير بالذكر أن بعض مقالات العقاد السياسية في «الدستور» كانت تنشر في «مصر الفتاة» .

ولم تلبث «الدستور» أن توقفت عن الصدور في أواخر عام ١٩٠٩ ؛ بسبب عجزها المالي وكساد توزيعها بعد الخلاف الذي شجر بين صاحبها والحزب الوطني ، ولم يكن لها قراء من أنصار الأحزاب الأخرى .

ولما توقفت عرض محمد فريد وجدي على العقاد فكرة مشاركته إياه في تحرير مجلة «الحياة» التي عزم على إعادة إصدارها بعد أن توقفت على أساس أنها أولى بمقالات العقاد الأدبية من الصحيفة اليومية . وعلى أن يشرعا في ذلك في غضون أسابيع قليلة بعد أن يكون فريد وجدي قد درس إمكان وفاء المجلة بتكاليف إصدارها والحصول منها على دخل يغني العقاد عن أي عمل آخر .

ومرت الأسابيع ولم يعلم العقاد شيئاً عن عزم فريد وجدي تنفيذ فكرته . ومن ناحية أخرى لم يصل العقاد من دراسة الفكرة إلى ما يدعوه إلى الثقة بنجاحها .

وبتوقف «الدستور» صار العقاد بلا عمل . وتطلع إلى العمل بالصحافة . أو ما يناسب الصحافة . إلا أن أحوال الصحف المصرية اليومية حين ذاك لم تكن لتتيح له فرصة للعمل بها : أما الصحف الأسبوعية فلم يأمل العقاد العمل بها ؛ لأنه «لم يكن فيها مجال لغير أصحابها . أو كتّاب المقالات – بالقطعة – على حسب الطلب ، وعلى كل لون وفي عرض الطريق» .

وهكذا انقطعت صلة العقاد بالصحافة السياسية . على أنه عاد يكتب من جديد في عام ١٩١٢ مقالات أدبية في مجلتي «البيان» و«الجريدة» .

وإذا كان العقاد لم يكتب شيئاً في السياسة في تلك الفترة بتوقيعه – فإن طبيعة عمله في ديوان الأوقاف قد أتاحت له معرفة الكثير عن سوء أحوال الديوان . وعن

تدخل الخديو فى عمليات استبدال الأوقاف ، مما دفعه فى بعض الأحيان إلى الكتابة - بدون توقيع فى بعض الصحف عن سوء الأحوال فى الديوان مشيراً إلى بعض المقترحات التى يراها لإصلاحه .

وقد دعاه السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية إلى لقائه عندما علم أنه كاتب هذه المقالات عن طريق صديق للعقاد يدعى «حسين روحى» ، كان يعمل مترجماً بدار الوكالة لبعض الوقت .

ودار الحديث فى هذا اللقاء عن الصحافة المصرية وخاصة «المؤيد» ، وعن ديوان الأوقاف . وحاول السكرتير الحصول من العقاد على معلومات عن صفقة من صفقات الأوقاف . وفى أثناء الحديث اعترض العقاد على ملحوظة أبداها السكرتير . أرجع فيها اختلال أمور ديوان الأوقاف إلى عدم خضوعه للرقابة الأجنبية . .

وتبدو أهمية هذا اللقاء مما ذكره العقاد : «وأراد الأستاذ روحى أن يصرف الموضوع . فقال : إن مسألة «المؤيد» كانت عندهم — (أى عند الإنجليز) — أهم من مسألة الأوقاف . ويلوح لى أنهم كانوا يودون لو توليت تحريره ، وكانوا يظنونك أكبر سنا من عشرة العشرين ، ولكنهم حسبوا عليك جريرة الشباب وقالوا : إنه لا يزال صغيرا ! » .

فعلى الرغم من أن تفكير الإنجليز فى إسناد رياسة تحرير «المؤيد» إلى العقاد كانت مجرد فكرة لاحت لصديق العقاد — كما يتضح من نص الرواية — فإن البعض قد استند إليها ليؤكد ثقة الإنجليز فى العقاد . ومن ذلك ما قاله فتحى رضوان :

«ولعلنا لسنا فى حاجة إلى أن نقول : إن الإنجليز لا يتجهون إلى ترشيح كاتب كالعقاد لشغل هذا المنصب السياسى الهام إلا وقد علموا سلفاً باتجاهاته السياسية

وبشعوره لهم . فقد كانت الغاية من إسناد المؤيد إليه أن يكون لساناً من ألسنتهم » .

وفى الحقيقة أنه من المستبعد أن يكون الإنجليز قد فكروا جديا فى إسناد رياسة تحرير « المؤيد » إلى العقاد ، وأن يجعلوا من الصحيفة لساناً لهم ، وذلك لأن « المؤيد » وإدارته كانت فى أيدى الحاشية الخديوية ، فى هذه الفترة تولى سيد كامل رياسة تحرير « المؤيد » منذ أوائل نوفمبر عام ١٩١٣ . وهو – كما يذكر العقاد – مخلص لمولاه عباس حلمى الذى تولى تعليمه فى فرنسا على حسابه بتوصية من على يوسف ، وهو – أى الخديو – الذى رشحه للقيام على تحرير « المؤيد » بعد اعتزال على يوسف ثم خلفه فى رياسة التحرير أحمد حافظ عوض منذ أوائل أبريل عام ١٩١٤ بعد أن تخلى « عن وظيفته السامية فى معية الجناب العالى الخديو » ليتولى عمله الجديد فى الصحيفة بعد أن « وجدت من سمو مولاى الأمير المعظم أكبر تعضيد وأسمى تشجيع » وإذا أضيف إلى ماسبق ولاء « المقطم » لسلطات الاحتلال ، والجفاء الشديد الذى كان بين الخديو عباس حلمى وبين لورد « كتشنر » مما يجعل من المستبعد تخلى الحاشية الخديوية عن هيمنتها على « المؤيد » لسلطات الاحتلال – فكل ذلك يؤكد أن الغرض من مقابلة السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية للعقاد لم يكن من أجل اختبار مدى صلاحيته لتولى رياسة تحرير « المؤيد » ، بل كانت من أجل الحصول منه على معلومات عن صفقات الأوقاف وعن تدخل الخديو فيها ، وهو أمر كان يحاربه الإنجليز . وخاصة أن العقاد كان يكتب ، ويتكلم عنها بلا تحفظ على حد تعبيره .

على أن الفرصة ما لبثت أن أتيحت للعقاد للعمل فى « المؤيد » عندما أرسل إليه سيد كامل بطاقة يخبره فيها أنه يتصدى لتحرير « المؤيد » ويود لو يستعين بالأقلام

الفنية فى تحديد حياة «شيخ الصحافة» وكان ذلك فى الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩١٣ إلى ١٤ يناير ١٩١٤ ، لأنها الفترة التى تولى فيها سيد كامل رياسة تحرير «المؤيد» . ولم يستحب العقاد لهذه الفرصة لسبب غير معروف .

ثم ما لبث الدعوة أن تجددت للعقاد عندما طلب منه أحمد حافظ عوض الذى تولى رياسة تحرير «المؤيد» منذ أوائل أبريل ١٩١٤ - كما سبق القول - أن ينضم إلى أسرة تحرير المؤيد ، محررا للصفحة الأدبية ، ومشرفاً على ما ينشر فيها . ولم يتردد العقاد فى قبول الدعوة هذه المرة : «فإننى لم أكن أطمع وأنا فى الرابعة والعشرين إلى عمل أهم من هذا العمل فى الصحافة» .

وأتيح للعقاد أن يتولى أمور «المؤيد» فى أثناء مرافقة أحمد حافظ عوض للخديو فى رحلته التى طاف خلالها بالوجه البحرى فى أواخر أبريل ١٩١٤ وفى غياب أحمد حافظ عوض كتب العقاد مقاله السياسى الوحيد فى «المؤيد» ، ودار حول الرشوة وتفشيها فى مصر . وفيه غمز العقاد الخديو عباس حلمى حيث قال .

«إن إثبات الرشوة يعسر بقدر انتشار وسائلها ، لأن كثرة الراشين والمرتشين تداخل بين مصالح القوم مداخلة تحبب إليهم بقاءها ، فكأنهم قرناء فى الاتفاق أو شركاء فى الجريمة . وعلى قدر منعة المرتشى واطمئنانه فى مركزه تكون منعة الأخلاق والآداب واطمئنانها ، فإن البلد الذى يمد فيه الوالى يده ، لا يحسب للمعتدى حسابا ولا يحترز من إشاعة لا يكون إلا بلداً طغى فيه الاستبداد ، واستفحل ، أو بلداً دستوريا ، ولكن أهله قد تواضعوا على فوضى الأخلاق وتبادل الذمم» .

على أن العقاد سرعان ما استقال من «المؤيد» عندما لم يتخذ أحمد حافظ

عوض موقفاً إيجابيا إزاء ما اكتشفه العقاد من ارتشاء أحد موظفى «المؤيد» باسمه من أحد الأعيان الذين يهمهم التنويه بذكرهم فى الكتاب الذى عزم أحمد حافظ عوض على إصداره . والذى يحوى البرقيات التى يرسلها إلى «المؤيد» فى وصف الرحلة ، وكان العقاد يقوم بمراجعتها قبل نشرها . ولأنه من ناحية أخرى عمد إلى التدخل فى مقالات العقاد الأدبية محلا بذلك باتفاقهما على أن يكون العقاد مستقلا فيما يكتب .

وقد رأى بعضٌ أن جذب العقاد من ديوان الأوقاف إلى الصحافة . ثم التخلص منه بعد ذلك إنما هو من تدبير الخاصة الخديوية التى كانت تعمل على التخلص من كل موظف داخل الديوان – صغيراً كان أو كبيراً – عرفت عنه المعارضة لنظام الأوقاف . وإذا كان العقاد لم يؤكد هذا القول ولم ينفه لأنه سبق له الاستقالة من الديوان – قبل استقالته الثانية للعمل «بالمؤيد» ورفضت هذه الاستقالة – ، فإن تسلسل الحوادث كما سبق ذكرها – يرجح هذا القول . وكان عمل العقاد فى «المؤيد» آخر علاقة له بالصحافة قبل الحرب العالمية الأولى .

**ثانياً : عباس العقاد فى الصحافة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى :**

فى ظل الاستبداد الذى ساد أسوان فى ذلك الوقت فى ظل الأحكام العرفية – كتب العقاد مقالة بعنوان «نادى العجول» نسخها ثم نشرها فى إحدى الصحف . وكانت سبباً فى تحديد اقامته بأسوان بيد أنه استطاع الفرار متخفياً إلى القاهرة .

وفى القاهرة التحق العقاد بالعمل رقيباً على الصحف عن طريق جعفر والى وكيل وزارة الداخلية آن ذاك ، ويبرر قبوله لهذا العمل بقوله : «قلت : إنى أقبل العمل فى الرقابة ولا غضاضة مادامت الرقابة من المصالح العامة فى أيام

الحروب » . على أنه ما لبث أن استقال من هذا العمل بعد أسبوع واحد بسبب عجزه - على حد قوله - عن ممارسة الرقابة على النحو الذى تريده السلطات . .

وقد عرض على العقاد أن يعمل مراسلاً صحفيا عسكريا مع القوات الإنجليزية المحاربة فى سيناء . وروايات العقاد عن ذلك متناقضة : فقد ذكر فى كتابه « رجال عرفتهم » أن (يعقوب صروف) صاحب « المقتطف » لما علم باستقالته من المدرسة الإعدادية التى كان يعمل فيها مدرسا بعد استقالته من الرقابة على الصحف - وكان صروف مهتما بإيجاد عمل له يعول عليه فى معيشته - عرض عليه أن يعمل مراسلاً عسكريا مع القوات الإنجليزية عندما « علم أن القيادة العسكرية تبحث عن مندوبين صحفيين وتفضل أن يكونوا من المسلمين لأنها تنوى أن تندبهم من حين إلى حين للسفر إلى خطوط القتال وراء القناة . وعلى حدود سيناء . ولا تريد أن يكونوا متهمين فى رواياتهم عن مناعة تلك الخطوط إن كانوا على غير دين الترك المغيرين على البلاد » .

ولما رفض العقاد محتجا « بأن المسألة إن كانت من إحدى جهتيها غارة تركية على حدود مصر فهى فى الجهة الأخرى حرب بين الجيش التركى وجيش الاحتلال » ألحقه يعقوب صروف بالعمل مدرساً بمدرسة وادى النيل .

ومن ناحية أخرى . ذكر العقاد فى كتابه « حياة قلم » أن (يعقوب صروف) عرض عليه العمل مراسلاً عسكريا مع القوات الإنجليزية إبان عمله بمدرسة وادى النيل . وعندما كان يكتب عن المقارنة بين فلسفة « المعرى » وفلسفة « شوبنهور » .

ويستطرد العقاد قائلا : إن (صروف) قال له : « إنك تعلم قلق الناس فى هذه الأيام من جانب الحدود الشرقية . ولكنهم يظنون أن الهجمة قريبة على قناة السويس ثم على جميع البلاد المصرية . ومثلك خليق أن يعيد الطمأنينة إلى

نفوسهم بما تراه عياناً وما تطلع عليه من المعلومات المفصلة . وهى حاضرة عند المختصين بالمسألة ، وكل ما يطلب منك أن تطلع مما فى القاهرة على ما يلزمك وأن تهيئ نفسك بعدها للرحلة إلى الخطوط الأمامية فى صحراء سيناء . ثم تصفها بأسلوبك المعهود . لأن مجرد الوصف الصحفى الشائع لا يكفى الإمتاع والتأثير . ولولا ذلك لكان فى محبرينا أو محبرى الصحف الأخرى من يغنى هذا الغناء» .

ولما رفض العقاد قائلاً : «إننى لا أكره أن أبث الطمأنينة فى قلوب المصريين من ناحية الدفاع عن بلادهم إذا كان المصريون هم الذين يقومون بأعباء هذا الدفاع عن بلادهم ، أما وهو – كما يحدث الآن – من عمل الحماية . فليس من المعقول أن أرفض الحماية وأقبل دفاعها – مازحه صروف قائلاً : «إذن تعود إلى المعرى وشوبنهور» .

ويبدو التناقض من أنه يفهم من الرواية الأولى أن هذا العرض جاءه وهو متعطل بلا مورد للرزق . فى حين يفهم من الرواية الأخرى أنه تلقى العرض إبان عمله بمدرسة وادى النيل . ومن ثم يصعب تقدير قيمة رفض العقاد لهذا العرض بالنظر للظروف الموضوعية التى كان يحياها ، فثمة فارق بين عمل يرفضه وهو فى أشد الحاجة إليه ، وعمل يرفضه ، وهو فى غنى عنه .

ويبدو التناقض أيضاً فيما أشارت إليه الرواية الأولى من أن العرض كان قبيل بدء الهجوم التركى على سيناء ، والذى وقع فى أبريل ١٩١٦ . فى حين تشير الرواية الأخرى إلى أن العرض جاء بعد كتابة العقاد مقالاته فى «المقتطف» عن المقارنه بين فلسفة «المعرى» و«شوبنهور» ، وكان ذلك فى الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩١٦ : أى بعد أن أخفق الهجوم التركى فى يوليو عام ١٩١٦ ، وتحول الجيش الإنجليزى من الدفاع عن مصر إلى الهجوم ، ومن ثم يصعب تحديد طبيعة تلك

المهمة التي عرضت على العقاد وتحديد الغرض منها . فثمة فارق بين أن يكون مراسلا مع الجيش الإنجليزي المدافع عن مصر بغرض بث الطمأنينة في نفوس المصريين . وبين أن يكون مراسلا مع جيش إنجليزي يقوم بعمليات هجومية متجهة خارج مصر

وانتقلت أحوال العقاد المعيشية من سيئ إلى أسوأ بعد ما استقال من عمله بالتدريس هو وصديقه المازني . ويئس من العمل بالتدريس أو بالصحافة . وظل متعطلا إلى أن استدعاه عبد القادر حمزة إلى الإسكندرية للعمل معه في صحيفة « الأهالي » وكان ذلك قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى . وليس بعد الحرب كما ذكر « سفران » .

وليست للعقاد كتابات في « الأهالي » في تلك الفترة بتوقيعه . إلا تعليقاً قصيرا وساخرا على قضية مهمة عرضت أمام القضاء . ومضمونها أن القضاء فرق بين أحد الشيوخ وزوجته . لأنه أنكر أن آدم كان رسولاً ! والأرجح أن عمله في « الأهالي » كان قائما أساسا على ترجمة وتحرير البرقيات والتقارير الخارجية الخاصة بأحداث الحرب . لأن تلك المادة كانت المادة التحريرية الوحيدة تقريباً في « الأهالي » . إلى جانب بعض المقالات القصيرة والقليلة جدا . وبقي العقاد في « الأهالي » إلى أن انتهت الحرب . واشتعلت ثورة ١٩١٩ .

# الفصل الثانى

# عباس العقاد فى الصحافة المصرية
# خلال ثورة ١٩١٩

شارك العقاد فى صحافة الثورة مشاركة قليلة نسبيا . ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين :

السبب الأول : أن الترجمة الصحفية كانت هى العمل الأساسى له تقريبا فى الصحف التى عمل بها إبان الثورة ؛ وهذا يفسر قلة مقالاته الصحفية فى ذلك الوقت .

والسبب الآخر : مرضه ورحيله إلى أسوان فى أواخر عام ١٩٢٠ ؛ مما تسبب عنه انقطاع عمله بالصحافة .

قامت الثورة وكان العقاد لايزال يعمل بالترجمة «بالأهالى» ولا نعثر للعقاد على مقالات سياسية بتوقيعه فى «الأهالى» ، وإن كان العقاد ينسب لنفسه جميع التعليقات التى نشرتها «الأهالى» عن تأليف الوفد – فإنه من الصعب إثبات ذلك

أو نفيه ؛ لأن جميع تعليقات الصحيفة ومقالاتها السياسية كانت بدون توقيع . ومع هذا نشرت الصحيفة أربع عشرة صورة وصفية لرجال الوفد فى الفترة من منتصف أبريل حتى ١٩ يونية ١٩١٩ ، بتوقيع (ع . م) وذكر العقاد أنه صاحب تلك الصور الوصفية ، وليس فى «الأهالى» أية مقالات سياسية أخرى بذلك التوقيع المستعار . وكل ما كتبه بتوقيعه فى «الأهالى» لا يتعدى دعوة لمفتى مصر كى ينشر الفتوى التى أصدرها بنبذ وإنكار الشيوعية والتى لم تنشر فى مصر برغم نشرها فى لندن ، ولما نشرت الفتوى فى ١٨ أغسطس ١٩١٩ أحدثت ضجة فى الصحف المصرية .

وما لبث العقاد أن ترك العمل فى «الأهالى» ، وكان ذلك فى الفترة ما بين ٥ من سبتمبر و ١١ من سبتمبر ١٩١٩ ؛ وهى الفترة المحصورة بين آخر ما كتبه فى «الأهالى» وأول ما كتبه فى «الأهرام» . ويرجع العقاد سبب تركه للعمل فى «الأهالى» إلى موقفها غير المؤيد للوفد ، وإلى تضييقها على كتاباته المؤيدة له .

وبعد أيام من تركه العمل فى «الأهالى» ، التحق العقاد «بالأهرام» محررا ومترجما ، ولا نعلم شيئا عن ظروف التحاقه «بالأهرام» ، سوى ما ذكره صديقه محمد طاهر الجبلاوى من أن أصحاب «الأهرام» ، دعوه للعمل فى صحيفتهم . والأرجح أن عمله الرئيسى فى «الأهرام» كان فى الترجمة الصحفية وفى جمع الأخبار ؛ لأن مقالاته السياسية قليلة جدا ، ولكن بالرغم من قلتها فإنها تعطى صورة شبه كاملة لموقفه من أحداث الثورة . وكان أول ما نشر له فى الأهرام مقالا عن حركة العمال إبان الثورة ، أنكر فيه أن اعتصاب العمال المصريين كان مرجعه إلى المهيجين السياسيين ، وأكد أن مرجعه إلى سوء أحوالهم الاقتصادية والمعيشية .

وقد أشار العقاد إلى اختلاف الترجمة العربية عن النص الإنجليزى لبلاغ لورد

ملنر ، الذى نشر فى الجريدة الرسمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ بغرض تهدئة النفوس النافرة من لهجته . واستجلابها ولو يسيرا على حد قول أحمد شفيق[1] وجاءت إشارة العقاد هذه خلال مناقشته لبلاغ اللجنة فى اليوم التالى ، حيث قال : «والذى نلاحظه أن كلمة نظام «حكم ذاتى» كما وردت فى الإنجليزية تخالف الحكم الذاتى المطلق الذى تكون كل أمة حرة فى تقريره . والأمة المصرية التى تنادى بالاستقلال التام وتشكو من الاستبداد بأمرها : هل تطمع وتطمح إلى غير ذلك ؟ «ودعا أيضا فى مناقشته إلى أن يكون اتصال اللجنة بالوفد مباشرة بصفته وكيلا عن الأمة المصرية .

وفى الحقيقة أن المادة العلمية المتوفرة تشير إلى أن إشارة العقاد هذه كانت أول إشارة إلى اختلاف الترجمة العربية عن النص الإنجليزى على صفحات الصحف ؛ فقد خلا بيان لجنة الوفد المركزية ، وبيان الحزب الوطنى ، وتعليقات صحف : «مصر» «والنظام» — ! من أية إشارة إلى هذا الاختلاف ، وقد استغل أصدقاء العقاد هذا الأمر ليضفوا عليه ثوب البطولة ، على نحو مشوه للتاريخ والواقع :

من ذلك مثلا ما كتبه محمد خليفة التونسى فى كتاب «العقاد دراسة وتحية» :

«بتاريخ ١٤ من سبتمبر ١٩٢٠ :

بدأ العقاد ينشر مقالات عميقة حول لجنة ملنر تعرض فى إحداها لبيان ملنر ذاته

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : التمهيد جـ ١ ص ٦٠٣ — ٦٠٥ والرافعى ثورة سنة ١٩١٩ جـ ١ ط ٢ ص ١٢٢ — ١٢٣ وقد قال النص الإنجليزى : «واللجنة ترغب صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ، ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Under Self Governing Institutions وجاءت فى الترجمة العربية «تحت أنظمة دستورية» .

وصحح ترجمة الصحف فى ذلك الحين لهذه العبارة ؛ صححتها «أنظمة حكم ذاتى» فكان لهذا التصحيح أثره البعيد فى كشف حقيقة البيان ، بل كان محورا للخلاف بين خطة سعد بعد عودته من منفاه وخطة عدلى فى موقفها من اللجنة».

وواضح مدى اللبس والخلط بين بلاغ لجنة ملنر ومشروع ملنر الذى قدم للوفد فى نهاية مفاوضته معه وقدم للأمة لتستفتى فيه. ويزعم الدكتور شوقى ضيف أنه كان «لكتنف العقاد عن هذا التدليس فى الترجمة الرسمية دوى هائل فى المحافل الدولية !».

على أنه ينبغى القول بأن ماجاء فى الترجمة العربية كان صحيحا ، وأن المقصود كان «تحت نظم دستورية» ، وذلك ما أكده عدلى يكن لسعد زغلول فى خطابه إليه فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٢٠ [1] ، وما سلم به سعد فى خطابه إلى عدلى يكن فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ [2] .

---

(١) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٠ - ٦٣١ .

وقد جاء فى خطاب عدلى يكن : «وهذه النقطة هى مافهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى مما جعلكم تعتقدون (أن مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع الحماية بل تتأكد) والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الإنجليزى وهو Self Governing Institutions ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه و Self-Government بل معناه الحكومة الدستورية . وأن الغرض من ذكر هذه العبارة فى البلاغ بيان أن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى . وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير .

(٢) المرجع نفسه ص ٦٥٨ - ٦٦٠ .

وقد جاء فى خطاب سعد : «أما العودة إلى مصر فلم يعبر فيها رأينا للأسباب =

ولا نعثر للعقاد على كتابات سياسية بعد ذلك ، حتى عرض مشروع ملنر على الأمة لابداء الرأى فيه خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٢٠ ، حيث شارك العقاد فى معالجة الموضوع ، وكانت خلاصة رأيه :

« إن مشروع الاتفاق بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر كما بسطه للملأ أعضاء الوفد المندوبون لايقدمنا خطوة عما نحن فيه بل يمكن أن يرجع بنا خطوات ! نعم ، إنه لم يدعنا فى موضعنا ، ولكن الخطوة التى يخطوها بنا غير مضمونة ولا حاسمة ، ولا يؤمن فيها الالتواء والاحتكاك فى كل ساعة ، لأن مشروع الاتفاق لا يتضمن نقطة واحدة يمتنع فيها الشك ، وتتضح فيها الحدود » .

وأوضح أن التفكير فيما وراء رفض المشروع « لا يصح أن يكون سببا لاستحسان الاتفاق ؛ لأننا متى جعلنا هذه الفكرة محك انتقادنا فكأننا قد عولنا على ألا نرفض شيئا ألبتة ولو كان الحماية أو ما هو أضيق منها دائرة وأقل شأنا » .

ويذكر البعض أن العقاد انضم فى أثناء الثورة إلى جماعة « اليد السوداء » ، واشترك فى وضع منشوراتها السرية .

ولم يستمر عمل العقاد فى « الأهرام » طويلا ، فقد مرض واضطر إلى الرحيل إلى أسوان ، والأرجح أن ذلك كان فى أواخر ١٩٢٠ .

ومما يدل على ذلك خطاب أرسله من أسوان فى ٢٤ من مارس ١٩٢٢ إلى « أحمد عبيد » مؤلف كتاب « مشاهير شعراء العصر فى الأقطار العربية الثلاثة : مصر وسوريا والعراق . وجاء فيه :

= التى يبياها لكم . نعم ، إن ترجمتكم عبارة Self Governing Institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ! » .

«من هذه البلدة أكتب إليك الآن . فقد قضى على بالمكث فيها شتاءين متواليين استشفاء من مرض أقعدنى عن العمل عاما ونصف العام» .

وقد روت صحيفة «عكاظ» أن نقابة الصحفيين كانت تصرف مساعدة مالية للعقاد لمرضه . وأرجعت ذلك إلى أن للعقاد «صلة بالأهرام جريدة النقيب» على أن العقاد عاد يتصل بالصحافة منذ فراير ١٩٢٢ ، فنشرت له «المحروسة» التى كان عبد القادر حمزة قد استأجرها منذ ١٤ من يناير ١٩٢٢ . مقالين ساخرين عن عبد الخالق ثروت ، وشروطه لتولى الوزارة . فسخر فى المقال الأول من ادعاء مؤيدى ثروت أن شروطه التى اشترطها لتولى الوزارة كفيلة بتحقيق الاستقلال المنشود . ورأى أن معنى ذلك إحداث تغيير جوهرى فى السياسة الإنجليزية نحو مصر ، فى حين أن إعادة سعد زغلول وزملائه المنفيين لا يتطلب مثل هذا التغيير . وسخر فى المقال الآخر من ثروت لاستهزائه بالأمة وباتفاقه مع الإنجليز .

وثمة ما يشير إلى أن موقف العقاد من عبد الخالق ثروت فى ذلك الوقت قد حدده له عبد القادر حمزة . ولم يكن موقفا اتخذه من تلقاء نفسه : ويدل على ذلك ما جاء فى خطاب أرسله إلى عبد القادر حمزة بتاريخ ٢٠ فبراير من ١٩٢٢ ، قال فيه :

«ورد إلى خطابكم وفيه الحوالة التى تفضلتم فسميتموه . تبادل منفعة فشكرا لكم . وسأوالى الكتابة إلى «المحروسة» غير واقف عند الحد الذى عينتموه كلما وجدت من الفراغ والموضوعات ما يدعو إلى الكتابة . . . .»

أما عن علاقة العقاد «بالمحروسة» ، فقد روى عبد القادر حمزة أنه نشر مقالتى العقاد ومنحه أجرهما من قبيل المساعدة المادية له فى ظروفه المادية السيئة التى كان يحياها متعطلا فى أسوان .

وهكذا يتضح قلة مشاركة العقاد فى أحداث الثورة من الناحية الصحفية بسبب غلبة الترجمة الصحفية على عمله بها ، وبسبب مرضه من ناحية أخرى . وبرغم هذا شوه أصدقاء العقاد الواقع ، وأسندوا إليه دور البطولة ، فكتب محمد طاهر الجبلاوى يقول :

«كان لابد لهذه الثورة من المعين الذى يغذيها ، والمشعل الذى يقودها نحو النور والسلاح الذى يدرأ عنها ، فوجدت ذلك فى قلم العقاد ! » .

## الفصل الثالث

# عباس العقاد فى الصحافة المصرية
# من عام ١٩٢٢ إلى وفاة سعد زغلول ١٩٢٧

**أولا : هل كان العقاد كاتب الوفد الأول :**

ذهب بعض إلى أن العقاد كان كاتب الوفد الأول ، بيد أن ذلك غير صحيح . فقد كان للوفد عدد من الكتاب يدافعون عن سياسته . ومواقفه إزاء تطور الأحداث السياسية ، على رأسهم : عبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض ، وعباس العقاد ، ومحمد توفيق دياب .

وكان عبد القادر حمزة ، أكثر هؤلاء تعبيرا عن سياسة الوفد ، وأكثرهم التصاقا بسعد زغلول لعدة أسباب :

١ – كان أسبقهم إلى التعرف بسعد زغلول ، والارتباط به من الناحية الصحفية .

٢ – إنه كان أسبقهم إلى إصدار صحف اتخذها الوفد لسانا له ، كما يتضح

ذلك من دراسة صحف عبد القادر حمزة . ففى هذه الصحف وجد كبار رجال الوفد مجالاً للتعبير عن آرائهم ، والدفاع عن مواقف الوفد ، بما فيهم سعد زغلول الذى نزل بنفسه – إبان الانقلاب الدستورى الأول – ليقود المعركة الصحفية من على صفحات « البلاغ » ضد العناصر المناوئة للوفد فى ذلك الوقت .

٣ – إن عبد القادر حمزة كان الصحفى الوحيد الذى يقابل سعدا يوميا ؛ ليستقى منه موضوع مقال الغد ، وكان سعد زغلول يحرص على لقائه ولو كان مريضا أو معتكفا ؛ ولهذا كله كاد محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد زغلول – يجزم بأن عبد القادر حمزة لم يكتب فى عهد سعد مقالا قبل أن يتحدث إليه فى شأنه .

ولكل هذه الأسباب يمكن القول بأن عبد القادر حمزة كان كاتب الوفد الأول ، والأكثر تعبيرا عن سياسته ومواقفه فى عهد سعد زغلول ، بل بعده ، أيضاً ؛ فليس ثمة معلومات تشير إلى أنه فقد هذه المكانة ، أو تبوأها أحد غيره ، حتى انشق على الوفد مع الثمانية الذين انشقوا عام ١٩٣٢ .

ثم يأتى أحمد حافظ عوض ، وبرغم أنه لم يكن كثير التردد على بيت الأمة للقاء سعد – بسبب ظروفه الصحية – فإنه كان يدافع عن الوفد ومواقفه السياسية من داخل الإطار العام للمبادئ الوفدية .

أما العقاد فلم يكن مالكا لصحيفة ، بل كان محررا براتب شهرى فى الصحف الوفدية ، ولم تكن ثمة علاقة رسمية أو شبه رسمية تربطه بالوفد ، اللهم إلا عندما صار عضوا بالهيئة الوفدية البرلمانية بعد نجاحه فى انتخابات ١٩٢٩ .

أما عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض فكانا عضوين فى هذه الهيئة منذ عام ١٩٢٦ . وحتى عندما صار العقاد عضوا بالهيئة الوفدية البرلمانية ، وحدث الانقلاب الدستورى الثالث الذى أحدثه إسماعيل صدقى ، وسجن بتهمة العيب فى

الذات الملكية – صار أكثر ميلا إلى الاستقلال فى آرائه ومواقفه الصحفية . وأخيرا كان العقاد أصغر كبار الكتاب الصحفيين الوفديين سنا . وأقلهم مساهمة فى الصحافة السياسية قبل التحاقه بالصحافة الوفدية .

ولذلك يلاحظ أن (سعد زغلول) كان يوحى إلى عبد القادر حمزة بأفكار مقالاته . أو يوجهه صحفيا نحو الوجهة التى يريدها على النحو الذى جعل سكرتير سعد يكاد يجزم – كما سبق القول – بأن عبد القادر حمزة لم يكتب مقالا فى عهد سعد إلا بعد أن تحدث معه فى شأنه ، ولكن سعدا لم يطلب من العقاد ، أو يطلب من غيره أمامه أن يكتب رأيا معينا ومحدودا . وفى ذلك يقول العقاد :

«وقد لازمت سعدا سنوات ووافقته كثيرا . وخالفته كثيرا كما يعلم القراء . فلا أذكر أنه طلب منى أو طلب من غيرى أمامى أن نكتب فى رأى بغير مانراه وإنما كان أسلوبه فى هذه الحاله أن يفتح باب المناقشة فيما يريد الكتابة فيه : فإن خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا كتابة ولم يلمح إلى طلبها أقل تلميح ، وإن وافقناه ورأينا رأيه قال : «حبذا لو وقف القراء على جلية هذا الموضوع ، وهذا غاية ما كنا نسمع من طلبه الكتابة فى موضوع من الموضوعات» .

وهذا دليل على أن (سعد زغلول) لم يكن يعتبر العقاد معبراً أدق تعبير عن آرائه واتجاهاته ، ولذا سمح له فى بعض الأحيان أن يخالفه فى الرأى .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن ملتزما بمواقف الوفد السياسية ؛ إذ الواقع أنه كان ملتزما بها التزاما تاما باستثناء مواقف قليلة جدا وخصوصا فى هذه الفترة التى انتهت بسجنه عام ١٩٣٠ . وثمة مقالات له نعتقد أنها موعز بها من قبل سعد زغلول ، أو الوفد .

وقد تميز العقاد من بقية كتاب الوفد بغزارة إنتاجه الصحفى ، وبقوة مقالاته

وعنفها ، وهو ماكان متفقا مع عنف سعد زغلول ذاته . ولهذا قفزت مقالات العقاد الصحفية ؛ لتكون المقالات الرئيسية فى صدور الصفحات الأولى لجميع الصحف الوفدية التى كتب فيها ، ولتكون منبرا للدفاع عن الوفد وسياسته بقوة وعنف فى مواجهة خصومه ؛ كما تميز العقاد من غيره من كتاب الوفد باهتماماته الأدبية إلى جانب اهتماماته الصحفية العامة .

وكان سعد زغلول معجبا بالعقاد وبكتاباته الصحفية . ويذكر سكرتير سعد أنه « ما رآه شغوفاً بقراءة مقال كما كان مقبلاً على مقالات العقاد » .

وأما محمد توفيق دياب فكان آخر كتاب الوفد الكبار انضواء تحت لوائه . ولم يتخذ مكانته فى الصحافة الوفدية إلا عندما أصدر « الجهاد » فى ١٧ من سبتمبر ١٩٣١ ، وازدادت هذه المكانة بروزاً بعد انشقاق عبد القادر حمزة بصحيفته عن الوفد عام ١٩٣٢ كما سبق القول .

**ثانياً : العقاد فى صحف عبد القادر حمزة :**

قضت ظروف العقاد الصحية بالبقاء فى أسوان حتى أواخر صيف ١٩٢٢ . ونتيجة لذلك كانت علاقته بالصحافة – التى بدأت مع بداية العام – مقصورة على نشر إنتاجه الذى كان يرسله من أسوان إليها ، فكتب مقالين لصحيفة « الأخبار » والأرجح أنه لجأ إلى نشرهما فى « الأخبار » ؛ لأن صحيفة « المحروسة » التى كان يصدرها عبد القادر حمزة – والتى كان قد وعد بالكتابة إليها من أسوان – كانت قد عطلت . وجاءت هاتان المقالتان استكمالا للمقالتين السابقتين اللتين نشرتا فى « المحروسة » ، من حيث الطعن فى عبد الخالق ثروت ووزارته التى شكلها فى الأول من مارس ١٩٢٢ :

فاتهمها فى المقال الأول بالإذعان للإنجليز ، بتسليمها لهم بحق حماية الأجانب والحصول للموظفين منهم على تعويضات من الحكومة المصرية دون الاكتفاء بهذه التعويضات بالنسبة للموظفين الإنجليز فقط . واتهمها فى المقال الآخر بأنها وزارة مضللة ، لأنها فى الوقت الذى أعلنت فيه أنها لم تعد الإنجليز بشىء فى أثناء المفاوضات التى سبقت إعلان تصريح (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، وأنها ستترك كل أمر يتعلق بمصير البلاد للبرلمان القادم ليفصل فيه ، إذ هى – على حسب ما روت الصحف الإنجليزية – تتفق مع الإنجليز على إبعاد الدول الأجنبية عن البحث فى حق إنجلترا فى إبقاء حامية إنجليزية فى منطقة قناة السويس .

وفى صيف ١٩٢٢ عاد العقاد إلى القاهرة حينما استعاد من صحته ما يمكنه من العمل ، وبدأ يشارك عبد القادر حمزة فى تحرير صحيفته «الأفكار» .

ويذكر محمد طاهر الجبلاوى – صديق العقاد – أن العقاد عاد من أسوان فى خريف ١٩٢٢ ، «وأن الوزارة وقفت آن ذاك دون عودته للصحافة ، وأخذت تساومه وهى تعلم بمرضه وحاجته إلى المال ، ولكن العقاد لم يقبل هذه المساومة التى ذكر لى أمرها فيما بعد ، وقد بلغت ألفين من الجنيهات لا يملك منها العقاد إلا قروشاً لا تغنى فى مثل حالته» ، وفى رأينا أن ماذكره الجبلاوى لا يعدو أن يكون حلقة من سلسلة الحلقات التى يصنعها أصدقاء العقاد ، وصنعها العقاد بنفسه ليضعوه فى مقام البطولة ، فمن المستبعد تماما أن تسعى وزارة عبد الخالق ثروت للحيلولة دون عودة العقاد إلى الصحافة ، وأن تساومه على ذلك بمبلغ ألفين من الجنيهات ، لأن العقاد كان فى ذلك الوقت محرراً مغموراً فى عالم الصحافة السياسية ، ولم يكن له أى موقف معاد للوزارة إلا المقالات الأربع التى كتبها فى «المحروسة» و«الأخبار» ، ولأن الوزارة الثروتية كان لديها من إمكانات القهر مايغنيها عن

مساومة الكتاب المغمورين بآلاف الجنيهات .

ويعتبر التحاق العقاد «بالأفكار» الفرصة الذهبية التي أتيحت له للبروز فى عالم الصحافة ، وليأخذ مكانه كواحد من أكبر كتاب المقالة السياسية بعد ذلك فى مصر ، ولاشك أن هذه الفرصة التى أتاحها له عبد القادر حمزة كانت هى السبب فى المكانة التى حظى بها العقاد بعد ذلك عند سعد زغلول ، وعند الوفد ، وعند القراء على وجه العموم .

وكان العقاد كاتب المقال الرئيسى فى «الأفكار» ، وكان يكتبه يوميا إلا فى يوم واحد فى الأسبوع ، وهو فى الغالب يوم السبت الذى كان إجازته الأسبوعية ، وكان هذا المقال ينشر فى الصفحة الأولى إلى اليمين على مساحة تتراوح بين عمودين وثلاثة أعمدة ونصف العمود .

# العقاد وتطور الحالة السياسية بعد تصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ .

## ١ – موقفه من الوزارات المصرية :

اتخذ العقاد من الوزارة الثروتية التى كانت فى الحكم عندما بدأ يكتب فى «الأفكار» موقفا غلب عليه العنف ، وقام على الطعن فيها ، والتشهير بها ، واتهامها بما يسىء إلى وطنيتها وإشاعة الكراهية لها لدى الرأى العام الذى لم يكن يثق فيها ويميل إليها أصلا . ونهج فى ذلك الخطة الآتية :

(ا) إنكار أى فضل لعبد الخالق ثروت فى الاستقلال الذى جاء به طبقا

لتصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ ، إذ أكد أن هذا الاستقلال «هو المنحة التى يعرضها الإنجليز طواعية من تلقاء أنفسهم ويبذلونها بذلا» ، وأن «الوزارة الثروتية قبلت بهذا الاستقلال المموه مالا تقبله وزارة أخرى» .

(ب) التأكيد على أن الوزارة لاسند لها من الأمة ، وأن سندها الوحيد هم الإنجليز الذين يعينونها على البقاء برغم الأزمات الكثيرة التى تمر بها ، وبرغم المساوئ التى جرتها على البلاد .

ومن ناحية أخرى : أكد أن الانجليز لايؤيدون الوزارة تأييدا صادقا ؛ لأنهم سيهتمون بوجود سند ديمقراطى يغنيهم عن التدخل فى الانتخابات القادمة بقوتهم وسطوتهم ، وأن الوزارة من أجل ذلك تسعى لمساعدة حزب الأحرار الدستوريين الذي سيولد عما قريب ، كي تستمد منه هذا السند الديمقراطى ، وأن الحزب من ناحيته لا يتقيد ببرنامج الوزارة ولا يحجم عن مخالفته ، ولا يمانع فى تولى الحكم منفردا ، وفى الوقت نفسه أكد أنه ليس ثمة اختلاف بين مبادئ وبرامج كل من الحزب والوزارة ، ولكنهم سواء ، والمجنى عليها فى كل الحالات هى الأمة .

(جـ) ترديد مارآه من مساوئ الوزارة على نحو مسيء لوطنيتها : فهاجم سعيها لإلغاء الأحكام العرفية بعد إدماج أحكامها فى قانون العقوبات ، بغرض التأثير على الانتخابات القادمة ، وتقصيرها فى حماية حقوق مصر فى السودان : «إننا لا نغالى إذا قلنا إنها لا تصنع فى السودان أكثر مما تصنعه وزارات السويد والأرجنتين ، وإنها لا يهمها منه ما يهم الجار من جاره ، ودع عنك ما يهم صاحب الملك فى عقر داره» .

وأرجع تفريطها إلى حرصها على البقاء فى الحكم ، وهاجم سعيها لتمثل هى مصر فى مؤتمر لوزان بعد أن طلب منها فى لهجة هادئة ترك هذه المهمة للوفد الذى

اعتبر تمثيله لمصر فى المؤتمر حقا له بصفته وكيلا عن الأمة .

ولم تكن العاطفة الوطنية وحدها هى التى تحرك العقاد تجاه الوزارة الثروتية ، فقد كان لغرامه بالأديبة «ميّ زيادة» أثره فى ذلك : كان يشتد على الوزارة بقصد إثارة غيرة «مى» أو إشفاقها عليه ، فتتصل به تلفونيا لتنصحه بالحيطة والتخفيف فى الهجوم فيذعن لها ، ثم يعود إلى الاشتداد فى الهجوم كلما أراد أن يستمع إلى صوتها وأن يحس اهتمامها به . وهكذا أخضع العقاد موقفه من الوزارة لعواطفه الخاصة ، واعترف العقاد نفسه بذلك : فقد روى وديع فلسطين أنه اقترح عليه أن يكتب مقالا بعنوان «موضوعى كيف أختاره؟» فأورد العقاد فيه فقرة عن «مى» كان قد أسر بها إليه من قبل ، ولكنها أغفلت عن النشر ، ونصها : «. . . ولا حرج من الاعتراف بأسلوب من أساليب الاختيار ، لم يخطر على بال أحد من قراء الصحافة السياسية فى ذلك الحين ؛ فقد كتبنا أعنف المقالات فى الحملة على بعض الطغاة المرهوبين (يقصد عبد الخالق ثروت) لأننا كنا على ثقة — بعد كل حملة — من دق الهاتف والاستماع إلى صوت إحدى الأديبات الناصحات بالتقية والتخفيف . . . فإذا طال العهد بالاستماع إلى ذلك الصوت فالمقالة الأولى على أشدها وأقصاها تصيب الطاغية الذى اشتهر بالنقمة العاجلة بين زمرته القابضين على زمام الأمور . . وقد يكون حقيقا بها وبما هو أشد منها ، ولكنه لا ينال حقه كله فى جميع الأوقات رعاية للنصيحة المشكورة على كره منا ، ثم نحين الفرصة فى كل لحظة نريدها لتوفية الرجل حقه وانتظار الهاتف الذى طال به عهد الانتظار» .

ومما يدعو إلى الوثوق بهذه الرواية تمام الثقة — أن النص السابق — بأسلوب العقاد المعهود فى مقالاته الصحفية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ بالفعل على مقالات العقاد تجاه الوزارة الثروتية أنها تتأرجح بين العنف

الشديد وبين الهدوء :

ومن أمثلة كتاباته الهادئة عن الوزارة – مطالبته إياها بإلغاء الأحكام العرفية ، وفك أسر المعتقلين فى ثكنة قصر النيل بأسلوب هادئ ومهذب ، إذ كتب يقول :

«وليس مما يسمح لنا على كل حال أن نطلب من السلطة العسكرية بيانا عن أعمالها ، ولكننا نسأل حكومتنا المسئولة عن رعاياها : لم سكتت عن هؤلاء المعتقلين؟ وهل هى تستطيع أن تستوثق من جريمتهم فيحاكموا ، أو من براءتهم فيفرج عنهم ، أو هى لا تستطيع ذلك؟ وسواء استطاعت حكومتنا المستقلة ذلك أو لم تستطعه فلا شك فى أنه حق ثابت من حقوقها ، ولو شاءت لاستعملته ولم تسكت عنه . ولكن هل تشاء» ؟

وعندما استقالت الوزارة الثروتية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ رفض العقاد ما أشيع من أنها استقالت غيرة على النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وأرجع سبب استقالتها إلى «أنها باتت فى أحرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالأزمات الوزارية : باتت مغضوبا عليها من الملك ، مسخوطا عليها من الأمة ، ميئوسا منها من الإنجليز . فلم يعد لها إلى البقاء سبيل» .

وقد اتهمت «الأفكار» بكتاباتها المهيجة ضد الوزارة ، والتى شارك فيها العقاد ، بأنها السبب فى إقدام الجناة على اغتيال اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين : إسماعيل زهدى ، وحسن عبد الرازق على باب «صحيفة السياسة» فى ١٦ من نوفمبر ١٩٢٢ وقد سعت الوزارة للبطش بصاحب «الأفكار» وبالعقاد وعبد القادر المازنى الذى كان يكتب مقالات فيها ضد الوزارة بتوقيع «مطلع» . واستدعت النيابة بالفعل عبد القادر حمزة للتحقيق معه فى هذا الشأن ، ولكن لحسن حظهم استقالت الوزارة فى نفس اليوم الذى بدأ فيه التحقيق ، ولم تنته

استقالتها حملات الصحف الوفدية عليها ، بل زادت هذه الحملات ، وصارت مزيجا من التشهير والشماتة ، وكذلك فعل العقاد .

واتبع العقاد موقف الوفد من الوزارة النسيمية التي خلفت الوزارة الثروتية فى الحكم ابتداء من ٣٠ من نوفمبر ١٩٢٢ . وكان موقف الوفد من الوزارة وديا فى البداية نتيجة لسعى رئيسها لإحداث تقارب بين الوفد والقصر ووعده بالسعى لإعادة المنفيين ، والإفراج عن المعتقلين ، ورضا سعد زغلول عن سياسة نسيم لا حباً فيه ولكن كراهية لثروت وفريقه ، وعلى هذا اتخذت الصحف الوفدية موقفاً ودياً من الوزارة عموماً .

وقد استقبل العقاد الوزارة النسيمية استقبالا طيبا ، فأثنى على كونها وزارة غير حزبية ، ورأى فى ذلك ضمانا لإجراء انتخابات نزيهة ، كما أثنى على رجالها الذين وصفهم بالأمانة والنزاهة . وعلى وجه العموم رأى العقاد أن الوزارة تعمل لتحقيق رغبات البلاد فى الحرية والاستقلال التام .

ولم يمنعه هذا الاستقبال الطيب من مطالبة الوزارة – بإلحاح – بإصدار بيان أو برنامج سياسى تشرح فيه خطتها لتقضى على الشكوك التى تدور بالرءوس ، وأكد أن الوزارة إذا لم تعلن برنامجها السياسى فإن الأمة سوف تحاسبها طبقا للبرنامج الذى أعلنه عبد الخالق ثروت عند تأليف وزارته المستقيلة ، «لأنها إذا لم تكن خيرا من سابقتها فلا معنى لأن تكون أقل منها ، فمن المفروض المسلم به أنها تعد الأمة مثل وعود ثروت باشا على الأقل» .

ويبدو أنه تجنب إحراج الوزارة ، فذهب يلتمس لها الأعذار لإحجامها عن إصدار البيان الذى سبق أن طالب به مرجعا ذلك إلى «شعورها بتناقض الموقف ، وصعوبة اهتدائها إلى التخلص منه وترددها بين القول والعمل ؛ لأنها مطالبة بأعمال

تناقضها أقوالها ، وليس لها من الحرية ما يمكنها من التوفيق بين الأعمال والأقوال» .

ثم ما لبث أن تغير موقف العقاد من الوزارة عندما تغير موقف الوفد منها وأصدر بيانا يهاجمها فيه ، لأنها لم تنفذ ما وعدت به من أعمال ، ولم تسع لعودة المنفيين والإفراج عن المعتقلين . وطفق العقاد يحمل عليها ؛ لأنها لم تفعل شيئا ، بالرغم من وعدها بأن تكون وزارة أعمال لا وزارة أقوال ، ولتقصيرها فى السعى لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ؛ لأنه كان فى وسعها - على حسب تقديره - «أن تفتح باب الكلام فى القضية المصرية فى المؤتمر ، فلا يكون ثمة بد من الاعتراف باستقلال مصر التام أو كشف الغطاء عن دسائس الإنجليز على مشهد من دول العالم» ؛ ودأب على مطالبتها بالسعى لإعادة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين .

٢ - حزب الأحرار الدستوريين :

شارك العقاد فى حملات الصحف الوفدية فى الطعن والتشهير بحزب الأحرار الدستوريين ، والتنديد بالقائمين عليه من قبل أن يولد وبعد ميلاده . ودارت مقالاته فى هذا الصدد حول إثارة كراهية الجماهير للحزب باستغلال عاطفتها لسعد ورفاقه ، وتشويه صورة قيادات الحزب أمام الرأى العام والطعن فى وطنيتهم ، وتأكيد نفور الشعب من الحزب وقياداته .

وأهم ما يسترعى النظر فى حملات العقاد على الحزب الجديد حرصه على الطعن فى أحمد لطفى السيد بالذات والسخرية منه ، والحط من مكانته العلمية ، ومن ذلك ما كتبه :

« وليفتن الأغرار بالاستاطيقا والبوليطيقا والدبلوماطيقا ثم الديمكراطية

والديمكوجية ، وبكل مايخلوله مما يعرفه صبية الإفرنج ويبيعه هو علينا فى سوق الفلسفة » وربما كان الدافع على هذا الموقف من جانب العقاد إدراكه أن أحمد لطفى السيد هو العقل المفكر للحزب .

على أن هذا الموقف يدل على أن الصراع الحزبى بدأ يطغى عليه ، وبدأ يشكل لديه مواقف واتجاهات جديدة تتحكم فيها وتوجهها المهاترات الحزبية ، دون مراعاة لأى مبادئ أو رجال كانوا موضع احترام وتقدير من قبل ، ويجعلنا نتردد فى قبول ما قاله بأن ثقته بسعد زغلول مرجعها إلى إعجابه بأستاذه الإمام محمد عبده ؛ لأن أحمد لطفى السيد وغيره من رجال الحزب الجديد كانوا أيضا من أصدقاء الإمام محمد عبده وتلاميذه ؛ فليس المبدأ هو الذى يحكم العقاد فى مواقفه الصحفية ، وإنما الموقف الحزبى بما يكتنفه من صراع وملابسات تقضى بتأييد الوفد على طول الخط ، والطعن فى خصومه سواء كانوا على خطأ أو على صواب – كان الفيصل الوحيد .

٣– الدستور :

هاجم العقاد بشدة اللجنة التى شكلتها الوزارة الثروتية لوضع الدستور ، مثلما هاجمتها الصحف الوفدية ، فاتهم أعضاءها بالقصور ، ووصف الدستور الذى يشتغلون بوضعه بأنه : «مأساة من أفجع ماشهدته مصر فى تاريخها الحديث» لأنه لن يخرج – فى رأيه – عن الحدود التى أرادها الإنجليز .

ولما تردد أن ثمة مساعى من جانب القصر لتعديل الدستور بادر بالمطالبة بضرورة استفتاء الأمة فى الدستور قبل عرضه على الملك ؛ لتقول فيه كلمتها على أساس أن الأمة مصدر السلطات . ولاشك أنه أراد تفويت فرصة تعديل الدستور على الملك

بجعل إصداره للدستور مجرد إجراء شكلى . ومن أجل هذا اتهم العقاد بسوء القصد . وكذلك ، هاجم العقاد تعديل النصين الخاصين بالسودان فى الدستور .

وبالنسبه لموقف الوزارة النسيمية من تعديل الدستور اقترح العقاد عليها إجراء الانتخابات بعد إلغاء جميع القيود المانعة لصحة التمثيل ، على أن ينظر البرلمان المنتخب – على شكل جمعية وطنية – فى تنقيح الدستور ، وتعديل مواد قانون الانتخاب . وهو نفس الرأى الذى ارتآه سعد زغلول فى ذلك الوقت . ولما أشيع أن الوزارة النسيمية فى صدد تعديل نصى السودان إذعانا للمطالب الإنجليزية – هاجمها العقاد – فى هدوء واتزان – لاتباعها سبيل الوزارة الثروتية فى هذا الشأن ، ورأى أن ثمة طريقاً شريفاً واحداً أمام الوزارة . وهو «أن تبدأ بالعمل فى تنفيذ الدستور الذى يحفظ حقوق الأمة ، وأن تدع الإنجليز وشأنهم يتعللون بما شاءوا من العلل لإبقاء الأحكام العرفية أو إلغائها أو وقفها . . وأن عليها أن تلزم الإنجليز جريرة الإصرار على رفض مطالب البلاد وأن تخيرهم بين شيئين : إما الموافقة على تمثيل البلاد تمثيلا صحيحا يمكنها من إعلان رأيها الصادق فى مصيرها ، أو الاعتراف على الرغم منهم بنياتهم الخفية ومطامعهم المموهة» .

واستغل العقاد أزمة تعديل الدستور للطعن فى وطنية الأحرار الدستوريين وتشويه موقفهم من تعديله : فعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا حريصين على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تعديل أو انتقاص من مواده – فقد اتهمهم العقاد بالتواطؤ مع الإنجليز على مسخه ، وأكّد أنهم فى الوقت الذى يطالبون فيه بإصدار الدستور دون تعديله – يتفقون مع الإنجليز على التسويف فى إلغاء الأحكام العرفية ، وإقامة العراقيل فى وجه الدستور ؛ حتى تجد الوزارة نفسها بين شقى الرحى ، فتستقيل ، ويتولوا هم الحكم محلها . وقد أعجب سعد زغلول

بمنطق العقاد هذا فى تشويه غيرة الأحرار الدستوريين على الدستور ؛ إذ «دلنى ما اشتملت عليه أن فى البلاد يقظة والتفاتا لأعمال أولئك الذين يكيدون لها فى الخفاء ويتظاهرون بأنهم من أخلص أوليائها» .

وظل العقاد يكتب فى «الأفكار» على هذا النحو ، حتى منتصف يناير ١٩٢٣ ؛ حيث تخلى عبد القادر حمزة . عن إصدارها ، استعدادا لإصدار «البلاغ» الذى صدر فى ٢٨ من يناير ١٩٢٣ . ودارت كتابات العقاد فى «البلاغ» . فى البداية حول موضوعين رئيسين : **الأول : تعديل الدستور والآخر : الحالة السياسية بعد استقالة الوزارة النسيمية .**

**١ – تعديل الدستور :**

استكمل العقاد فى «البلاغ» كتاباته حول موضوع تعديل الدستور وبدا موقفه أكثر تشددا عن ذى قبل تجاه مسلك الوزارة النسيمية من تعديل الدستور ، فلام الوزارة لما يشاع عن عزمها تعديل مشروع الدستور ، بزيادة عدد الشيوخ المعينين إلى النصف . واعتبر الوزارة متهاونة فى حقوق البلاد ، لموقفها إزاء إصرار الإنجليز على تعديل نصى السودان فى الدستور ، ولكنه رفض فكرة استقالتها كحل للأزمة بينها وبين الإنجليز ، وظل متمسكا برأيه الأول فى عدم تنقيح الدستور ، أو تعديله ، إلا بوساطة جمعية وطنية ، أو الاكتفاء بإجراء الانتخابات ، على أن يكون البرلمان فى أول دور من أدوار انعقاده بمثابة جمعية وطنية تنظر فى تعديل الدستور.

ولم يقبل العقاد من الوزارة إقدامها على تعديل نصى السودان ، تحت ضغط الإنذار الإنجليزى الذى وجه إلى الملك . واعتبر إقدامها على هذا التعديل تحت ضغط الإنذار خسارة كبيرة ؛ لأن تهديد الإنجليز – فى اعتقاده – بإعادة النظر فى

بتصريح (٢٨ فبراير) لا يعادل بأى حال التفريط فى السودان ورأى أن طريق الخلاص الوحيد أمام الوزارة من هذا المأزق هو أن تطرح الدستور جانبا، وأن تدعو جمعية وطنية لوضع دستور جديد : «هذا أو يعترض الإنجليز على انتخابات الجمعية الوطنية . فتنكشف نياتهم ، ويظهر للعالم كله غرضهم الحقيقى من هذا التصريح» . .

وتعجب العقاد كثيرا لاستقالة الوزارة فى ٥ من فبراير ١٩٢٣ بعد إقدامها على تعديل نصى السودان ، واعتبر استقالتها لغزا سياسيا ، ولكنه عاد يقدم لها المعاذير لاستقالتها ، بأن الإنجليز كانوا سيسعون لإسقاطها حرصا منهم على إجراء الانتخابات القادمة فى ظل وزارة صديقة لهم من الأحرار الدستوريين الذين اعتبر معارضتهم لتعديل الدستور مجرد لهفة على الحكم ، وهو منطلق الصحف الوفدية ذاته فى التشهير بموقف الأحرار الدستوريين من مسخ الدستور فى ذلك الوقت .

ومن الغريب أن العقاد يسند إلى نفسه الفضل فيما أسماه بإحباط مساعى الوزارة النسيمية لتعديل الدستور ، فيقول : «تولى توفيق نسيم الوزارة مرتين لغرض واحد ، وهو تعديل الدستور وتضييق سلطة الأمة بموافقة الحزب الأكبر فى مصر ، وهو حزب الوفد أو حزب الكثرة الساحقة .

«وسنحت لى الفرصة فى المرتين لإحباط هذه المناورة ، فحبطت فى المرة الأولى وفى المرة الثانية بحمد الله» .

وبديهى أن ذلك مجرد ادعاء ، وسعى منه لوضع نفسه فى مقام البطل فى هذا الصدد ؛ فقد أقدمت الوزارة النسيمية بالفعل على مسخ الدستور ، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه . وحتى – لو فرض جدلا – أن الوزارة النسيمية تراجعت عن مسخ الدستور – على هذا النحو – فلا شك أن ذلك

يرجع إلى أسباب سياسية موضوعية ، وليس إلى بضع مقالات صحفية كتبت فى صحيفة وفدية ؛ فقد شن الأحرار الدستوريون ، وصحيفتهم «السياسة» هجوما عنيفا على الوزارة لإقدامها على مسخ الدستور ، ولكن ذلك لم يمنعها من المضى قدما فيما شرعت فيه .

٢ – تطور الحالة السياسية بعد استقالة الوزارة النسيمية :

استقالت الوزارة النسيمية إذن بعد أن أقدمت على تعديل الدستور ، وتعديل نصى السودان به ، واستدعى الملك (عدلى يكن) لإسناد رياسة الوزارة إليه ، وهو ما كان فى مصلحة الدستور ؛ إذ لم يكن من المعقول أن يتوقع الملك من عدلى يكن أن يقبل إدخال أى تعديل على مشروع الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين لتوسيع اختصاصاته ، ورد الوفد على ذلك بإصدار نداء فى ٢٠ من فبراير اعترض فيه بشدة على تدخل الإنجليز فى تشكيل الوزارة ، وعلى تأييدهم عودة عدلى يكن إلى الحكم .

واتبع العقاد فى كتاباته الصحفية سبيلا يخدم موقف الوفد من إسناد الوزارة إلى عدلى يكن ، فطفق يردد فى عنف ما جاء فى بيان الوفد بعد ما حوله إلى مطاعن عنيفة . فردد أن «العدليين» ليس لديهم أى حرص على الدستور ، وكل ماعندهم هو الحرص على الحكم الذى يتولونه برغبة ومساندة الإنجليز لخدمة سياستهم ، وإذلال المصريين . وشهر بالأحرار الدستوريين الذين وصفهم بأنهم رجال (تصريح ٢٨ فبراير) ، ومنفذو السياسة الإنجليزية فى البلاد ، وبأنهم المفرطون فى السودان ، ورجال الحماية فى الماضى .

ومن ناحية أخرى سفه العقاد شروط عدلى يكن لتولى الوزارة ، وكان عدلى

يكن قد اعتذر للملك عن قبول تأليف الوزارة بسبب حالة الانقسام التي في البلاد ، ورفعت «السياسة» لواء الدعوة إلى الاتحاد ، فسفه العقاد شروط عدلي يكن ، ومزج في كتاباته العنف بالسخرية فأكد أن شرط عدلي يكن عبارة عن دعوة صادرة من جانب الإنجليز ، «ونحن نحقق حين نلبي الدعوة مأربا من مآرب الإنجليز ، لا مأرباً من مآرب مصر ، والمطلوب منا الآن هو أن تتألف بيننا وزارة حائزة لثقة المندوب السامي حاصلة على تأييد الزغلوليين : أما ثقة المندوب السامي فمضمونة على ما يظهر فلم يبق إلا تأييد الزغلوليين ، وهذا الذي ينتظرونه من وراء الدعوة إلى الاتحاد» . أما غرض الإنجليز من هذه الدعوة فقد رآه في حرصهم على تأليف وزارة يتمكنون بها من تنفيذ سياسة تصريح (٢٨ فبراير) . وإيجاد برلمان صوري لا يمثل الأمة تعتمد على الوزارة في إذلال الأمة . وإخضاعها للسياسة الإنجليزية .

ثم ما لبث العقاد أن طالب الأحرار الدستوريين بالاتحاد – إن كانوا يريدونه – حول المبادئ الواردة في البيان الذي أصدره الوفد ، وأعلن فيه أنه لا يضن بثقته على أحد ، ولا يثق في أي وعد من وعود الإنجليز ورجالهم في مصر قبل رفع الأحكام العرفية ، وعودة سعد ورفاقه ، والإفراج عن المعتقلين ، وأنه لا يؤيد وزارة ما ، حتى يكون من أهم أغراضها العمل على إصدار دستور وليد إرادة الأمة ، وأكد العقاد أن أي دعوة للاتحاد لا تقوم على هذا الأساس هدفها إضعاف الوفد .

وقد استنكر العقاد حوادث الاغتيالات السياسية التي ازدادت إبان الأزمة الوزارية التي أعقبت استقالة الوزارة النسيمية ، ونبه إلى أمر هام هو : «ألا يجوز أن تكون وراء هذه الحوادث يد أجنبية عن القضية المصرية ، ولتكن من أعداء

الإنجليز فى البلاد الخارجية ؟ والذى نود أن يراه ذوو الشأن أن ذلك على الأقل ليس بمستحيل » .

. وما لبثت كتاباته أن انقطعت فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، فقد عطلت « البلاغ » واعتقل صاحبها فى ٦ من مارس ، ولما أطلق سراحه أصدر صحيفة « الرشيد » ابتداء من ٢٠ من مايو ١٩٢٣ .

وكانت وزارة يحيى إبراهيم قد تولت الحكم منذ ١٥ من مارس ١٩٢٣ . وأصدرت الدستور فى ١٩ من أبريل ، بعد تعديل نصى السودان وأصدرت قانون الانتخاب فى ٣٠ من أبريل . ودارت كتابات العقاد فى « الرشيد » من ثم حول الانتخابات والأمور المتعلقة بها ، فكتب رأيه فى كيفية تقسيم الدوائر الثلاثينية ، وحث الناخبين على الحرص على حضور الانتخابات ، وتقديم الاعتبارات العامة على غيرها من الاعتبارات عند اختيار المرشحين ، . . . إلخ . .

وأهم ما كتبه فى الأمور المتعلقة بالانتخابات استنكاره ترشيح كبار الأغنياء وكبار الرأسماليين وأصحاب الضياع أنفسهم فى الدوائر التى يهيمنون فيها على الناخبين من الناحية المعيشية ، وطالب بتدخل الحكومة للحيلولة دون تأثير المرشحين على ناخبيهم فى هذه الدوائر ؛ ولكنه استبعد أن يكون ذلك بنص مكتوب ، وفضل أن يتم ذلك عن طريق المراقبة والإشراف وتشجيع الناخبين على حفظ حقوقهم بتقريب أسباب الطعن لهم ، وتسهيل إثباته عليهم .

ومن الموضوعات التى عالجها العقاد فى « الرشيد » : موضوع إقامة سفارات لمصر فى الخارج ، فاستنكر إنفاق مبالغ طائلة فى إقامتها فى الوقت الذى تحتاج فيه البلاد إلى هذه المبالغ ، وتساءل عن طبيعة علاقة سفير مصر فى لندن بالحكومة الإنجليزية وموضوع قانون الاجتماعات الذى أصدرته الحكومة فى ٣٠ من مايو

١٩٢٣ حيث هاجمه ، لأنه «لا حرية فى الحقيقة إلا للإدارة ، ولاحق للمصريين فى الاجتماع بغير رضاها» .

وكانت كتاباته فى «الرشيد» على الشكل الذى كانت عليه فى «الأفكار» «والبلاغ» ، فكان مقاله الرئيسى يأتى فى الصفحة الأولى ، فى حين دأب عبد القادر حمزة على كتابة مقاله فى الصفحة الثانية من صفحات «الرشيد» الأربع .

وعاد العقاد إلى الكتابة فى صحيفة «البلاغ» عندما عاد إلى الصدور فى ١٨ من يونية ١٩٢٣ . ويلاحظ أن موقفه فى «البلاغ» ازداد وضوحا تجاه الوزارة الإبراهيمية ، وأنه كان موقفا وديا نسبيا فى ذلك الوقت ، فكان يثنى على بعض أعمالها ، أو يوجه إليها اللوم ، أو يتشدد معها ؛ ولكنه لا يصل فى لومه أو تشدده إلى حد الهجوم أو الطعن .

فقد أثنى على إجراءات الوزارة لتقسيم الدوائر الثلاثينية ، وأكد أنه «إذا وقع من الوزارة تقصير بعد ذلك فهو غير مقصود ، ولا منظور فيه إلى غرض ينافى حسن النية على ما نعتقد» . وأبدى لها ملاحظاته – بطريقة ودية – على عملية الانتخابات . وأيدها فى مسعاها للإشراف على المدارس الأهلية ، وطالبها بتشديد الرقابة على مدارسها ، وإن داخله الشك من هذا الاهتمام بمراقبة التعليم كله وإفراغه فى القالب الحكومى . وشكر لها إصدارها لقانون شركات التعاون الزراعية .

ومن ناحية أخرى لم يتشدد مع الوزارة ، لإصدارها قانوناً ينظم الأحكام العرفية فى ٢٦ من يولية ١٩٢٣ بالرغم من أنه كان من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، والتى قوبلت بالاستياء والاستنكار خاصة أن الوزارة استأثرت بوضعه قبل اجتماع البرلمان . بل إنه رفع عنها المسئولية كاملة ، وألقاها على الإنجليز حيث قال :

« فالحكم العرفى البريطانى الذى يمنون بإلغائه ، ويبيعون علينا هذا الإلغاء غالياً من حريتنا واستقلالنا ، وحقوق بلادنا – لن يُلغى ولن يخرج من أيدى الإنجليز إلا ليقبضوا عليه باليد الأخرى ، وسيكون إعلان الأحكام العرفية معلقاً على مشيئة الإنجليز ، لأنهم حراس المواصلات وحماة الأجانب والأقليات » .

وتشدد العقاد مع الوزارة لموافقتها على إصدار قانون التضمينات الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطات العسكرية من إجراءات مدة فرض الأحكام العرفية (من نوفمبر ١٩١٤ إلى يونية ١٩٢٣) ، ولكنه لم يذهب فى تشدده معها إلى حد الخصومة ، واقتصر موقفه على إلقاء اللوم عليها ، إذ كتب يقول :

« ولماذا تجيبهم الوزارة المصرية إلى هذا الطلب ؟ أليس فى ذلك اعتراف صريح بأن الإنجليز مسئولون عن النظام فى مصر ، وأنهم لابد أن يحكموها مباشرة أو يقترحوا القوانين التى يُحكَم بها المصريون ؟ » .

ولم يهاجم الوزارة لمنع السلطة العسكرية الاحتفال بعودة المنفيين ؛ إذ رأى أن السلطة العسكرية هى التى منعت الاحتفال ابتداء ، وأن رئيس الوزارة وافق بعد أن قضى الأمر .

واستنكر لجوء الوزارة إلى الإنجليز (للوساطة) بينها وبين حكومة الحجاز إبان أزمة المحمل التى وقعت فى يوليو ١٩٢٣ ، ورأى أن ذلك معناه الاعتراف للإنجليز بأن لهم حقا فى الحجاز . ولكنه لم يصل فى استنكاره إلى حد الهجوم أو التحامل .

وامتد موقفه الودى من الوزارة الإبراهيمية إلى الطعن فى الأحرار الدستوريين لمعارضتهم إياها ، فأكد أن هذه المعارضة ليس لها من دافع إلا السعى لإحراج الوزارة ، لكى تستقيل ، ويتولوا هم الحكم لكى يضمنوا لأنفسهم أغلبية فى

الانتخابات . كما أكد أن مسئوليتهم بالنسبة لقانون التصمينات أكبر من مسئولية الوزارة ، وسخر من اتهامهم لها بالمحسوبية ، ورد على ذلك بأن وزارة عبد الخالق ثروت كانت تفعل الشيء نفسه .

ويمكن القول بأن موقف العقاد الودى من الوزارة الإبراهيمية كان هو موقف الصحف الوفدية عموماً . لتجرد يحيى إبراهيم وأعضاء وزارته من أى صبغة سياسية فى ذلك الوقت . ولانقطاع الصلة بينه وبين الأحرار الدستوريين . وإلى جانب هذا ربما قصد العقاد عدم التورط مع الوزارة فى خصومة تدفعها إلى محاربته فى الانتخابات التى رشح فيها نفسه على مبادئ الوفد .

وانقطعت كتابات العقاد الصحفية فى «البلاغ» منذ ٢٤ من أغسطس ١٩٢٣ ، بسبب وجوده فى أسوان للقيام بحملته الانتخابية .

**العقاد بين سعد زغلول وخصومه :**

استأنف العقاد كتاباته الصحفية فى «البلاغ» فى ١٣ من مارس ١٩٢٤ ، وكانت وزارة سعد زغلول قد تولت الحكم منذ ٢٨ من يناير . وقد بدا واضحاً تجاهله لها ، حيث اتجه بكتاباته لمعالجة الموضوعات ذات الطابع الاجتماعى والأخلاقى ، والموضوعات المتعلقة بالبرلمان .

وقد تجنب العقاد فى بداية عهد الوزارة السعدية الخوض فى الصراع الحزبى . صحيح أنه رأى أن معارضة الأحرار الدستوريين للوزارة غير مفهومة ، إلا أنه رأى نبذ الصراع والمهاترات الحزبية تماماً ، والاهتمام بتقدم البلاد ، وفى ذلك كتب يقول :

« فلنعلم أننا لا ندرك بغيتنا من التقدم الذى نترنم به إلا بالأخصاء فى العلوم

والصناعات ، وأن البعثات العلمية هي وسيلتنا إلى التكثير من (الإخصائيين) ورجال الفنون والمعارف ، فعلينا أن نهتم بها بعض اهتمامنا بالقصص السياسية والمناورات الحزبية التي نحن متهالكون عليها ، والتي كادت تنقلب معنا إلى حروب بيزنطية لانفرغ من واحدة حتى نعود إلى أخرى شبيهة بها ، وإلا فلنوطن أنفسنا على الفشل . نعم . الفشل المحقق لا أقل ولا أكثر» .

وقد تجلى مدى سعيه للاستقلال في مواقفه من الوزارة السعدية في انتقاده لبعض أعمالها ؛ مثل : تهكمه بوزير الداخلية بالنيابة الذي يضيع جلسات مجلس النواب في أثناء ردوده على أعضائه ، وإصراره على أن يتولى القضاء أمر البت في الطعون الانتخابية ، في الوقت الذي رأى فيه سعد زغلول الاحتفاظ للبرلمان بهذا الحق .

كما تجلى استقلاله هذا في عدم تعليقه على خطبة العرش الأولى التي ألقاها سعد في يوم افتتاح البرلمان في ١٥ من مارس ١٩٢٤ . ويروى العقاد أنه لقي سعداً بعد خطبة العرش ، «وكان حساس النفس من ناحية الخلاف عليها لأنه أول خلاف تعرض فيه نفوذه الشعبي للامتحان ، وكان الوفديون وغير الوفديين مختلفين في شأنها ، يكتفي بعضهم بما قيل ، ويطلب بعضهم المزيد من الإيضاح ، وكان في المجلس فتح الله بركات والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ عبد القادر حمزة ، فسألني دولته : ما رأيك في خطبة العرش ؟

قلت : رأيي يا دولة الرئيس أنها كان يمكن أن تكون أوضح مما هي عليه . .

قال : أفلا ينطبق هذا على كل كلام ؟

قلت : بلى . ولكن إذا تساوى الوضوح وغيره في جميع الاعتبارات فرأيي يا دولة الرئيس أن الوضوح أولى بالتفضيل .

فلبث رحمه الله نصف ساعة يناقشنى فى رأيى بلا ضجر ولا استياء ، ومضت فترة بعد ذلك ، وانتقل الكلام إلى شأن آخر ، فأصغى إلى أحسن إصغاء . ثم سألنى : ولماذا تحاسبنى أنا فى هذا ، ولست أنا المسئول عنه؟

قلت : لأن دولتك وكيل الأمة والمسئول عن عمل الآخرين .

فضحك رحمه الله طويلاً ، ثم قال : لو حاسبنى كل فرد فى الأمة حسابك يا فلان لعجزت عن أعباء هذه الوكالة .

قلت . وفى نفسى غضب «أغالبه» : ياباشا ، ولكن ليس كل فرد فى الأمة «عباس العقاد» ، فتبسم مؤمناً وقال : نعم ! ليس كل فرد فى الأمة «عباس العقاد» ، صدقت .

وتجدر ملاحظة أن سعداً ناقش العقاد رأيه فى خطبة العرش «بلا ضجر ولا استياء» أما قبوله قول العقاد بأن ليس كل فرد فى الأمة (عباس العقاد) فكان متعلقاً بأمر آخر ، وليس بخطبة العرش كما ذهب بعض أصدقاء العقاد .

وقد انتقد العقاد بعض تصرفات وزارة سعد ، فى الوقت الذى أيدها فى بعض أعمالها وإجراءاتها الأخرى مثل تقريرها علانية جلسات مجالس المديريات ، ومحاربتها للشيوعية ، وإصلاحها أوضاع البعثات العلمية ، ونشرها للفنون الجميلة .

وإلى جانب نزوح العقاد عن المهاترات الحزبية ، وسعيه للاستقلال فى مواقفه الصحفية عن الوزارة السعدية ؛ يلاحظ خلو كتاباته الصحفية فى ذلك الوقت من أى ثناء أو تمجيد للوفد وزعامته . وخلوها من أى طعن فى أشخاص خصوم سعد . وقد نشرت مجلة «الكشكول المصور» خطاباً بدون توقيع ، قالت : إنه لأحد أصدقاء العقاد ، جاء فيه :

إن العقاد روى له ولأصدقاء آخرين : «أن هذا الرجل (سعدا) يطلب منى أن أكتب لأرضيه بالطعن على خصومه ، وأنا لا أبيع ضميرى لرجل أضاع من مال الأمة ثمانية ملايين جنيه ، إذ قبل أن ينفذ تعويضات الموظفين البريطانيين».

ومما يدعو إلى قبول ما جاء فى هذا الخطاب أنه يتفق مع ما لوحظ من خلو كتابات العقاد فى تلك الفترة من أى طعن فى أشخاص خصوم سعد زغلول .

ومن ناحية أخرى هدد الصديق صاحب الخطاب بنشر حديث أفضى به العقاد إليه عن لقائه الأول بسعد زغلول بعد الانتخابات ؛ إذا لم يثب للحق . وصمت العقاد ولم يحاول الرد ، أو تفنيد ما نشرته «الكشكول» ، وإنما قدم بلاغاً إلى النيابة ضد صاحب المجلة بسبب هذا الخطاب لاحتوائه على أمور أخرى رآها قذفاً فيه»

ولاشك أن موقف العقاد من الوفد وسعد زغلول مرجعه إلى موقف الوفد منه فى الانتخابات ؛ فقد رشحه الوفد مع مرشح آخر يدعى (حنفى منصور) عن دائرة أسوان ، ولما لم يحصل أى منهما على الأغلبية المطلقة رشح الوفد (حنفى منصور) وحده فى انتخابات الإعادة ، ونتج عن ذلك سقوطها ، وفوز المرشح المستقل ويدعى الشيخ (حسين صالح خليفة) .

وعلى هذا سعى العقاد للاستقلال عن الوفد بالرغم من أنه ظل يوالى كتابة المقال الرئيسى فى صحيفة الوفد الأولى ، ولم يعد يجامل الوفد (وسعد زغلول) على النحو الذى كان يفعله قبل الانتخابات ؛ بل سعى للالتحاق بصحافة الحزب الوطنى التى كانت على عداء شديد للوفد ، ولسعد زغلول ووزارته .

فقد حدث أن سعى الحزب الوطنى فى أعقاب الانتخابات التى منى فيها بهزيمة كبيرة ، إلى تنظيم صحافته وتدعيمها ببعض الكتاب الكفاة لخوض معركة المعارضة

ضد الوزارة السعدية . وطلب عبد العزيز جاويش الذى كان يقوم فى ذلك الوقت برياسة تحرير «اللواء المصرى» من إبراهيم عبد القادر المازنى — صديق العقاد والذى كان يعمل محرراً فى صحيفة «الأخبار» فى ذلك الوقت — طلب منه البحث عن محرر كفء يجيد اللغة الإنجليزية والترجمة الصحفية إلى جانب كتابة المقالات السياسية . وعرض المازنى الأمر على العقاد فوافق ، واتصل بالفعل بالشيخ جاويش ، وكتب عدة مقالات على سبيل التمهيد لدخوله فى المبدأ الجديد والجماعة الجديدة حمل فيها على الوفد وعلى سعد ، ونشرت بدون توقيعه بناء على طلبه . ومن هذه المقالات مقال قصير بعنوان «حول قرار النواب» «نشر فى الأخبار فى» ٢٢ من مايو ١٩٢٤ بتوقيع «مستفهم» سعى فيه إلى إحراج الوزارة السعدية ، ومجلس النواب بمناسبة إصدار المجلس قراراً فى ١٧ من مايو ، بأن الرغبات التى يقررها ويبلغها الحكومة لا تكون ملزمة لها ، على ألا يخل ذلك بمبدأ مسئولية الوزارة .

وقال فى هذا المقال :

«سيدى مدير الأخبار :

هل تسمح بمناسبة الرغبات أن أوجه الأسئلة الآتية :

١ — هل الإصلاح فى النظام الديمقراطى هو فصل السلطات أو تعاونها ؟

٢ — هل درس حضرات النواب السعديين جميعاً النظم البرلمانية درساً تاما حتى اضطروا أمام هذا الحق الساطع الذى تجلى لهم أن يمنحوا الحكومة سلطة لم تطلبها ، ولم تدافع عنها ؟

٣ — هل لو كان الغرض الذى يرمى إليه القرار صحيحاً كانت الحكومة تبقى بمعزل عن المناقشة وتترك المجلس تتطاحن كثرته وقلته فى سبيل النزول عن حق من حقوق الأمة للحكومة ، ولا تقول كلمة ترجح بها إحدى الكفتين ؟

٤ – هل لم تستطع الحكومة رأى مستشاريها الملكيين فى الأمر توطئة لدخولها فى المناقشة ثم أحجمت عن ذلك حين رأت الكثرة تكفيها عناء المناضلة؟».

وعلم سعد زغلول من مصادره الخاصة بأمر تفاوض الحزب الوطنى مع العقاد لينتقل إلى الكتابة فى «اللواء المصرى» ، فبادر باستدعاء عبد القادر حمزة إليه ليستفسر منه عن حقيقة الأمر. وبعد بضعة أيام – وكان ذلك فى آخر أيام أحد شهور ١٩٢٤ – أبلغ العقاد عبد القادر حمزة نيته على الانقطاع عن العمل فى «البلاغ» وأنه سيلتحق بالعمل فى «اللواء المصرى». وهنا تأكد النبأ لصاحب البلاغ فبادر بنقله إلى سعد فى مساء اليوم نفسه.

وفى اليوم نفسه أقام بعض أعضاء الحزب الوطنى مأدبة غداء فى دار صحيفة «اللواء المصرى» ، حضرها عبد العزيز جاويش ، والمازنى ، وأحمد وفيق ، وإسماعيل العسيلى وعبد المقصود متولى عضو اللجنة الإدارية للحزب ثم جرت مفاوضات بين إسماعيل العسيلى وعبد المقصود متولى بصفة الأخير مديراً لصحيفة «اللواء المصرى» وبين العقاد للاتفاق على أجرة. وكان عبد المقصود متولى معارضا لانضمام العقاد إلى صحيفة الحزب ، ولا يرى الاطمئنان إليه «لأن الشخص الذى يتحول بهذه السهولة من مبدأ إلى مبدأ ومن صف إلى صف لا يؤمن جانبه ولا تفيد خدمته». ولكنه اضطر إلى القبول تحت ضغط عبد العزيز جاويش. وفى هذه المفاوضات اقترح إسماعيل العسيلى وعبد المقصود متولى على العقاد مبلغ ٣٠ جنيهاً كراتب شهرى ، وطلب العقاد ٤٠ جنيهاً ، ثم نزل إلى ٣٥ جنيهاً ، وحدث خلاف بينهم حول تقدير المرتب (وكان مرتب العقاد فى ذلك الوقت من البلاغ ٢٥ جنيهاً) فاستغلّ عبد المقصود متولى هذا الخلاف فى إقناع الشيخ جاويش بالتخلى عن فكرة استخدام العقاد فى «اللواء المصرى». وهكذا عاد العقاد إلى

مكانه فى «البلاغ» فى اليوم التالى .

وقد كشف عبد القادر حمزة هذه الملابسات عام ١٩٣٣ . أما العقاد فقد قابلها بالطعن فى صاحب «البلاغ» وأنكرها ، وطلب إظهار المقالات التى كتبها وفى الحقيقة أن تمسكه بإظهار هذه المقالات حجة واهية ، لأنه يستطيع إنكار أية مقالات يكون قد كتبها ، ونشرت بدون توقيع أو بتوقيع مستعار .

ومما يؤكد صدق رواية عبد القادر حمزة – أن إسماعيل العسيلى – الذى شهد هذه الملابسات ، وتولى مع عبد المقصود متولى الاتفاق مع العقاد على راتبه – تدخل ، وأكد صدق الوقائع ، وروى مزيدا من التفاصيل التى استعنا بها فى شرح ما سبق . وأكد الأمر أيضا إبراهيم رياض عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وقال : إن العقاد هو الذى سعى عن طريق المازنى للعمل «باللواء المصرى» ، أما عبد المقصود متولى فقد أيد ما رواه عبد القادر حمزة ، وما رواه زميلاه ، ولكنه طلب إعفاءه من الحديث فى هذا الموضوع .

وروى عبد القادر حمزة أيضا أن العقاد ظل على اتصاله بصحافة الحزب الوطنى بعد عودته إلى الكتابة فى «البلاغ» ، وأنه كتب فى ٢٧ من أكتوبر ١٩٢٤ مقالاً فى «الأخبار» بعنوان «أسلفة أو كالمعتاد» وقعه بتوقيع «ع» تهكم فيه بمسلك الوزارة السعدية . وقد جاء فى هذا المقال : «قالوا :

إن قطاراً خاصا سيقل اللورد اللنبى من محطة سيدى جابر للقاهرة كالمعتاد !

وإن ضابطا إنجليزيا برتبة البكباشى المصرى بدار المندوب السامى كسلفة .

وقد علمت اليوم أيضا من مصدر ثقة أن بعض جنود مصريين من ( الكتيبة الأولى مشاة ) يشتغلون بالمفوضية الإنجليزية بمصر كمراسلات ! .

فهل لدى معالى وزير الحربية علم بهم ؟ وهل هم هناك سلف أم كالمعتاد ؟ .

وهكذا يمكن القول بأن العقاد أخلى نفسه من تأييد الوفد وسعد زغلول بعد موقفه منه فى انتخابات الإعادة ، وإنه قبل الانتقال إلى الجانب المعارض لسعد زغلول . لكي يعطى نفسه الحرية الكاملة فى معارضته بدلا من الاستقلال المقيد فى صحيفة الوفد الأولى .

على أن ( سعد زغلول ) ما لبث أن قام بعملية « استقطاب » للعقاد بعد عودة الأخير إلى « البلاغ » . بهدف ربطه بالوفد ، وبه شخصيا . ولتكون شبه ترضية له بعد فشله فى الانتخابات ، فقد روت « الكشكول » أن سعدا أراد أن يوظف العقاد فى عمل يزاد على أعمال موظفى البرلمان . واعترف العقاد نفسه بأن (سعد زغلول) عرض عليه وظيفة فى دار الكتب ، ولكنه رفضها بحجة كراهيته للوظائف . وإزاء رفض العقاد للوظيفة قرر سعد منحه راتبا شهريا مقداره خمسة وعشرون جنيها من المصروفات السرية على حد رواية « الكشكول » وقد ذكر عبد القادر حمزة عام ١٩٣٣ أن العقاد كان يحصل عن مدة عمله فى « البلاغ » على راتب شهرى آخر ، ولكنه لم يذكر مصدره وأكد مكرم عبيد هو الآخر عام ١٩٣٥ أن العقاد كان يحصل إبان وفديته على راتب شهرى من خزينة الوفد .

ولم يحاول العقاد إنكار حصوله على هذا الراتب « السرى » . ولكنه تحفظ فقال : إنه لم يحصل عليه إلا فى حالات توقفه عن الكتابة فى المرات التى عطلت فيها الحكومات المعادية للوفد الصحف التى كان يكتب فيها ، ولكن اتفاق روايات « الكشكول » وصاحب « البلاغ » وسكرتير الوفد تؤدى إلى الاعتقاد بأن العقاد كان يحصل على هذا المرتب « السرى » منذ عهد الحكومة السعدية ، حتى قبيل عام ١٩٣٥ .

ونتيجة لعملية « الاستقطاب » هذه التى قام بها سعد زغلول ، وكانت ترضية

كافية للعقاد ، ألقى الأخير بنفسه فى المعمعة الحزبية مع الأيام الأخيرة من شهر مايو ١٩٢٤ ، وعاد إلى تقديره لسعد وللوفد ، وإلى الطعن فى خصومهما طعنا عنيفا ساخرا ، وتخلى عن كتاباته الأدبية ليتفرغ للمعركة السياسية .

فى أواخر مايو ١٩٢٤ عاد العقاد إلى الطعن فى معارضة الأحرار الدستور بين للوزارة السعدية . وتولى الدفاع عنها ضد اتهامهم إياها بالدكتاتورية ، فأكد أنه ليس فى مصر دكتاتورية . «وإنما هناك حكومة شعبية قوية . وما الدكتاتورية إلا مايريده أصحاب هذا الرأى . وهو أن تحكم الأقلية البلاد وأن تَقْسر الشعب المصرى على قبول رأيها لمجرد أنه رأيها وأن تقف فى وجه الإجماع ، لتضطره إلى العدول عن خطته ومذهبه إلى خطتها ومذهبها» .

كما عاد إلى الطعن فى زعامات الأحرار الدستوريين ، وفى أعمالهم ، ونزاهتهم بأسلوب ساخر وعنيف .

وبلغ من تأييده لسعد أنه لما وقعت محاولة لاغتياله فى ١٢ من يوليو ١٩٢٤ ، وذكر الجانى أنه ارتكب جريمته لوصف سعد الإنجليز بأنهم خصوم . «شرفاء معقولون» إذ بالعقاد يدافع عن قول سعد ، ويسوق له الحجج على أن الإنجليز خصوم شرفاء ، ومعقولون ، فقد كتب يقول :

«قال سعد : إن «الإنجليز خصوم شرفاء معقولون» فأى حرج فى ذلك ؟ أى جريمة فى هذا القول وأى خيانة فى تقرير هذه الحقيقة التى فاه بها الرئيس وأى إخلال فيها بواجب الوطنية وأمانة الزعامة ؟ نقول «الحقيقة» لأننا نعتقد كما يعتقد الرئيس أن الإنجليز شرفاء معقولون ، ولو أننا نمقت منهم الاعتداء على استقلالنا ونشكو منهم الجور على حريتنا ، وكيف لا يكون شريفا ومعقولا من يعمل لوطنه ، ويقدم على المخاطر فى سبيل أمته ؟ وكيف نجرد من الشرف والعقل من يقيم سلطان دولته فى

مشارق الأرض ومغاربها ، ويجود بنفسه حبا لبلاده وقياما بواجبها عليه ؟ إنما الخصم غير الشريف وغير المعقول ، هو الذى يناضلك بكل ما عنده من حول وحيلة ليصيب أمته فى شرفها ومصلحتها ، ويكون عونا لغاصبيها عليها وسلاحا في أيديهم يصوبونه إلى صدرها . هذا هو الخصم الذى أراد سعد أن يبكته ويؤنبه ، ويلقى عليه درسا فى الخصومة التى يمليها الشرف ويحددها العقل » .

وهكذا حول العقاد الخصومة بين الأمة وغاصبيها إلى خصومة بين الوزارة ومعارضيها .

وقد أيد العقاد الوزارة السعدية فى أهم مسألتين واجهتها : **المسألة الأولى خاصة بأحداث السودان . والأخرى خاصة بالمفاوضات .**

**١ – الحالة فى السودان :**

كان رأى العقاد أنه ليس ثمة مغنم لمصر فى الحالة السياسية القائمة فى السودان ، وأن المغنم كله للإنجليز الذين لا يحرصون على الشركة المصرية الإنجليزية للسودان ، إلا من أجل تحمل مصر قسطا كبيرا من نفقاته . وبنى على هذا أن الإنجليز سيسعون للتخلص من هذه الشركة إذا رأوا الاستغناء عن المساعدات التى تقدمها مصر فى السودان . وذلك بتدبير ثورة سودانية ضد الوجود المصرى به ، ثم عاد فأكد رأيه هذا ، عندما جاءت أنباء العرائض التى يعدها الإنجليز ويسعون للحصول على توقيع السودانيين عليها ، والمتضمنة إعراب السوادنيين عن ولائهم ورضائهم عن الحكم الإنجليزى واغتباطهم بعدله ، ونقمتهم على المصريين .

وإزاء هذه الحركة التى ترمى إلى طرد المصريين من السودان ، وإنهاء الوجود المصرى به – دأب العقاد على تأكيد تمسك مصر بالسودان قال : « نعم السودان

قبل مصر ، لأنك بالسودان قد تستغنى عن مصر ، ولكنك لن تستطيع أن تستغنى بمصر عن السودان » .

وأهم ما يسترعى النظر فى كتابات العقاد عن أحداث السودان — أنه نظر إليها على أنها فى جوهرها مسألة اقتصادية ، فأرجع تدبير حركة طرد المصريين من السودان إلى شركات القطن الإنجليزية التى تعمل به ، ورأى أنها تهدف من وراء ذلك إلى زيادة الأراضى المزروعة قطنا فى السودان ، وأكد أن هذه الشركات هى العدو الحقيقى لمصر فى السودان ، وعلى هذا تفاءل العقاد كثيرا لوجود العمال أعداء احتكار رأس المال والاستعمار وأصحاب المذاهب الاجتماعية . على رأس الحكومة الإنجليزية ، ومن ثم دعا إلى استغلال هذه الفرصة الطيبة بتبصير الرأى العام الأوربى والأمريكى والإنجليزى على وجه الخصوص بحقيقة الحقوق المصرية فى السودان ، وبجور الحكم الإنجليزى فيه إلى جانب إرسال وفود مصرية إلى السودان لزيادة أواصر الإخلاص والمودة بين القطرين .

والأرجح أن تقدير العقاد لهذا التحرك الواجب تجاه أحداث السودان كان موحًى به ، لأنه عاد بعد ذلك وأكد أن سياسة الوزارة الشعبية تجاه السودان تقوم على العطف على السودانيين والتضامن مع حركتهم من ناحية ، ونشر الدعوة فى العالم المتمدين لإطلاعه على حقيقة الحالة ، والتشهير بمطامع الاستعمار فى السودان ، وإثبات حقوق مصر والسودان فى وحدة وادى النيل .

وبناء على تقديره أن المشكلة السودانية مشكلة اقتصادية — دعا العقاد إلى حلها على أساس أنها مشكلة «قطنية» إذ رأى أنه يمكن معالجتها على أساس التوفيق بين حقوق مصر والسودان ومصالح مصانع القطن الإنجليزية .

ودافع العقاد عن موقف الوزارة السعدية من أحداث السودان ، وحمل بشدة

على المعارضة التى تتهم موقف الوزارة بالضعف ، وأكد أنه لو بدا مركز الوزارة ضعيفا إزاء أحداث السودان فذلك مرجعه إلى ضعف مصر ذاتها ، كما أكد أن المعارضة تعلم ذلك جيدا ، ولكنها تأبى الاعتراف به .

وقد أعجبت مقالات العقاد التى دافع فيها عن موقف الوزارة السعدية من أحداث السودان القراء ، فانهالت البرقيات والرسائل من القراء التى تحمل شكرهم وتهنئتهم له على « البلاغ » التى أخذت فى نشرها ، ثم أمسكت عن النشر بعد أن شكر العقاد للقراء تعاطفهم معه ، وتقديرهم له .

**٢ – المفاوضات :**

دلت كتابات العقاد عن مسألة المفاوضات على مدى التحول الذى طرأ فى موقفه من سعد زغلول بعد استقطاب الأخير له ، فقد كان من رأيه فى البداية أن تبادر مصر فورا إلى التفاوض مع الحكومة الإنجليزية ، لأن « الانصراف أولا إلى أمورنا الداخلية قبل التفرغ للمفاوضة مع الإنجليز خطأ كبير ، لأن الإنجليز يحصلون منا كل يوم على اعتراف بوضعهم فى مصر ، فلا يأتى يوم المفاوضة حتى تكون مصر قد اعترفت لهم بالتحفظات من حيث تدرى أو لا تدرى » . وعلى هذا رأى ضرورة أن يبادر البرلمان بإعلان رأيه البات فى حل القضية المصرية بعد الفراغ من وضع لائحته الداخلية .

أما موضوع المفاوضات فقد اعترف بالتحفظات التى اشتمل عليها تصريح ( ٢٨ فبراير ) ١٩٢٢ كأساس تبنى عليه المفاوضات المقبلة بالرغم من أن ( سعد زغلول ) استنكر جعل هذه التحفظات أساسا للمفاوضات المقبلة . وناقش العقاد هذه التحفظات ، فرأى أن التحفظ الخاص بالدفاع عن مصر هو أصعب هذه

التحفظات من حيث إمكان الاتفاق عليه ، ورأى أن التحفظ الخاص بالسودان هو العقبة الحقيقية فى سبيل الاتفاق بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية . وكان تقديره أن المفاوضات المقبلة ستكون أصرح المفاوضات التى جرت بين بريطانيا ومصر وأظهرها مزايا وعيوبا .

فلما عاد العقاد إلى ولائه لسعد زغلول صار بوقا من أبواق الدفاع عن موقف سعد من مسألة المفاوضات ، ونكص عن رأيه فى وجوب الإسراع إلى البدء فيها واتخاذ تحفظات ( ٢٨ فبراير ) كأساس لها . . فلما أعلن سعد زغلول أنه سيدخل المفاوضات متى زالت العقبات التى قامت حديثا فى طريقها ، وكان معنى ذلك الانتظار حتى تتحسن الظروف وتأتى الفرصة التى يراها سعد مناسبة — أيده العقاد ، وطلب من الصحف التى تلح فى استعجال المفاوضات ألا تفسد على الحكومة سياستها تجاه هذه المسألة .

وكان من رأيه أنه متى زالت هذه العقبات فإنه ستكون هناك « حالة جديدة تستدعى تجربة جديدة فى المفاوضات من ناحية المصريين ومن ناحية الإنجليز على السواء » .

وهذه الحالة تتمثل فى وجود حكومة شعبية فى مصر ، وحكومة عمالية فى إنجلترا : « أى وزارة جديدة لرجالها آراء وأفعال فى القضية المصرية لا يسهل عليهم إنكارها والتنحى عنها إذا ذكرهم بها المفاوض المصرى ، وطالبهم بما تقتضيه من الوفاء والإنصاف » .

وطفق العقاد يدافع عن خطة سعد فى دخول المفاوضات طالما أنها لن تجعل مصر تخسر شيئا ، ولن تكسب أحدا عليها حقا . وتولى الدفاع عن هذه الخطة ضد حملات الصحف المعادية ، ولا سيما صحف الحزب الوطنى التى تمسكت بمبدأ

حزبها القائم على رفض مبدأ المفاوضة ، فأكد أن المفاوضات هى الوسيلة الوحيدة التى يمتلكها المصريون للحصول على حقوق بلادهم ، بيد أن إيمانه بضرورة المفاوضات للحصول على حقوق البلاد لم يمنعه من مطالبة الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموظفين المصريين فى السودان ، ردا على تحرش السلطات الإنجليزية بهم ، ولو أدى الأمر إلى تعكير جو المفاوضات .

وإزاء استمرار السياسة الإنجليزية فى طرد المصريين من السودان فقد العقاد أى أمل فى دخول سعد المفاوضات استنادا فى ذلك على خطته السابق الإشارة إليها . وزاد من إصراره على حفظ حقوق مصر فى السودان ، فرفض فكرة فصل السودان عن المفاوضات وإرجائها لمفاوضات أخرى تجرى مستقبلا .

على أنه ما لبث أن تخلى عن موقفه هذا عندما سافر سعد فى أواخر سبتمبر عام ١٩٢٤ إلى لندن لمفاوضة الحكومة الإنجليزية ، فأيده وساق له المبررات لدخوله فى المفاوضات على الرغم من جميع الإجراءات غير الودية التى يتخذها الإنجليز فى السودان ، واستند فى دفاعه على « أن شيئا واحدا لاشك فيه البتة وهو أن المقابلة أو المحادثة أو المفاوضة لن ترد مصر إلى حالة أسوأ من الحالة التى كانت فيها منذ أربعين سنة ونيف ، وأن ترك المقابلة أو المحادثة أو المفاوضة لن يطفر بمصر إلى الاستقلال التام فى يوم وليلة » .

ومع هذا لم يكن العقاد يتوقع للمفاوضات الجارية النجاح ، ولهذا سعى لتجنيب الرأى العام صدمة الفشل المحتمل ، ورفع عن سعد مسئولية الفشل المرتقب ، فأكد أن ضعف مركزه فى المفاوضات مرجعه إلى ضعف الأمة المصرية ذاتها ، ثم حرص على تهيئة الرأى العام للفشل القريب ، فراح يتحدث عن عدم تمكن حكومة العمال من اتخاذ الموقف الذى كان يطمع فيه المصريون بسبب

معارضة الأحزاب الإنجليزية المعارضة . وعلى الرغم من عدم توقع العقاد النجاح للمفاوضات فإنه بقى على تفاؤله الظاهر والحذر بها .

ولما فشلت المفاوضات ، وراحت الصحف المعارضة تشهر بالوزارة ورئيسها رد العقاد بأن مصر لم تخسر شيئا فى هذه المفاوضات وأنها كسبت ، « لأنها أظهرت للعالم أجمع استعدادها للوفاق وميلها للسلام » .

ثم دافع العقاد عن وجهة نظر سعد زغلول بعدم اليأس من المفاوضات كسبيل لحل القضية المصرية إذا جرت فى ظروف أصلح ، وهو الرأى المقابل للرأى الآخر الذى ارتآه بعض أعضاء الوفد من عدم جدوى المفاوضة ، وضرورة اللجوء إلى الجهاد لنيل المطالب القومية ( رأى على الشمسى ومكرم عبيد ) .

وازدادت كتابات العقاد عنفا إزاء المتاعب التى بدأت تتراكم حول الوزارة السعدية منذ عودة سعد من مفاوضاته ، إذ كانت المعارضة لا تتوانى عن الهجوم على الوزارة وخصوصا بعد تعديلها ، ودخول عنصر الشباب فيها ، وعلى خطبة العرش الثانية ، والقصر من ناحية يسعى لإسقاط الوزارة مستغلا طلاب الأزهر ، فضلا على ما بدا فى الأفق من متاعب بعد سقوط العمال وفوز المحافظين فى الانتخابات البريطانية التى جرت فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤ .

وإزاء هذه المتاعب دافع العقاد بعنف بالغ عن الوزارة السعدية ، وحذر الأزهريين من الانصياع وراء الدسائس التى تدبر ضد الوزارة ، وطالب بقطع الأيدى التى تعمل فى الخفاء ، ولا شك أنه كان يقصد القصر . بيد أنه تراجع عن ذلك ، ونسب إلى الإنجليز تدبير تلك الدسائس وإن حرص على غمز القصر فى اتهامه لهم .

ولم يكتب العقاد شيئا عن الأحداث التى توالت سراعا منذ اغتيال سر دار

الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ من نوفمبر ١٩٢٥ ، إلى استقالة وزارة سعد زغلول فى ٢٣ من نوفمبر . فلم تنشر له « البلاغ » شيئا فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ من نوفمبر ١٩٢٤ وبدأ يتناول الأزمة غداة استقالة الوزارة ، فدافع عن اتهام المصريين بالتواطؤ فى مقتل السردار ، وهاجم الإنجليز الذين يستغلون الجريمة لأغراض سياسية ، محملاً إياهم مسئولية حدوث الجريمة على أساس أن المسئول عن الأمن فى العاصمة حكمدار إنجليزى .

ويبدو أن العقاد انتابته حالة من اليأس للنتيجة التى انتهت إليها الأزمة ، فقد دعا الأمة إلى ترك استقلالها المموه للإنجليز ليحملوا هم تبعاته ، إذ كتب يقول :

« فهل نحن مستقلون؟ من ذا الذى يجرؤ على أن يقول : نعم ! نحن غير مستقلين بلا مراء ولا جدال . فلا تكون لنا كل هموم الاستقلال وأعبائه ونحن لا نملك حقا واحدا من حقوقه ! ألا فلنرح أنفسنا من مظاهر الاستقلال ، ولندع للإنجليز استقلالهم ومساخر الاستقلال ! ولندع للإنجليز استقلالهم يحفظونه أو يضيعونه . ليحملوا هم جرائر أعمالهم وعواقب سياستهم ، فإنه من السخف والمهانة أن نحاسب نحن بنتائج أخطائهم وأن نكلف نحن الاعتذار عن مساويهم وذنوبهم هذا واجبنا منذ الساعة ، بل منذ وصلت المذكرة البريطانية الأولى ، فكل نكوص لا يعقبه إلا الندم والخيبة العاجلة » وربما أراد العقاد بهذا تبرير استقالة الوزارة السعدية إزاء تع... المطالب الإنجليزية » .

... أنه عاد فى اليوم التالى ، فنفى ما قالته الصحف الإنجليزية من أن المصريين أصابهم الذهول أمام المطالب الإنجليزية ، وسخر من استعداد بريطانيا العسكرى لمواجهة الحالة ، كما سفه أقوال « التايمز » بأن المصريين صاروا ينظرون إلى سعد زغلول على أنه غير مخلص ، ويسير على سياسة خطرة .

**العقاد والمعركة الدستورية الأولى :**

اتخذ العقاد من الوزارة الزيورية التي تبوأت الحكم في ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٢٤ ، وهو ذات اليوم الذي قبلت فيه استقالة الوزارة السعدية ، اتخذ موقفا تابعاً لسعد زغلول الذي أعلن في اليوم نفسه في مجلس الشيوخ :

« إنني وزملائي مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد المصلحة » .

ولهذا لم يندفع العقاد إلى الهجوم على الوزارة في الأسبوع الأول لتوليها الحكم بالرغم من إذعانها للمطالب الإنجليزية الواردة في الإنذارين الإنجليزيين اللذين وجها إلى الوزارة السعدية ، والتي فضل سعد الاستقالة على الإذعان لها . فاتخذ منها في هذا الأسبوع موقفا معتدلا حيث ناقش ما تناقلته الصحف الإنجليزية والمصرية من أنباء وما يدور البحث فيه بين الورارة ودار المندوب السامي ، حول « معاهدة » تسلم الوزارة فيها بالمطالب الإنجليزية. وناقش المتناقضات التي أسماها « بالمطالب المستحيلة » التي تسعى الوزارة للتوفيق بينها ، حينما تسلم للإنجليز بحماية الأجانب ، مع بقاء الامتيازات الأجنبية وتمسك الدول بها ، وحين تسمح ببقاء المستشارين المالي والقضائي في الوقت الذي يعطي الدستور المصري البرلمان الحق في الإشراف على الميزانية وسن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية . ورأى العقاد أنه لم يعد هناك قيمة للاستقلال بقبول الوزارة المطالب الإنجليزية .

وسرعان ما تخلى العقاد عن اعتداله عندما اتضحت خيوط المؤامرة التي تحاك

حول الوفد لهدمه من داخله ، وتطورت كتاباته الصحفية تبعا لتطور موقف الوفد من الانقلاب الدستورى على النحو الآتى :

١ - مؤامرة هدم الوفد :

تعرض الوفد - عقب خروجه من الحكم - لمؤامرة تهدف إلى هدمه ، والذهاب بمكانته الشعبية والسياسية ساهم فيها القصر ، والوزارة ، وأحزاب الأقلية ، وساهم فيها الإنجليز بصورة غير مباشرة . فقد برز القصر سافرا فى الميدان السياسى سعيا لهدم الوفد مستغلا إشاعة عدم ولائه للعرش ، وأنشأ حزبا يدين له بالولاء أسماه حزب « الاتحاد » وقصد به امتصاص العناصر الخارجة من الوفد فرارا من تهمة عدم الولاء للعرش ، وليكون قوة تعمل بوحيه فى السياسة المصرية . وفى الوقت نفسه مضت الوزارة - التى أقامها القصر - فى سلسلة من الإجراءات غير الدستورية ، كان القصد منها بلا شك هدم القوة السياسية للوفد ، والحيلولة بينه وبين العودة إلى الحكم ، أو التمتع بالأغلبية البرلمانية التى تمكنه من مقاومة الحكومة : فأقدمت الوزارة على حل مجلس النواب القائم ذى الأغلبية الوفدية فى ٢٤ من ديسمبر ١٩٢٤ تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة ، ثم دأبت على محاربة الوفد ومرشحيه فى الوقت الذى عملت فيه جهدها لإنجاح مرشحيها . وكان لإسماعيل صدقى وزير الداخلية وأحد خصوم سعد الكبار الفضل فى هذا ، إلى جانب اتباعها وسائل القهر ضد الوفديين . وساهمت أحزاب الأقليات فى العمل ضد الوفد بحملاتها العنيفة عليه وعلى زعيمه سعد ، محملة إياه مسئولية الحالة التى آلت إليها البلاد ، ومرددة مساوئ حكمه التى جرت على البلاد هذه المحن .

أما الإنجليز ، فقد شاركوا فى تغذية الحملة على الوفد بمساعدة القصر بإطلاق

يده تماما فى مساعيه لهدم الوفد من ناحية ، ومحاولتهم إدانة الوفد كهيئة فى جريمة مقتل السردار من ناحية أخرى ، وما ترتب على ذلك من اعتقال عدد من الشخصيات الوفدية . . فضلا عن مساهمة الصحف الإنجليزية فى حملة الطعن فى ولاء الوفد للعرش .

وإزاء هذه الحالة التى تكالبت فيها جميع القوى السياسية على هدم الوفد من أساسه – اتخذ العقاد موقفا غاية فى العنف تجاه كل هذه القوى المتكالبة ، بما فيها العرش .

فبالنسبة للوزارة الزيورية ، اتخذ العقاد منها موقف الطعن والتشهير على طول الخط ، بقصد بث الكراهية لها فى نفوس القراء ، فظلَّ يردد أنها صنيعة الإنجليز ، جاءوا بها إلى الحكم من أجل إجابة جميع مطالبهم التى رفضت الوزارة السعدية الاستجابة لها . وأن الوزارة عدوة للأمة لا تقيم اعتباراً لدستورها ، ولا لإرادتها . وهذا هو منطلق سعد زغلول فى هجومه على الوزارة .

ووجه العقاد الاتهامات نفسها إلى الأحرار الدستوريين ، وهدد بالطعن فى أعراضهم إذا لم ينتهوا عن حملاتهم على سعد زغلول : «حاشية إلى السبابين الأدنياء : إن كان يعجبكم هذا الكلام فهو كثير لا يتعب القائلين فيكم . وسترون : ماذا بقى من أعراضكم إذا تناولتها الألسنة والأقلام» .

وشملت حملات العقاد الحزب الوطنى وصحافته ، فأعلن أن معارضة الحزب الوطنى لسعد ليست حبا لمصر أو للمصلحة العامة ، وإنما هى حب فى مناوأة سعد ونصرة الإنجليز عليه : «إن هؤلاء الزعانف الذين انتحلوا التطرف رياء ولؤما لأحقر من أن يخدعوا الأمة طول هذا الزمن وهم يلحقون بها كل هذه الأضرار ، ويدعون نصرة القضية المصرية وما نراهم ينصرون غير الإنجليز» .

أما بالنسبة لاتهام الوفد بعدم الولاء للعرش ، وهو الاتهام الذى أثارته الصحف الإنجليزية ، ثم تلقفه خصوم الوفد . وراحوا يرددونه -- فقد اتبع العقاد منطلق سعد زغلول نفسه فى دحض الاتهام : فحرص العقاد أولا على أن ينفى هذه التهمة عن الوفد تماما ، ثم حرص ثانيا على التشكيك فى علاقة كل خصم من حصوم الوفد بالقصر . وبدا واضحا أنه قصد إثبات عدم ولائهم للقصر . فحمل على الوزارة لمخالفتها الدستور وتفريطها فى حقوق الملك بقبولها إنشاء جيش سودانى لا يدين بالولاء له . وحمل على الأحرار الدستوريين متعمدا إحراجهم مع القصر : « وسألهم كذلك : ما رأيهم فى كرامة الأمة وكرامة العرش وكرامة مجلس الشيوخ ؟ فقد قال رئيسهم : إن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس افتيات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا كرامة المجلس ، بل كرامة العرش ، لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها قبول رياسة رجل ربما لا يرضونه . والأحرار الدستوريون يعلمون أن تعيين رئيس مجلس الشيوخ لا رأى فيه الآن لهذا المجلس ، فما رأيهم إذن فى كرامة الأمة وكرامة العرش وكرامة الشيوخ ؟ » .

على أن حرص العقاد على نفى تهمة عدم ولاء الوفد للعرش ، وتأكيده لهذا الولاء لم يمنعه من مهاجمة الملك – فى جرأة وصراحة – لعبثه بالدستور وبالحياة النيابية ، وإقامته لحزب « الاتحاد » الذى يستطيع من خلاله التحكم فى إقامة الوزارات وإسقاطها ، فكتب يقول :

« إن الملك لا يباشر سلطته بنفسه ، وإنما يباشرها ممن حوله ، فإذا كان أحد من هذه الأحزاب الثلاثة متصلا بالحاشية التى حول الملك فماذا بقى من سلطة الأمة وحقوقها الدستورية ومسئولية الوزارة أمامها ؟

إن الذين يديرون هذا الحزب ( حزب الاتحاد ) يقيمون الوزارات ويسقطونها فى لمحة عين ، لأنهم يستطيعون أن يتحولوا فى كل وقت عن حزب الوزارة إلى حزب المعارضة فتسقط الوزارة القائمة وتخلفها الوزارة التى يؤيدونها . وهكذا تصبح المسئولية لغوا وعبثا وتتحكم الحاشية المحيطة بالملك فى الوزارات والموظفين والنواب ، وتنحصر السلطة كلها فى ناحية واحدة ، فيسقط الدستور ، ويرجع الأمر إلى شر ما يكون عليه فى عهود الأثرة والاستبداد» .

ومضى العقاد قدما فى تعريضه بالملك فؤاد ، وتدخله فى أمور الحكم : فهاجم تدخل الحاشية الملكية فى حق الإنعام بالرتب والنياشين ، وترقية ضباط الجيش ، والإشراف على المعاهد الدينية ، وتدخلها فى تعيين رجال السلك الدبلوماسى فى غيبة البرلمان .

وأعلن فى جرأة ، أن تدخل الملك فى أمور الحكم على هذا النحو دل على أن البلاد قد «تأخرت أجيالا كثيرة» وسادت فيها الميول الرجعية ، وأحاط بها الاستبداد من كل جانب ، وكأنما سعت البلاد هذا السعى ، وجاهدت هذا الجهاد . لتلق بثمرة سعيها وجهادها فى النهاية تحت أقدام المداورين من أعداء التقدم والنهوض» .

وكان ذلك بمثابة إعلان الحرب على ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، وهى الحرب التى ظلت مستمرة من جانب العقاد بين الشدة والتهادن المؤقت - إلى أن انتهت بسجنه عام ١٩٣٠ .

## ٢ – المعركة الانتخابية :

ارتبطت مقالات العقاد الصحفية فى ذلك الوقت بالاستعداد للانتخابات التى تحدد لإجرائها يوم ١٢ من مارس ١٩٢٥ ، ولهذا دأب على دعوة القراء فى أثناء تشهيره بخصوم الوفد – إلى عدم انتخابهم ، وإلى انتخاب مرشحى الوفد ، فالأحرار الدستوريون فى رأيه غير جديرين بالانتخاب لأنهم لا يصلحون لقيادة الأمة ، ولأنهم صنائع الاحتلال ، ونسب إليهم أنهم يعملون لجلب « البلشفية إلى البلاد . كذلك لا يجدر بالأمة انتخاب مرشحى حزب الاتحاد ، « لأن انتخابهم يقوض أركان الدستور ويلغى مسئولية الوزارة ويفنى شخصية الأمة ويجعل سلطتها كلمة لا معنى لها ، أو يجعلها كلمة تحسب عليها ولا تحسب لها فى شىء من الأشياء » .

واستعرض أيضا برامج الأحزاب المناوئة للوفد ، وخلص من ذلك إلى أن مهمة الأمة فى اختيار نوابها مهمة سهلة ، فليس ثمة برنامج يرعى حقوق الأمة إلا برنامج الوفد .

## ٣ – ذروة المعركة :

اجتاز الوفد بنجاح المؤامرة التى دبرت ضده ، وخرج من المعركة الانتخابية منتصرا ، وفاز رئيسه سعد زغلول برياسة مجلس النواب الجديد ، الذى اجتمع فى ٢٣ من مارس ١٩٢٥ . بيد أن الملك الذى أدرك أن فوز الوفد بأغلبية فى المجلس الجديد ، وفوز رئيسه برياسة المجلس معناه استحالة استئثاره بالسلطة من خلال حكم الدستور – لجأ إلى محاولة الاستئثار بالسلطة من خلال العبث بالدستور ،

فأصدر فى اليوم نفسه الذى اجتمع فيه البرلمان – مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب بحجة « أنه ظهر لأول وهلة ما يدل على إصراره ( مجلس النواب ) على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب ! » .

وكان معنى هذا أن القصر والوزارة والأحرار الدستوريين الذين دخلوا الوزارة قبل ذلك بأيام ، قد عقدوا العزم على المضى قدماً فى محاربة الوفد على حساب الدستور والحياة النيابية . وفى الطرف المقابل عقد الوفد العزم على مواصلة المعركة التى تحولت إلى معركة دستورية ضد خصومه . ونزل سعد زغلول ليقود المعركة الصحفية ضد خصومه من على صفحات « البلاغ » .

وفى ذروة هذه المعركة ازدادت مقالات العقاد عنفا ، ومالت فى كثير من الأحيان إلى التشهير وإثارة القراء على خصوم الوفد : فقداتهم الوزارة الزيورية بأن إقدامها على تغيير قانون الانتخابات إنما هو سعى إلى التفريق بين المصريين على نحو من شأنه إشاعة « البلشفية » فى البلاد .

واستغل حادثة « أخطاب »[1] ليثير شعور الأمة ضد الوزارة :

« فلينظر القارئ : هل هذا شعور وزارة ترى أن المصريين شعبها الذى تغار عليه وتحميه من شر المسيئين إليه : أو هو شعور وزارة ترى أن المصريين أعداؤها

---

(١) ملخص حادثه (أخطاب) أن ضابط البوليس بالقرية عمد إلى تعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة وحشية وغير إنسانية لإكراههم على التخلى عن العمل مع بعض أنصار الوفد ممن ينتمون إلى هذه القرية . وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس ممن اشتركوا فى الجريمة إلى محكمة جنايات المنصورة التى حكمت فى ٣ يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالأشغال الشاقة خمس سنوات . ثم عدل الحكم بالسجن إلى ثلاث سنوات ، كما حكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

الذين تقتص منهم بكل ما استطاعت من ضروب القصاص ، وتحمى المسيئين إليهم بكل ما استطاعت من وسائل الحماية ؟ » .

واتهم الوزارة بالتأثير على القضاء بترقيتها القضاة فى «أسوأ الأوقات وأدعاها إلى الظن والاشتباه» وساق الأمثلة على ذلك

وبسبب هذا المقال حققت النيابة معه ومع عبد القادر حمزة بصفته رئيس تحرير « البلاغ » ورفعت عليهما قضية أحالتها إلى محكمة الجنايات لتعرض عليها فى دور انعقادها المقبل متهمة إياهما بالطعن فى حق موظفين عموميين ( وهم القضاة الذين أورد العقاد أسماءهم فى معرض حديثه ) وظلت القضية مقبورة حتى سحبتها النيابة ، لأنها مما يدخل تحت حكم قانون العفو الشامل الذى أصدرته وزارة عدلى يكن فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ .

ولم يتراجع العقاد عن طعنه وتشهيره بالوزارة بالرغم من التحقيق معه ، وتوجيه الاتهام السابق الإشارة إليه له ، وبالرغم من التعديل الذى أدخلته الوزارة على قانون العقوبات فى المواد الخاصة بالنشر ، ووسعت فيه دائرة الاتهام فيما تنشره الصحف ، بالنص على عقاب كل من يعمل على تضليل الرأى العام فى أعمال السلطة العامة . إذ أنه أكد أنه لن يتراجع عن التشهير بالوزارة مهما يكن لديها من إمكانات الردع :

«أما والله لو اعتصمتم بألف تعديل وألف عقوبة ما حماكم ذلك أن تتجرعوا كلمة الحق تغص بها حلوقكم وتتزلزل بها أقدامكم وتعلمون بها أنكم لستم وحدكم فى هذه الأرض تفعلون بها ما تشاءون ! وأنكم تريدون أمرا وتريد البلاد غيره ، فيبطل ما تريدون ويكون ماتريد البلاد ! » وانطلق يشهر ويطعن – بعنف – فى الوزارة وأعمالها .

ولما ظهرت بوادر الشقاق بين الحزبين المشتركين فى الوزارة (الأحرار الدستوريين والاتحاد) عندما أدرك الأحرار الدستوريون أن حزب الاتحاد يكتسب قوة وأنصارا على حسابهم، وبدأت صحيفة «السياسة» تنتقد السياسة المالية للوزارة التى كانت آن ذاك فى يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة. وتنتقد بعض أعمال أخرى للوزارة – طفقت صحف الوفد تسعى بالوقيعة بين الحزبين المؤتلفين، لتوسيع هوة الشقاق بينهما وشارك العقاد فى الوقيعة بين الحزبين، وراح يردد أن «الاتحاديين فى باطن الأمر يعملون الآن للتخلص من حلفائهم الأحرار الدستوريين أشد من عملهم للتخلص من الوفديين، لأنهم يتزاحمون فى ميدان واحد ويتقلدون سلاحا واحدا. أما الوفديون فإن خصومتهم للإنجليز تبعدهم من هذا الميدان، وتجردهم من هذا السلاح، فيخيل إلى الاتحاديين أن محاربتهم – ماداموا بعيدين عن الحكم – أسهل من محاربة أصحابهم المقربين من الإنجليز».

وازداد تشهير العقاد بالأحرار الدستوريين وخصوصا بعد اشتراكهم فى الوزارة الزيورية، ودأب على توجيه مطاعنه التقليدية لهم: «فهم من ناحية صنائع للإنجليز يعملون لتنفيذ سياستهم فى مصر، وهم من ناحية أخرى أعداء للأمة، يسعون للتفريق بين أبنائها».

وكثيراً ما شمل تشهيره بالأحرار الدستوريين أشخاص زعامات الحزب، مثال ذلك ماكتبه فى اتهامه لهم بالتفرقة بين طبقات الأمة من خلال تعديل قانون الانتخابات:

«وانظر أيها القارئ من هؤلاء الذين يفرقون بين الطبقات ويميزون بين الأغنياء والفقراء؟ فيحق لنا أن نعتبر الدعوة إلى تعديل قانون الانتخاب دعوة من قبل الأحرار الدستوريين، لأنها صدرت من جانبهم أول مرة، ونادى بها رئيسهم قبل

الانتخاب وبعده ، وجارتهم فيها الأحزاب الأخرى بعد أن عرفت أنها وسيلتها لإطالة أيام الوزارة وبقائهم فى مراكز الحكومة ! وهؤلاء هم وزراء الأحرار الدستوريين القائمون بتعديل القانون الآن . فهل تدرى أيها القارئ ما أصولهم التى نبتوا فيها ؟ وما طبقاتهم التى ينتمون إليها ؟

«فأما رئيسهم «عبد العزيز فهمى باشا» فابن الشيخ حجازى عمر المأذون الشرعى بكفر المصيلحة ! وأما «محمد على باشا» أو محمد على على علوبة كما يسميه أبناء بلده فأبوه كاتب عرائض للمجالس الملغاة . وأما «توفيق دوس باشا» فأبوه بائع كتب متجول جمع الثروة بالوسيلة التى يعرفها الأسيوطيون ! هؤلاء هم «نبلاء» آخر الزمان الذين يثيرون حرب الطبقات ، ويميزون فى نظام الدستور بين الأغنياء والفقراء . ولو جهلنا أصولهم لدلتنا عليهم أفعالهم ، فانظر إليهم وهم يتصرفون فى حقوق الناخبين فى خفية وتكتم كأنهم يتصرفون فى قطيع من الأغنام» .

وحمل أيضاً على الحزب الوطنى ورجاله وصحافته ، واتهمهم بما يسىء إلى وطنيتهم . .

أما حملات العقاد على حزب الاتحاد فى ذلك الوقت فقد تعمد فيها إحراج الملك وتحميله صراحة أمام الرأى العام مسئولية مساوىء الوزارة وحزب الاتحاد .

واتبع فى ذلك خطة ذكية : فقد راح أولاً يردد أن حزب الاتحاد يسىء إلى القصر بادعائه الانتماء إليه . وراح من ناحية ثانية يصور مدى التقهقر الذى أصاب البلاد بوجود حزب يدعى الانتماء إلى القصر ، ثم راح من ناحية ثالثة — وهى أهم — يردد أنه لا يجوز للقصر أن يسكت تجاه هذا الحزب الذى يسىء إلى البلاد ويسىء إليه ، ويدعى كذباً أنه ينتمى إليه . وهنا دعا القصر إلى إصدار بيان يكذب فيه ادعاء هذا الحزب المسىء الانتماء إليه . وهنا يكمن الحرج للقصر فإما

أن يصدر البيان المطلوب ، فيسقط من ثم السند الذى يستند إليه حزب الاتحاد أمام الرأى العام ، وإما أن يصمت القصر ، فيتحمل من ثم أمام الرأى العام مسئولية مساوىء الوزارة وحزب الاتحاد ، ومسئولية الانقلاب الدستورى كله .

وقد صمت القصر .

وقد استمرت حملاته على الإدارة التى تجمع التوقيعات للحزب ، وعلى زعمائه الذين يدعون أن حزبهم قد وجد أنصاراً كثيرين فى أنحاء البلاد ، الأمر الذى عدوه دليلاً على أن حركة التضامن والعطف على حزبهم اختيارية تماماً .

وقد وقع العقاد فى تناقض واضح عندما ذهب إلى أن الانقلاب الواقع انقلاب إنجليزى فى الوقت الذى سعى فيه لتحميل الملك مسئولية هذا الانقلاب . فقد كتب يقول :

«إن السياسة التى تسود مصر الآن سياسة بريطانية مقصودة بلا أدنى شك ولا خلاف ، وكل ما يموه به الإنجليز من الدعاوى والمناورات لا يغير عقيدة الأمة فى هذه الحقيقة ، ولا يدفع بها إلى تلك الغاية التى يريدونها ويعملون لها ، وهى أن يعتقد المصريون أن الإنجليز هم منجؤهم الوحيد من ظلم المصريين ومن سوء الإدارة الفاشى الآن فى أنحاء البلاد . فإن هذه الأمة ليست من البلاهة بحيث تعتقد أن الحكم اليوم لها لا لغيرها وأن الوزارة الحاضرة إنما تقوم على إرادتها هى لا على إرادة الإنجليز» .

ولعل الذى أوقعه فى هذا التناقض هو حرصه على توجيه التهم عن مسئولية الحالة الحاضرة إلى جميع خصوم الوفد الذين كانوا بدورهم يلقون على سعد ووزارته السابقة مسئولية هذه الحالة التى آلت إليها البلاد ، ومن ناحية أخرى — ربما قصد الإيماء إلى جورج لويد المندوب السامى الجديد أن المصريين يعتبرون الإنجليز

مسئولين عن الحالة التى تعيشها البلاد ، وخصوصاً أن تحميل العقاد للإنجليز تبعة هذه الحالة – ازداد مع قرب مجيء المندوب السامى الجديد .

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن العقاد حمل بعنف على «اللنبي» عندما أشيع أنه استقال ، وبعد استقالته ، ووصفه بالجبروت والفشل ، وطعن فى كفايته السياسية ، فى حين اتخذ من المندوب الجديد موقفاً ودياً من قبل مجيئه إلى مصر ، حيث أثنى على ما قاله «لويد» فى بعض خطبه فى لندن عن حبه للشرق ولمصر ، وإن أوجس خيفة من تجاهله ذكر استقلال مصر فى هذه الخطب ، ومن قوله : إن أشكال أداة الحكم فى مصر ليست بذات أهمية ، وإن المهم هو الروح التى تسيرها هذه الأداة .

## ٤ – قضية «الإسلام وأصول الحكم» :

وقف العقاد موقفاً مضادا لموقف سعد زغلول إزاء قضية «الإسلام وأصول الحكم» ، وهى أول مرة يختلف فيها موقف الاثنين منذ استقطاب سعد للعقاد على النحو الذى سبق ذكره :

فقد رأى سعد زغلول أن من حق هيئة كبار العلماء طرد الشيخ على عبد الرازق من زمرتها ، وأن المحاولة التى يبذلها أصدقاؤه لجعله ضحية لحرية الرأى فى القرن العشرين ، إنما هى «مظاهرة مفتعلة يراد بها تضليل الجهود فى حق تملكه الجامعة الأزهرية ، وتقرها عليه جميع الهيئات» .

أما العقاد فقد رأى أن الشيخ (على عبد الرازق) «صاحب رأى يباح له أن يعلنه كما يباح لغيره أن يرد عليه ويفنده . أما أن يحاكم أو يقسر على ترك رأيه ، لأنه خالف به بعض العلماء أو غير العلماء – فهذا ليس من روح الحرية التى تحمينا

جميعاً ، ويجب علينا أن نحميها جميعاً ، وليس من روح الدين الذى يغارون عليه ويشنون هذه الغارة باسمه» .

ولما تقررت محاكمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء – شارك العقاد فى الاجتماع الذى عقده عدد من رجال الأدب والصحافة والسياسة فى مصر ، فى ٣ من أغسطس بمكتب صالح جودت المحامى لتبادل الرأى فى الأمر . وتمخض الاجتماع عن تقديم عريضة إلى الملك وقع عليها العقاد ، تستنكر محاكمة الشيخ على عبد الرازق ! وقد تضمنت العريضة رأياً فى المحاكمة مطابقاً فى معناه للرأى الذى كتبه العقاد ، إذ قالت :

«إن محاكمة مؤلف عالم وهو فوق ذلك قاض لنشره بحثاً علميًّا حوى آراءه الخاصة – لهى مصادرة لحرية الفكر المكفولة بدستورنا المصرى والمقدسة لدى جميع الأمم المتمدينة ، ورجوع بمصر إلى عهد الظلمة وهى فى عصر العلم والنور . ثم إن محاكمته تأديبيًّا أمام لجنة تصطبغ بالصبغة الدينية أمر مناف للمبادئ الدستورية التى نسخت ما قبلها من الأوضاع المناقضة لها ومخالف للتقاليد التى جرت عليها حكومتنا المصرية حتى الآن ، ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعى الحاضر ، ولا مع طرق التقدم العلمى القائمة على المناقشة والمناظرة لا على التأديب والمحاكمة ؛ ومن شأنه أن يحول دون الرقى والإصلاح بإرهاب رجال القلم والباحثين ، وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تتحكم فى الضمائر والعقول ، وهو ماتنزه عنه نظام الشرع الإسلامى المؤسس على الحرية والعلم . . » .

واختتمت العريضة بالتماس عدم محاكمة صاحب الكتاب صيانة للدستور .
وقد اتخذ أحمد حافظ عوض صاحب «كوكب الشرق» موقف العقاد ذاته .

ويكمن الاختلاف فى وجهة نظر كل من سعد والعقاد تجاه أزمة «الإسلام

وأصول الحكم» – فى أن الأول نظر إليها من زاوية سياسية ؛ «لأنه كان يقدر من ورائه شقاقاً بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين القائمين بالوزارة ، فسقوطا للوزارة بعد ذلك ، فعودة إلى الدستور والحياة النيابية ، وفى انتظار هذه النتيجة كان رجاؤه فى تحقيقها أغلب على نفسه من نصرة مظلوم يرى أنه هو وحزبه ظالمون من غير هذا الطريق» ، ولهذا بدا فى موقف سعد حب الانتقام من الأحرار الدستوريين .

أما العقاد فقد نظر إلى الأزمة على أساس أنها امتحان عسير لحرية الرأى التى يجب أن يحميها الجميع ، ويجب عليـــه أن يتكاتف هو والآخرون لحمايتها ، ولو كانوا أعداء له فى المذهب السياسى . .

ولم يكتب العقاد شيئاً عن التطورات التى ترتبت على الأزمة ، وانتهت بخروج وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة ، حيث انقطعت كتاباته فى الفترة من ١٩ من أغسطس حتى ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٥ ، لانشغاله بإجازته السنوية ، وبإجراء عملية جراحية فى أنفه .

### ٥– الائتلاف الحزبى :

استأنف العقاد كتاباته فى البلاغ منذ ٢٧ من سبتمبر ١٩٢٥ ، وكان الأحرار الدستوريون قد خرجوا من الوزارة الزيورية ، وتحولوا إلى موقف الهجوم عليها ، وصار الطريق مفتوحاً للتقارب بينهم وبين الوفد ، ومع هذا لم ير العقاد أن ثمة تغييراً قد طرأ على الحالة السياسية ، فقد كتب يقول :

«كانت فى مصر وزارة مؤتلفة من حزبين متحالفين ، فصارت الآن وزارة منفردة من حزب واحد . تغير ولا شك فى الصفات والأشخاص ، ولكن لا تغير

فى الموقف السياسى من الوجهة العامة على الإطلاق ، لأن هذا الموقف لن يتغير فى جوهره إلا بين حالتين اثنتين : أن تعمل الأمة فى سياستها بمحض إرادتها ، أو أن يعمل الإنجليز فى تلك السياسة على أيدى أذنابهم الظاهرين أو المحتجبين ؛ فإذا لم تكن الأمة هى صاحبة أمرها ومدبرة شئونها – فصاحب الأمر ومدبر الشئون إذن هم الإنجليز بلا مراء سواء أكانت الوزارة من الاتحاديين والأحرار الدستوريين أو من إحدى هاتين الفئتين دون الفئة الأخرى ، أو من طائفة ثالثة لا علاقة لها بهؤلاء ولا هؤلاء» .

وعلى هذا استمر فى تشهيره بالأحرار الدستوريين مظهراً شماتته فى تخلى الإنجليز عنهم .

ثم صمت فجأة عنهم وعن الحزب الوطنى منذ منتصف أكتوبر ١٩٢٥ ، ولم يعد يذكرهم بخير أو بسوء . ومرجع ذلك بلا شك إلى سعى الوفد للائتلاف مع هذين الحزبين ، بعد أن كان يرفض الدعوات التى توجه إليه للاتحاد ولم الصفوف ، وكان آخرها دعوة الأمير عمر طوسون فى ديسمبر ١٩٢٤ – بعد سقوط الوزارة السعدية – إلى عقد مؤتمر وطنى ليبحث فى تقريب وجهات النظر بين الأحزاب المصرية . وهى الدعوة التى قبلها الحزب الوطنى ، والأحرار الدستوريون ورفضها الوفد ، بسبب موقف هذين الحزبين منه بعد خروجه من الحكم ، وبحجة أنه عانى كثيراً فى نضاله من أجل الأمة ، «ولا يستطيع أن يمد يده إلى من ينعمون بشقاء بلادهم» .

وكان العقاد قد دافع فى ذلك الوقت عن وجهة نظر الوفد فى رفض دعوة الأمير عمر طوسون ، وأقام دفاعه على أن الحزبين الآخرين لا يريدان إلا النفاق ، وإحراج الوفد بهذه الدعوة .

ويضعنا صمت العقاد عن مساعي التوفيق ، والائتلاف ، دون تأييدها ، أمام أحد احتمالين : إما أن يكون قد ظل محتفظاً برأيه فى عدم ائتلاف الوفد مع خصومه ، فآثر الصمت ؛ وإما أن يكون قد فضل الصمت بالرغم من تأييده لمساعي التوفيق ؛ حتى لا يبدو أمام القراء فى موقف المذبذب فى آرائه السياسية

ومهما يكن الأمر فإنه عاد شيئاً فشيئاً إلى تأييد الدعوة إلى الاتحاد : فعندما ظهرت فكرة عقد مؤتمر عام للنظر فيما يجب اتخاذه لإعادة الحياة النيابية دافع العقاد عن اتحاد الأمة للمطالبة باستئناف الحياة النيابية. ولما أصدرت الحكومة قانون الجمعيات السياسية فى ٢٧ من أكتوبر ١٩٢٥ دعا جميع العاملين فى السياسة المصرية إلى التقدم والتكاتف ، حتى «يعلم الإنجليز منا جميعاً فى هذه الساعة العصيبة أننا لا نؤخذ كما تؤخذ الخراف ، يذبح منها كل يوم من يذبح ، ونحن ناظرون نترقب ما يصنع بنا غداً ، وما يصنع بنا غداً إلا ما قد صنع بالسابقين ! .

واستغل كتاب الأمراء إلى الملك فى ٢٣ من نوفمبر ١٩٢٥ الذى رجوا فيه إعادة النظام الدستورى إلى البلاد ، لدعوة جميع الهيئات المهنية وغير المهنية للتكاتف ضد الوزارة من أجل عودة الحياة النيابية ، ووسع دعوته إلى الاتحاد ، فدعا أعضاء حزب الاتحاد الذين غرر بهم إلى الانسحاب منه والتكاتف مع الأمة.

وكان الأساس الذى بنى عليه العقاد تأييده للائتلاف أن الأمة لن تستطيع استرداد حياتها النيابية بالثورة أو بالاستسلام ، «وإنما عليها أن تعمل واجبها الذى لا محيد لها عنه ، وتتكاتف طبقاتها وطوائفها جميعاً على أداء هذا الواجب الذى لا يقبل الهوادة والإمهال».

وتطورت دعوته إلى الاتحاد بعد ذلك ، فدعا إلى اتحاد الأحزاب فى برامجها السياسية ، وفى مطالبها للوقوف صفاً واحداً ضد الرجعية والإنجليز.

وانطلق العقاد يؤيد المؤتلفين فى مسعاهم لعودة الحياة النيابية : فأيد فكرة اجتماع البرلمان فى الحادى والعشرين من شهر نوفمبر من تلقاء نفسه ، وأيد عقد المؤتمر الوطنى الذى قررت الأحزاب المؤتلفة عقده فى ١٩ من فبراير ١٩٢٦ لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها . ودافع عما قرره المؤتمر من قبول الدخول فى انتخابات جديدة طبقاً لقانون الانتخاب المباشر الصادر فى عهد الوزارة السعدية ، بعد أن كانت الأحزاب المؤتلفة قد أعلنت مقاطعتها الانتخابات التى تجرى طبقاً لقانون الانتخابات الجديد الذى سنته الوزارة الزيورية ، وكان دفاعه عما قرره المؤتمر قائماً على أنه «إن كان المراد من الاعتراض على دخول الانتخابات بعد مقاطعتها – ولو تغيرت الظروف – هو أن كل ما يقرر فى يوم من الأيام لا يجوز الرجوع عنه بحال – فتلك صبيانية فى فهم السياسة لا تليق بمن يتصدرون لقيادة الأمم ومراقبة الحوادث ؛ لأن الغرض هو سلامة الدستور لا امتحان أنفسنا فى العناد والإصرار» . ودفعة تأييد ، لما قرره المؤتمر إلى الطعن فى أمين الرافعى الذى أوقف صحيفة «الأخبار» لمعارضته قرارات المؤتمر ، واتهمه بأن مسلكه هذا لا يرجع إلى ثباته على مبدئه ، وإنما إلى «رغبة كمينة فى إحباط كل عمل يتولاه سعد أو يكون فيه اعتراف له بحق أو مأثرة» .

وساند العقاد الأحزاب المؤتلفة فى معركتها الانتخابية ، فدارت معظم مقالاته فى الفترة من ٨ من مارس إلى ٢٠ من مايو حول القضايا المتعلقة بالانتخابات ، وبائتلاف الوفد مع حزبى الأحرار الدستوريين ، والوطنى لم يعد هناك من خصوم للوفد سوى الوزارة ، وحزب الاتحاد ؛ ومن ثم تركزت مقالات العقاد حول الطعن فى الوزارة ، فصوّرها فى صورة شرذمة لاسند لها من الأمة ولا من أى حزب سياسى ، وأكد أن مصيرها هو السقوط ، «ولو تضافرت على تدعيمها كل دعائم

الرجعية ، وتعاونت على إسنادها كل أركان الاستبداد » .

وظل يستعجل سقوطها من قبل إجراء الانتخابات ، وشهَّر بعجزها وبأعمالها التى رآها كلها سيئات ، ويمكن القول بأنه لم يرتح إلى عمل واحد أقدمت عليه الوزارة ، وندد بما رآه عبثاً بمرافق البلاد ، وإفشاء للفوضى وإخلالا بالنظام وإفساداً للأخلاق ، وتبذيراً لأموال البلاد ، وتفريطاً فى حقوقها . . إلخ . ورأى أنه يجب تقديم أعضاء الوزارة إلى المحاكمة بتهمة العبث بأمور البلاد على هذا النحو .

وقد خشى العقاد أن يستدل الإنجليز من تشهيره وتشهير صحف المعارضة بأعمال الوزارة على سوء الإدارة المصرية ، وعجز المصريين عن تولى إدارة بلادهم — فأكد أنه ينتقد هذه الأمور ، «ونفرق أبعد التفريق بين انتقاد بعض المصريين الذين وضعتهم الظروف فى مراكز الرياسة ، وبين انتقاد كفاية «المصرى» فى الحاضر والمستقبل من جهة عامة ، بل نحن نعتقد أن «الإدارات» المصرية التى حرمت رقابة الأمة لسوء نية الإنجليز وتدبير السياسة الإنجليزية ، فآلت إلى هؤلاء الوزراء الذين ما كانوا ليصلوا إلى مناصب الحكم لولا أن رفعتهم إليها القوة البريطانية وأنزلتهم فيها على الكره من الأمة . فكل انتقاد يوجه لدواوين الحكومة إنما هو فى الواقع انتقاد للسياسة الإنجليزية ولأذنابها الذين استبدوا بالسلطة وحالوا بين المصالح العامة والرقابة القومية » .

وامتد تشهير العقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وكان منطلق تشهيره الذى بدا واضحاً أنه أراد به تهييج الرأى العام بأنهم أضاعوا ثمرة نضال مصر الذى ضحت بدمائها ثمناً لجنونهم بالمناصب . وكان أوفر الوزراء نصيباً من التشهير : أحمد زيور وعلى ماهر ، وحلمى عيسى . ومن أمثلة تشهيره ما كتبه عن على ماهر :

«ويا شقاء وزارة يكون خير من فيها (على ماهر باشا) فى نظر المندوب

الجديد ! فلو أن المندوب علم أن (على ماهر باشا) هو ذلك العلامة الذى سأل بعد زيارته لمتحف اللوفر : أيهما أسبق لويس الرابع عشر أو نابليون بونابرت ؟ لاستغنى عن سؤال أحد من هؤلاء الوزراء ؛ وعلم أن أحذقهم فى السمعة وأخيبهم — على حد سواء» .

أما تشهيره بحزب الاتحاد فى ذلك الوقت ، فكان مرتبطاً أشد الارتباط بتشهيره بالوزارة الزيورية . حيث وجه إليه الاتهامات التى وجهها نفسها إلى الوزارة . ولما ظهرت نتائج الانتخابات التى لم يفز فيها حزب الاتحاد بسوى خمسة مقاعد ، أظهر العقاد شماتته فى الحزب ، وفى الملكَ الذى أقام الحزب ، واعتبر أن الناخبين قد فصلوا فى القضية القائمة بين الأحزاب المؤتلفة من ناحية ، وبين الملك من ناحية أخرى ، فنصروا الأحزاب على الملك . وحمّل الديوان الملكى والحكومة مسئولية الوضع الحرج الذى أضحى الملك فيه ، لأنهما لم يصدرا البيان الذى سبق أن طالب به ، والخاص بنفى علاقة الملك بالحزب .

### ٦- تطور سياسة الوفد مع الإنجليز :

سبق القول بأن العقاد اتخذ من جورج لويد موقفاً ودياً فى البداية من قبل مجيئه إلى مصر ، حيث أشاد بنظرته إلى مصر والشرق ، وإن داخله شىء من الشك من تجاهل لويد ذكر استقلال مصر فى خطبه ، ومن قوله : «إن أشكال أداة الحكم فى مصر ليست بذات أهمية ، وإن المهم هو الروح التى تسير بها هذه الأداة» وكان هذا الموقف الودى من المندوب الجديد نابعاً من سياسة الوفد الذى سعى إلى خطب ود المندوب الجديد ، وتحسين العلاقة معه طمعاً فى أن يؤدى ذلك إلى سكوت الإنجليز عن الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم وترجيح كفة الديمقراطية .

على أنه عندما لم يأت هذا المسعى من جانب الوفد بثمراته المرجوة نتيجة لصلف لويد واتباعه سياسة شبيهة بسياسة لورد كرومر – انقلب العقاد يهاجمه فى عنف ، ويهاجم السياسة التى يجرى عليها محملاً إياه مسئولية الحالة القائمة فى البلاد ، ومؤكداً أن هذه السياسة هى التى تعمل من وراء الوزارة للعبث بدستور البلاد واستقلالها ، وبلغت حملاته على سياسة لوردلويد ذروتها فى أثناء طواف الأخير بأقاليم مصر ، إذ طالب السياسة الإنجليزية بأن تسفر عن وجهها وأن تحمل نصيبها من مسئولية الحالة القائمة فى البلاد ، أو أن تكف عن التدخل فى أمور البلاد الداخلية . وتحولت حملات العقاد الصحفية على السياسة الإنجليزية فى كثير من الأحيان إلى تشهير واستهزاء باللوردلويد ، وإدخال الشك فى كفايته السياسية .

٧– مسألة الخلافة الإسلامية :

عارض العقاد فكرة إحياء الخلافة الإسلامية ، وجعل مصر مقرها ، وهو الأمر الذى كان يطمح إليه الملك فؤاد ، ويبذل له المساعى الحثيثة على يد حسن نشأت – وكيل الديوان الملكى – لكى يتبوأ هو مقام الخليفة ؛ وكانت حجج العقاد فى رفضه فكرة جعل مصر مقر الخلافة هى :

(ا) أن مصر لا تريد أن تتورط فى اتخاذ أى قرار تنبنى عليه «مسئوليات سياسية» دون أن يشترك فى اتخاذ ذلك القرار ساستها الذين يثق بهم نواب الأمة ، ويرضى عنهم شعبها . وكان معنى ذلك اشتراط سقوط النظام القائم وعودة الحياة النيابية ، ليكون للبرلمان القادم – والذى ستكون أغلبيته وفدية – البت فى مسألة الخلافة . ولما كان سعد رافضاً لفكرة جعل مصر مقراً للخلافة الإسلامية فمعنى ذلك أن الفكرة مقضى عليها .

(ب) إنه لا مصلحة لمصر فى التعرض لعداوات الدول والإمارات الإسلامية التى يطمع أصحابها فى الإمامة الدينية باستحقاق يخولهم هذا الطمع أو بغير استحقاق .

(جـ) إن مصر لا تحب أن تجعل سياستها الخارجية عرضة لمصادمة الدول الاستعمارية أو الدسائس الأجنبية ، مع عجزها عن درء تلك الأخطار بالقوة وحاجتها إلى الجهد والمال اللذين تبذلها فى هذا السبيل .

( د ) إن مصر تخشى أن تكون الخلافة الإسلامية ربقة جديدة فى رقبتها تجتذبها منها السياسة الإنجليزية إلى إذلالها ، وإذلال غيرها من شعوب المسلمين .

وكان هذا الرأى هو رأى سعد زغلول نفسه ؛ إذ كان سعد يرى أنها عبء ثقيل ، ولا خير لمصر فى حمله لتنوء به بعد قليل . وإن خشى الجهر بهذا الرأى ، حتى لا يستخدمه خصومه ضده ؛ ومن ثم يمكن القول بأنه من الجائز أن سعداً تجنب إعلان رأيه فى المسألة صراحة ، وحرص فى الوقت ذاته على إعلانه بأقلام كتاب الوفد من أمثال العقاد .

ومع أن الكتابات الحزبية غلبت على اهتمامات العقاد الصحفية إبان المعركة الدستورية الأولى — فإنه كان يتناول أحياناً بعض الأمور الداخلية على فترات متقطعة ، فكتب عن مشكلات التعليم ، وعن إصلاح دار الكتب ، وعن المعرض الزراعى الصناعى الذى أقيم فى مارس ١٩٢٦ ، وعن غير ذلك من المسائل الداخلية .

وهكذا يتضح بجلاء أن العقاد كان بوقاً من أبواق الوفد الصحفية إبان المعركة الدستورية الأولى ، وأنه كان تابعاً تبعية تامة له ولزعيمه سعد زغلول ، وهى التبعية التى لم يشذ عنها إلا إزاء أزمة (الإسلام وأصول الحكم) .

وأكثر من ذلك يتضح بجلاء توجيه سعد للعقاد فى بعض كتاباته ، مثال ذلك ماكتبه ردا على اتهام الأحرار الدستوريين لسعد زغلول إبان المعركة الانتخابية ١٩٢٥ – بأنه كان ينفق من مال الوفد على شئونه الخاصة ؛ إذ كتب يقول :

« أتعرف الكذاب الذى زعم أن الرئيس الجليل كان يقترض الأموال من صندوق الوفد لينفقها فى شئونه ، ثم ظهر بعد ذلك أن الأمر على عكسه وأن الرئيس الجليل هو الذى كان يقرض الوفد من ماله ؟ أتعرف الكذاب الذى افترى تلك الفرية وهو الذى كتب وصل المبلغ الذى تسلمه الوفد من الرئيس وهذا نصه :

استلمت من حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا تحويلا على بنك الكريدى ليونيه بباريس بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٢٠ نمرة ٨٥٣١٥ بمبلغ ١٨٨٩٥ فرنكا وهو قيمة مبلغ الخمسة آلاف جنيه الذى كان قد طلبه معاليه من ماله الخاص من البنك الأهلى بمصر لذمة الوفد المصرى تحويلا على بنك الكريدى ليونيه » . وغنى عن البيان أن لا أحد غير سعد هو الذى أمد العقاد بنص الإيصال الوارد ذكره فى المقال .

وإلى جانب هذا كان العقاد يستخدم أحيانا تعبيرات سعد التى يطلقها فى مجالسه الخاصة على خصومه : ومثال ذلك ماكتبه عن حلمى عيسى :

« آمنت بحكمة الحكيم ! صدق والله من قال : إن كلام هذا الرجل كالمخاط يعلق بالثوب ، تمسحه فتشمئز منه ، وتتركه فتشمئز منه ! ! وكان الله فى عون البائسين الذين يلقى عليهم « مخاطباته » فى كل مقام » . وقد روى العقاد فى كتابه عن سعد زغلول : إنه سمعه يلقى هذا التعبير على أحد خصومه ، ولعله حلمى عيسى !

ولاشك أنه كان لكتاب الائتلاف بعض الفضل فيما انتهت إليه المعركة الدستورية من عودة الحياة النيابية ، وتقهقرحزب الاتحاد ، وسقوط الوزارة الزيورية . وهم الكتاب الذين كان العقاد واحداًمن أبرزهم ، وأكثرهم عنفا .

## العقاد والوزارات الائتلافية :

هدأ الجو السياسى فى البلاد بتولى الوزارة العدلية الحكم بعد عودة الحياة النيابية . وانعكس هذا الهدوء على الصحافة فاختفت المهاترات الصحفية تماما ، واعتدلت «السياسة» فى لهجتها ـ مثلما فعلت صحف الوفد . وحرص سعد زغلول من ناحيته على تهيئة المناخ الصحفى المناسب للائتلاف ، وللمرحلة الجديدة التى تعيشها الأحزاب المصرية ، فكان يغضب مما تكتبه الصحف ويكون من شأنه تعكير جو الائتلاف ، كما ذهب فى مجاملة صحف الأحزاب المؤتلفة مع الوفد إلى حد بعيد .

ولما كان الائتلاف هو محور الحالة السياسية الجديدة – فقد ظل العقاد يدافع عنه ، ويعارض بشدة ماتكتبه الصحف من ملاحظات أوتعليقات حول البرلمان ، ويفهم منها معنى الفرقة ، كما حرص على الوفاق بين البرلمان والحكومة ، فتصدى لتفنيد مايقال عن انعدام المعارضة داخل البرلمان ، وكتب يقول :

« قد تصيب هذه السخائف التى تلوكها ألسنة السوء سمعا من هذه الأغرار فيصدقون مايقال من أن المعارضة مفقودة فى البرلمان وأن مناوأة الحكومة فى كل شىء مطلوبة فى مجالس النواب . والحقيقة أن المعارضة لاغنى عنها ، ولكن لتحفظ التوازن بين قوى الحكومة والأمة لا لتوقع الحرب بين جميع الأحزاب العاملة فى سياسة البلاد . والتوازن فى مجلسنا مكفول بحمد الله كما لم نره مكفولا فى مجلس من مجالس العالم أعرقها وأحدثها على السواء . ومن ذا الذى يريد أن يسود

الاختلاف بين ذوى الآراء المختلفة تنابذا يشل حركة الجميع ويحفز كل قوة من قوى الأمة إلى إحباط عمل الأخرى لمحض المشاكسة والعداء ؟ وذلك مالا يريده إلا عدو لبلاده كاره للإصلاح والوفاق » .

وأيد العقاد الوزارات الائتلافية ، فأثنى على تشكيل وزارة عدلى يكن ودافع عنها ضد بعض الانتقادات التى وجهتها إليها الصحف الأجنبية .

وظل يعاضدها إلى أن استقالت فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ . بسبب رفض مجلس النواب اقتراحا بشكرها على ماقدمته من تعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، على أمل أن يستمر هذا التعضيد مستقبلا برغم تأكيد المجلس أنه لايقصد عدم الثقة بها .

وأيد العقاد وجهة نظر مجلس النواب ، واعتبر استقالة الوزارة على هذا النحو قد أحدث حالة يجب على الأحزاب الاستعداد لها . ففند تعليقات الصحف الإنجليزية المؤيدة لموقف الوزارة . وحمل على من أسماهم بالرجعيين من مصريين وإنجليز الذين خلقت الأزمة فى أذهانهم حلما بحل البرلمان ، وتعطيل الدستور ، من طريق توقع مصادمة عاجلة ، أو آجلة بين الوفد والإنجليز .

وكان موقف العقاد من استقالة الوزارة العدلية متفقا مع رأى سعد زغلول الذى رضى عن الأزمة ، لأنه لم يستحسن من عدلى يكن التهديد بالاستقالة إذا تعرض مجلس النواب لتصرفه فى مسألة كتاب الشعر الجاهلى « لطه حسين » ، ولم يكل إليه الرأى كله فى هذا التصرف .

وقد ترتب على الغرض من الائتلاف موقفان :

١ – العداء الشديد لميول الملك فؤاد الأتوقراطية .

٢ – الالتزام بقدر الإمكان بسياسة حسن التفاهم التى سار عليها البرلمان

والوزارة العدلية ، ولم يكن دلك عن اقتناع أو ا: . . ى هذه السا. ة أوفائدتها بالنسبة لمستقبل القضية الوطنية ؛ إنما كان تحت . ـ. الائتلاف الذى اقتضت حمايته مهادنة السياسة الإنجليزية .

١ – محاربة ميول الملك فؤاد الأتوقراطية :

وبالنسبة لعداء العقاد لميول الملك فؤاد الأتوقراطية – يمكن القول بأنه اعتقد أن ائتلاف الأحزاب المصرية جعل الملك منعزلا ، ولاسند له فى السياسة إلاحزب الاتحاد الذى قضت الأمة عليه فى الانتخابات الأخيرة . وهذا الاعتقاد أدى بدوره إلى اعتقاد آخر ، وهو استحالة تآمر القصر مع أى حزب من الأحزاب المؤتلفة ضد الوفد . صحيح أن هذا هو ماحدث فى الانقلاب الدستورى الثانى ، ولكن العقاد ظل طوال عهد الوزارات الائتلافية يستبعد ذلك . حتى إذا ماتم الانقلاب بتدبير القصر ، اعتقد العقاد فى البداية أنه من تدبير السياسة الإنجليزية ثم عاد فقال باشتراك الرجعية « القصر » فيه . ومن هذا الفهم لوضع الملك إبان حكم الوزارات الائتلافية – ذهب العقاد إلى أن الملك صار وحيدا فى ميدان معاداة الحياة النيابية ، ووجب من ثم فضحه والتشهير به ، والطعن فى مكانته وإخلاصه كلما بدت بادرة أوحتى إشاعة تدل على تحفزه أوتحركه ضد الحياة النيابية والدستور . ومن هذا المنطلق دارت جميع كتابات العقاد حول الملك فؤاد طوال عهد وزارتى عدلى يكن وعبد الخالق ثروت الائتلافيتين .

فقد نبه العقاد الملك فى البداية – بمناسبة عيد جلوسه على العرش – إلى أن مجده وكرامته إنما هما تمثيل لمجد وكرامة الأمة التى أقسم يمين الولاء لدستورها . وكان معنى ذلك أن احتفاظ الملك بمجده وكرامته يقتضى دوام الولاء للدستور . ولما

أشيع أن هناك مساعيَ من جانب الدوائر الملكية للوقوف أمام تنفيذ الدستور — بادر العقاد بمطالبة البرلمان باتخاذ إجراء حاسم ضد الرجعية التى تعادى الأمة فى دستورها بالرغم من أن الأمة تمد لها يد المجاملة والولاء «ولا يطالب البرلمان بكثير. فحسبه أن يقف عند حرف الدستور ، وأن يُلجئ أعداءه الثائرين عليه إلى الوقوف كذلك عند حرفه ، ولئن فعل ليكونن فيه وازع للرجعية يميل إلى شىء من الحكمة والتؤدة ، أويلقى عليها أول درس فيما تستطيعه الأمة من عداء من لايبالون أن يجهروا لها بالعداوة وهى تمد إليهم الأيدى بالمجاملة والولاء » .

وظل يشهر بعداء الرجعية للدستور مطالبا بحمايته ، وبوضع حد لتدخل الحاشية الملكية فى تعيين السفراء والوزراء المفوضين ، بما يعارض مبدأ المسئولية الوزارية .

ولم يكتف بهذا ، بل دعا البرلمان إلى فضح عداء الملك للدستور علنا : « ونود كذلك ألايبقى أمر تلك العقبات الرجعية سرا مكتوما عن الناس إذا كان يخشى من قيامها فى الطريق بعد الآن » ولاشك أنه أراد بذلك عزل الملك جماهيريا ، ووضعه فى مكانه الصحيح على أساس موقفه من الدستور .

وعندما عارض الأزهريون مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية ، وشكوا إلى دار المندوب السامى — اعتبر العقاد ذلك تحركا من الملك ضد الوزارة الدستورية ، فتصدى له مباشرة متهما إياه بتدبير هذه الاضطرابات ، وإن لم يذكر اسم الملك صراحة مستخدما لفظ الرجعية ، فقد كان واضحا أنه يقصد الملك . بيد أنه أكد أن الأزهريين خارجون بمسلكهم هذا عن إرادة الملك ، ولعله قصد بذلك إلى حرمانهم أمام الرأى العام من أى سند يستندون إليه .

وظل يؤكد أن الرجعية « الملك » وراء الأزهريين مطالبا الحكومة بأخذهم بالشدة ، ورفض القول بأن قضية الأزهريين صراع بين القديم والجديد ، وبين

السلطة الدينية والسلطة الزمنية ؛ إذ رأى أنها لاتعدو أن تكون قضية الطمع فى الوظائف التى توهموا أن النظام الجديد سيحرمهم إياها .

واستمر العقاد يشهر بحزب الاتحاد ، مؤكدا أن ادعاءه الانتماء إلى القصر بعد سقوط الانقلاب الدستورى وعودة الحياة النيابية – معناه أن الأمة فى واد ، والقصر فى واد آخـــر ولم يعترف لصحيفة « الاتحاد » بأى حق فى الحديث باسم الديوانين الملكيين « الديوان الملكى وديوان الخاصة الملكية » ، وأشار بصورة غير مباشرة إلى أن تبنى القصر لصحيفة « الاتحاد » – معناه أنه مازال على عدائه للدستور ، وللوزارة الدستورية ، وللحياة النيابية . وطالب بحرمان الصحيفة من حقها فى حرية الرأى ، بحجة أن ماتنشره من آراء ( وهى بحكم انتمائها للقصر تعبر عن مواقفه ) – اجرائم تستحق عليها العقاب .

ويلاحظ أن العقاد تخلى فجأة عن عدائه للملك فى أثناء أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ، وانقلب موقفه منه إلى موقف ثناء وتمجيد له ؛ ولاشك أنه تجنب المحاربة فى جبهتين قد تتحدان ضد الحياة النيابية ، فآثر أن ينافق الملك مؤقتا إلى أن تمر الأزمة بسلام : فعندما أدلى الملك فؤاد بحديث إلى محمد كرد على ونشرته مجلة « المقتبس » التى كان يصدرها الأخير ، وأعرب الملك فيه عن اهتمامه بالعلوم والآداب فى مصر – أثنى العقاد كثيرا على الملك ، ورأى « أن صاحب الجلالة قد أعطانا من حكمته وصراحته فى هذا الحديث خير مايعطيه شعبه ، الذى يعرف لجلالته تلك الحكمة وتلك الصراحة » .

ثم مالبث أن عاد بعد انتهاء الأزمة إلى معاداة الملك ، ورأى أن زيارته لأوربا ولإنجلترا التى قام بها فى ٢٤ يونية ١٩٢٧ قد حققت نجاحا كبيرا فى نشر الدعوة لمصر ، ولكنه حمل بعنف على وجود حسن نشأت أحد رجال الملك ، ووكيل

الديوان الملكى سابقا ، فى لندن فى أثناء مفاوضات عبد الخالق ثروت فيها ، وأكد أن المقصود بذلك إحراج ثروت فى مفاوضاته . وطالب بعدم التساهل مع الرجعيين أمثاله الذين يعيشون فى ظل الحكم الدستورى .

ولم يكتف العقاد بالتشهير بعداء الملك للدستور ، بل اعتبره حجر عثرة فى سبيل تقدم البلاد ، فاستغل مانشرته إحدى الصحف الفرنسية عن نهوض الملك بمصر ، وسيره بها فى طريق التقدم ، بالرغم من أمية الشعب المصرى ، ليشير إلى عدائه لنهضة البلاد ، ووقوفه حجر عثرة فى سبيل نهضتها ، إذ علق على ماكتبته الصحيفة الفرنسية بقوله : «وهذا كلام أرادته الصحيفة ثناء على جلالة الملك ، ولكنه هو الثناء الذى يغضب من يوجه إليه ، ولايوافق رأى صاحب الجلالة ولاميوله ، وهو مع هذا لايستند إلى شىء من الحقائق التى يعلمها المصريون والأجانب المقيمون فى هذه البلاد . فما علم هؤلاء ولاهؤلاء أن جلالة الملك أراد أن يغير زى الشيوخ فى الأزهر أوفى دار العلوم فعارضه الشيوخ فى تنفيذ هذه الإرادة . ولاأنه شجع بعض الكتاب على حرية التفكير ونشر الآراء فخالفه الشعب فى هذا التشجيع ، أوأنه أبطل التقاليد الموروثة فوجد من الشعب من يحن إلى تلك التقاليد . ولاأنه حارب الرجعية فى مظهر من المظاهر فلم يجد نصيرا من التقدميين والمستنيرين» وختم تعليقه بقوله :

« إن خير تمجيد يناله الملك هو التمجيد الذى يناله باسم أمته وحضارة وطنه ، فإن الذين يحسبون كلام الليبرتيه الفرنسية ثناء على جلالة الملك فؤاد ليجهلون الملك فؤاد ويجهلون المصريين ، ولايعلمون كيف يكون الثناء على الملوك الراشدين » .

## ٢ - الالتزام بسياسة حسن التفاهم :

شايع العقاد سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز ، التى سار عليها البرلمان والوزارة العدلية ، ولم تكن مشايعته لها قائمة على الاقتناع بفائدتها وجدواها بالنسبة للقضية الوطنية ، وإنما شايعها تحت ضغط الظرف السياسى القائم على البلاد ، والذى اقتضى مهادنة السياسة الإنجليزية حرصا على الحياة النيابية . ولهذا كثيراً ماأبدى تشككه فى جدوى التمسك بها ، وكثيرا ماخرج عليها داعيا إلى نبذها . بيد أنه كان سريعا مايعود إلى الالتزام بها ، تحت ضغط الظرف السياسى القائم ، وربما تحت ضغط زعامة الوفد الحريصة على هذه السياسة .

فما إن عادت الحياة النيابية ، وبدأ الجو السياسى فى الهدوء — حتى أثنى العقاد كثيرا على لورد لويد ، وعلى موقفه من الدستور والبرلمان خلال الدورة البرلمانية الأولى : « فقد سبر المندوب البريطانى غور الحالة ، ورسم منها طريقه ، وأطال التفرس فى الجانبين : جانب الأمة وجانب المستبدين ، فجنح إلى الجانب الأول ، ورأى أن مشايعة الدستور خير من مشايعة المطامع الرجعية والمقاصد الفردية . . » .

ودفعه موقف لويد هذا إلى التفاؤل بمستقبل الحياة النيابية فى مصر : « فليس من المعقول أن يبدأ المندوب فى سنة سياسية بمشايعة الدستور ، ثم يبدأ السنة التى تليها بخذلان الدستور وتأييد الرجعية . وليست المسألة تخميناً فحسب ، ولكنها كذلك مسألة وقائع يمكن أن تراقب فى عالم المحسوس » .

ولم تمنعه مشايعته لسياسة حسن التفاهم من الهجوم على مراسل « التايمز » فى مصر بسبب حملاته على الوفد والبرلمان لانتخاب أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى عضوين بمجلس النواب ، ولم تمنعه أيضا من اتهام الدوائر السياسية

الإنجليزية — بصورة غير مباشرة — بالإيعاز بحملات مراسل « التايمز » ودفعه هذا إلى تأكيد أن الصحفيين المصريين لن يحرصوا على سياسة حسن التفاهم مادام الصحفيون الإنجليز لايحرصون عليها . وربما كان قد قصد أن الوفد لن يحرص عليها ، مادام الإنجليز لايحرصون هم أيضا عليها . على أنه عاد سريعا إلى التمسك بهذه السياسة ، وأكد أن المراسل يخدم الرجعية بكتاباته ، وطالب بضرورة نفيه من مصر .

وكان العقاد يرجو بتأييده لسياسة حسن التفاهم — أن يظهر الانجليز حسن نيتهم ، واستعدادهم للتفاهم كما أظهره المصريون ، وذلك « بأن يجتنبوا كل الاجتناب التعرض لحكومتنا فيما يتعلق بالشئون الوطنية ، وأن يترك للمصريين ماهو من حق المصريين ، فلايعتدوا على سلطتهم فى هذه الشئون بأى ذريعة من الذرائع وفى أى ظرف من الظروف » . وهذا يدل على أن الحرص على استقرار الحكم الدستورى والحياة النيابية كان هو الغرض من سياسة حسن التفاهم .

وأبدى العقاد أسفه لأن الإنجليز يفهمون من اتباع المصريين لسياسة حسن التفاهم معنى الاستسلام والخنوع ، وأرجع ذلك إلى استعداد الرجعية لقبول كل اقتراح والرضا بكل حال ، وعلمهم أن المصريين حريصون على الدستور والحياة النيابية أن تعصف بها مساومة بينهم وبين الملك .

وعلى هذا رأى العقاد ضرورة صيانة الدستور من مثل هذه المساومة التى قد تقع مستقبلا : « فهل دستورنا الآن بهذه المكانة من الثقة والأمان ؟ وهل هو الآن بعيد عن كل خطر منزه عن كل مساومة ؟ إن كان كذلك فقد آن أن يضرب على أيدى خصومه العابثين ضربة الواثق القدير ، وإن لم يكن بهذا القدر من الثقة والأمان فيجب أن يكون مرة واحدة والإفليس هو بالدستور الذى نحرص عليه وإن بقاءه

على هذا وضياعه لسواء» .

ويدأ العقاد يتحلل من الارتباط بسياسة حسن التفاهم إزاء الانتقادات التى وجهتها الصحف الإنجليزية إلى الوفد فى أعقاب استقالة الوزارة العدلية فى أبريل ١٩٢٧ ، فكتب ردا على مازعمته مجلة « الإيكونوميست » من أن الصعوبة الحقيقية فى الموقف السياسى فى مصر تكمن فى سيطرة الوفد على الشئون السياسية وعدم استعداده للاتفاق مع إنجلترا على المسائل الأربع المتبقية ، فرد على ذلك بأن الصعوبة الحقيقية آتية من التناقض بين دعاوى الإنجليز وأعمالهم ، « ذلك التناقض فوضى لاحد له ، ولاضابط لغرائبه ونزواته فهو شىء لاتبنى عليه سياسة واضحة ، ولا يطمأن إليه بأى حال من الأحوال» .

وكتب يفند مازعمته « التايمز » من أن فساد الإدارة المصرية مرجعه إلى أن هناك عنصرا سياسيا ( تقصد الوفد ) يعمل لهدم سلطة الإدارة . فقال : «إن الذين عملوا ويعملون لهدم سلطة الإدارة أفراد وأحزاب تدخلت فى أعمال الإدارة فى العهد الذى عطل فيه الدستور . ولم يحظ ذلك العمل حينذاك باستياء الصحف الإنجليزية » .

وجاءت زيارة جورج لويد للمنيا فى مايو ١٩٢٧ لتجعل العقاد يضرب بسياسة حسن التفاهم عرض الحائط ، فلما خطب اللورد فى المحتفلين به ، وذكر لهم اهتمام حكومته برفاهية الفلاحين المصريين وسعادتهم — عد العقاد ذلك تدخلا فى أمور البلاد لايليق بمثل دولة أجنبية . وأكد أن مثل هذا التدخل يرجع بالبلاد إلى عهد شبيه بعهد كرومر والحماية الإنجليزية . واتخذ من هذه التصريحات دليلا على أن « للصداقة معنى فى السياسة الإنجليزية أضر علينا من معنى العداوة والجفاء» . وطالب الحكومة بإلحاح بأن « توجه نظر المندوب البريطانى توجيها جديا إلى أن

رفاهية الفلاحين شىء لا يعنيه . وأن حكومة بريطانيا العظمى لا تعرف . ولا ينبغى أن تعرف أفراد الشعب المصرى بغير واسطة الحكومة الوطنية » .

ولما كان استقرار الحكم الدستورى والحياة النيابية هو الغرض من سياسة حسن التفاهم . ولما كان مسلك لورد لويد هذا امتهانا للحكومة الدستورية وسيادتها — فقد وجد العقاد فى ذلك مبررا للقول بنبذ سياسة حسن التفاهم . «لأن مسلك لويد لايدل على رغبة فى صداقة المصريين . ولا على احترام للحكومة النيابية . ولا على حسن سياسة من جانب الإنجليز ، ولأنه يدفع المصريين جميعا إلى سوء الظن بتلك السياسة والإيمان الجازم بخطأ كل رجاء فى التفاهم مع هؤلاء القوم ووجوب التعويل على خطة واحدة هى خطة العداء الصريح ، وإنكار كل ملاينة أومسالمة فيما بيننا وبينهم من العلاقات . ونحن نعرف الشعب ونسمع مايقول ونلمس مايجرى بينه من تيارات الأفكار الخفية والصريحة ، فلانعرو إلاالحقيقة حين نقول : إن سوء الظن قد بلغ حده . وإن الأعذار التى كانت تجدى بالأمس توشك أن تصم عنها الآذان ويهزأ بها من كانوا يرحبون بها قبل عام ، وليس لهذا كله من سبب إلا ذلك المسلك الشاذ الغريب الذى يسلكه الإنجليز فى معاملة الحكومة النيابية والإلحاح المتوالى عليها بالمشاكل والمحرجات » .

ومما زاده اقتناعا بأن مسلك لورد لويد هذا مظاهرة على الدستور والحياة النيابية . أن الذين دعوه لزيارة المنيا ويدعونه لزيارة بلادهم — هم من الفاشلين فى الانتخابات . وظل يلح على الحكومة الثروتية أن توجه نظر لويد للإقلاع عن هذه التصرفات مهما يكن فى ذلك من حرج لها ، لأنه رأى فى سكوتها تغاضيا عن الشعور بالاستياء لدى الشعب الذى سيميل إلى الاستهزاء بالحكم النيابى القائم « الذى لايقوى على حفظ كرامته مع الإنجليز ، ولامع الرجعيين ، ولايخطو خطوة إلا متعثرا

فى المعاذير محتميا بالضعف ، وما كان الضعف قط بالنصير المأمون » .

ومن الناحية الأخرى طالب الإنجليز بإظهار ميولهم الودية نحو المصريين « بالفعل الثابت لا بالكلام المنقوض » .

وتطورت حملات العقاد على السياسة الإنجليزية إلى نوع من التحدى عندما علقت « التايمز » على مناقشات مجلس النواب حول زيارة لويد للمنيا بقولها :

« إن الدوائر السياسية الأجنبية ترى أن الجو السائد فى البرلمان لا يختلف كثيرا والجو الذى كان سائدا فيه أواخر عام ١٩٢٤ » . إذ اعتبر العقاد ذلك تهديدا إنجليزيا يجعل مصير البرلمان القائم كمصير برلمان عام ١٩٢٤ ، وأكد أن المصريين لا يأبهون لمثل هذا التهديد إذعانا للسياسة الإنجليزية ، ورد على التهديد بقوله :

« فهل يريد منا مكاتب التايمس والموعزون إليه أن يسمعوا جواب مصر على هذا التهديد ؟ جوابها : ليكن ! ليذهب الدستور إلى حيث شاء به الإنجليز إن كانوا لا يريدون من بقائه إلا أن يحكموا هم علانية وسرا ويحمل هو التبعية كلها أمام البلاد وأمام الدول الأجنبية » . وأكد أن جميع المشاكل والأزمات التى تعترض طريق البلاد مصدرها تدخل المندوب السامى فى أمورها الداخلية .

وكانت حملات العقاد على زيارة لورد لويد للمنيا جزءا من حملات الصحف المصرية عموما على الزيارة ، باستثناء « المقطم » ، وعلى رأسها صحيفة « البلاغ » كما شارك مجلس النواب فى استنكار هذه الزيارة .

وقد اتهم سعد زغلول بأنه محرض الصحافة ومجلس النواب على هذه الحملة . فقد روى العقاد أنه دخل عليه ذات مرة بعد انتهاء الأزمة بعد أسابيع ، فقال له سعد : « أتدرى ماذا صنعتم لنا يا فلان ؟ إن اللورد جورج لويد يتهمنا بأننا كنا الموعزين بحملة الصحافة وحملة مجلس النواب على زياراته للأقاليم . أما أنا فأقول

له : « إنها تهمة لاأدفعها أوشرف لاأدعيه » .

وكانت صحيفة « النيرايست » قد اتهمت الصحف الزغلولية ، ولاسيا « البلاغ » « بأنها تكتب مقالات شائنة جدًّا عن زيارة المندوب السامى للمنيا ، لاتتفق مع الميول الودية التى طالما أعرب الوفد عنها . . » وقد فند العقاد هذا الاتهام بأن الصحف « الزغلولية » ليست وحدها التى تستنكر هذه الزيارات ، بل تستنكرها جميع صحف الائتلاف . وفندته « البلاغ » بقولها : « إن القراء يعرفون أن « البلاغ » صديق لسياسة الوفد لاقتناعه بصحتها ، ولكنه فيما ينشره لاينطق إلابلسانه ولايعبر إلاعن رأيه فهو يحمل وحده مسئولية ما يكتبه » .

وبالرغم من أن جميع صحف الأحزاب المؤتلفة قد حملت على زيارة « لويد » للمنيا وللأقاليم ، وبالرغم من أن ( سعد زغلول ) قد اتُّهِم بالإيعاز إلى الصحافة ومجلس النواب بهذه الحملات – فإن العقاد حرص على أن يبرز نفسه فى موقف البطل بسبب حملاته على « لويد » ، فزعم أن « لويد » طلب من سعد إيقاف حملاته هو بالذات ، وزعم أن « لويد » استدعى الأساطيل للإرهاب والتهديد من أجل إجابة هذا الطلب . فقد روى أن : « اللورد لويد – المندوب السامى فى ذلك الحين طلب إليه ( إلى سعد ) أن يكفنا عن الحملة عليه ، وأرسل إليه من يبلغه أنه يحسبه موعزا بها ، فمازاد على أن قال قولته المشهورة : « هذا شرف لاأدعيه ، أوتهمة لا أدفعها » ولم يفض إلينا بماحدث إلابعد انقضاء الأزمة ، وقد سيرت فيها الأساطيل للإنذار والإرهاب أوللتهويل والتمثيل . .

« إننا نحمد الله على مافرق به بين الأدب والسياسة . فلولا ذلك ماطلبنا أنفسنا اقتراحا فى الكتابة الأدبية ، ورفضنا الاقتراح فى السياسة وأنكرناه وإن تحركت له الأساطيل » .

وغني عن الذكر أن رواية العقاد هذه قد تضمنت – فوق كونها محرفة لإظهاره في مظهر البطل – تحريفا واضحا ؛ فإن استدعاء بعض القطع البحرية الإنجليزية إلى الإسكندرية لم يكن بسبب حملات الصحف على المندوب الإنجليزي ، وإنما كان للضغط على الحكومة المصرية في أثناء أزمة الجيش التي حدثت بعد ذلك .

ثم جاءت أزمة الجيش [1] لتدفع العقاد إلى الدعوة إلى هدم سياسة حسن التفاهم من أساسها . وإلى الجهاد من جديد ضد الاحتلال والسياسة البريطانية . فأكد العقاد أن تحريك الأسطول الإنجليزي إلى المياه المصرية للضغط على المصريين لقبول المطالب الإنجليزية لايصح أن يلزم مصر قبول كل مايطلبه الإنجليز في كل مرة يريدون فيها فرض مطالبهم . وطالب بضرورة تحديد سياسة يواجه بها هذا التعنت الإنجليزي : «فينبغي أن نعرف أقصى ماتهددنا به تلك البوارج والأساطيل التي وراءها وأن نقول مرة واحدة : هل نقبل هذه الطريقة في إلقاء الأوامر علينا بغير مناقشة ولامراجعة ، أونرفضها ولانبالي بعواقبها أيا كانت ؟ ثم يجب أن نسأل :

هل تكون العواقب شراً من إلغاء الدستور الذي لانصيب لنا منه إلا التبعة الثقيلة وإساءة ظن الأمة بالحكومة الوطنية ومنع الحركة القومية أن تتجه إلى وجهتها المستقيمة ؟» وأجاب عن هذه التساؤلات بأنه يجب طرح الدستور ، وإسقاطه من

---

(١) وملخص هذه الأزمة اعتراض الإنجليز على تقرير قدمته اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة الحربية بمجلس النواب لإبداء رأيها في ميزانية الجيش لعام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ وقد تضمن تقريرها بعض المقترحات لإصلاح الجيش من نواح مختلفة . اعترض عليها الإنجليز وفرضوا مطالب تخضع الجيش لإشرافهم ورقابتهم التامة ، وتحول دون تقدمه وإصلاحه وقد اضطرت وزارة عبد الخالق ثروت إلى قبول معظم هذه المطالب تحت ضغط الموقف . ولاسيما بعد استدعاء ثلاث قطع بحرية إنجليزية من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد للضغط عليها .

الاعتبار . والعودة إلى الجهاد بالتعاون مع المستعمرات الإنجليزية الأخرى التي تناضل من أجل استقلالها : «فإن كان هذا سر مايهددوننا به فليذهب الدستور إذن ولتجر الحركة فى مجراها بمعزل عن الحكومة الأجنبية ولنعرف سبيلنا نحن مع الأمم الشرقية التي تجاهد مثل جهادنا وتحس من وطأة الدولة البريطانية مثل مانحس منها ، ولنترك الحكم لمن يحكمون الآن غير عابئين ولامتسترين ! إن المندوب البريطانى يلقى علينا درسه الأخير فهل نقبله ونفهمه منه كما يريد ؟ إن قبلناه فقد قبلنا الاستعمار الصريح ، وأضعنا الدستور والاستقلال فعلا ونحن نؤدى منها للإنجليز ثمن الدستور الكامل والاستقلال الصريح » .

على أن أهم ماق رأى العقاد هذا هو تأكيده أنه رأى موحى به ، ولكن ذلك غير صحيح بشهادته فيما كتب بعد ذلك ، إذ روى أن سعدا رد عليه عندما أبدى له رأيه السابق بقوله : « هذا كلام لانقوله إلا إذا يئسنا كل اليأس من الاحتفاظ بالدستور » . كما ذكر فى كتابه عن سعد زغلول ، أنه رد عليه عندما أبدى له الرأى نفسه بقوله : « ليذهب الدستور حيث يذهب ! هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الإنجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور ، وأنهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ماسلف من جهود » .

وقد شملت حملاته — إبان أزمة الجيش — الصحف الإنجليزية ، ففند مزاعمها حول تطورات الأزمة مؤكدا أن وقوف إنجلترا دون تقوية الجيش المصرى ، مصدره خوفها من أن يوجه ضدها . وأيد حق البرلمان — من الوجهة الدستورية — فى رفض المذكرة التى قدمها لورد لويد إلى عبد الخالق ثروت رئيس الوزارة فى ٣١ مايو ١٩٢٧ ، والمتضمنة المطالب الإنجليزية التى قصد بها تشديد

هيمنة السلطات الإنجليزية على الجيش . وقد خرج العقاد من هذه الأزمة بنتيجة هامة ، وهى أنه لاأمل مطلقا فى سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز ، ولاأمل فى دولية القضية المصرية بعد أن شهرّت إيطاليا وفرنسا بموقف المصريين فى الأزمة ، وأن الأمل الوحيد فى اعتماد المصريين على أنفسهم .

الفصل الرابع

# عباس العقاد فى الصحافة المصرية
# من وفاة سعد زغلول إلى سجنه ١٩٣٠

**أولا : العقاد فى صحف عبد القادر حمزة بعد وفاة سعد زغلول :**

لم يطرأ أى تغيير على مواقف العقاد الصحفية ، والتزامه بسياسة الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، وحتى ١٩٣٠ عندما سجن بتهمة العيب فى الذات الملكية ، بل يلاحظ أن كتاباته فى هذه الفترة ازدادات عنفا ، وصارت مزيجا من العنف والعصبية إزاء المشاكل التى قابلها الوفد ؛ كما ظل يحتفظ فى الوفد وصحافته بالمكانة التى كان يشغلها ذاتها فى عهد سعد زغلول ، وصار يربطه بالوفد منذ عام ١٩٣٠ علاقة رسمية حيث رشحه الوفد فى انتخابات ١٩٢٩ ، وصار عضوا فى الهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد سارت كتاباته الصحفية منذ وفاة سعد زغلول حتى حدوث الانقلاب الدستورى الثانى على النحو الآتى :

١ - اختيار خليفة سعد زغلول :

فجع العقاد - كما فجع جميع الوفديين - بوفاة زعيمهم سعد زغلول فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٢٧ ، وقد تجلت فجيعته فيه فى المقال الذى رثاه به ؛ إذ كتب يقول :

«لغير هذا النبأ أعدت الأسماع ، وبغير هذه الصيحة جرت الألسنة فى الأفواه ، بالحياة اقترن اسم سعد فما سمعناه إلا والحياة له لزام والدعاء له صلاة وقيام ، وما عرفنا سعداً إلا حيا تسرى منه حياة إلى النفوس ، وتخفق به قوة فى القلوب ، فما سبق فى الخواطر هذا اليوم الأسود إن يوما ينعاه فيه النعاة ، وتفجع فيه المهجات ، وأن يقال «مات سعد» ويتنادى السامعون مات سعد فى هذا الجو الذى ملأته أنفاس الداعين لسعد بالحياة» .

ولما كانت وفاة سعد زغلول من شأنها أن تثير حالة من اليأس والقنوط فى نفوس الجماهير المتعلقة بالزعيم الراحل - فقد بادر العقاد إلى تأكيد أن وفاة سعد زغلول لن تؤثر فى مستقبل الأمة . «أيا كانت الخطة التى تجرى عليها السياسة الإنجليزية . . . والشىء الذى يخشى منه هو النكوص والجمود . وهو الشىء الذى لن يكون ولن يخطر لعاقل على بال ، فإن الأمم لا تقضى خمسين سنة فى الجهاد حتى يؤذن جهادها بالنجاح لتركن بعد ذلك إلى الجهود والاستسلام» .

وكان أهم ما اهتم به العقاد بعد وفاة سعد زغلول هو تماسك الوفد ، ووحدة صفوفه ، فحض على ضرورة احترام رأى الأكثرية ، والقضاء على من يخالفها ، وفى ذلك كتب يقول :

«لما اجتمع الوفد المصرى أمس للمرة الأولى بعد وفاة سعد رحمه الله - لم

أمالك أن أذكر اجتماعا ليس يشبهه من جميع الوجوه ، ولكنه يماثله فى خطر عواقبه ، وصرامة الظروف التى انعقد فيها . ورهبة الوازع المعلق فوق رأسه من اتباع الصحابة بوصية عمر بن الخطاب وانتخاب الخليفة بعده ، قال ذلك الخليفة العادل الأمين : متى اجتمعت الكثرة على انتخاب صاحبها فذاك هو الإمام المتبع ، ومن خالف قتل قبل أن يبرح مكانه . كانت هذه الوصية مثالا للحزم العُمرى يخالطه عدل السيف وهو أمضى العادلين فى ذلك المقام .

«إن حكم الحوادث اليوم لهو أصرم وأحزم من عمر ، وإن من يخالف الكثرة فى هذا الموقف ليقضى على نفسه بذلك الجزاء الذى قضى به عمر بن الخطاب على المخالفين ، ولكنه الموت السياسى لا موت الجوارح والأجسام ، وإن رجال الوفد المصرى ليعلمون فردا فردا خطر التبعة وجلالة الموقف وقضاء الحوادث على من يستحق قضاءها الرهيب ، وإنهم لهم القدوة التى تحمل الأمانة ، وتدين بالحق وتغنى عن التذكير والتحذير» .

أما بالنسبة لمسألة قيادة الوفد بعد سعد زغلول — فقد استحسن العقاد ما قرره الوفد من تفضيل فكرة اختيار رئيس له على فكرة اختيار لجنة تنفيذية لإدارة أعماله .

وبنى ذلك على أن «فكرة الرئاسة لا يمكن اجتنابها فى هذه اللجنة التى تنتقى من بين أعضاء الوفد ، فتشطره شطرين ، وإذا أمكن ذلك فهى مما لا يجتنب فى مجلس النواب ؛ فالضرورة العملية تدعو إلى انتخاب رئيس أو رجل يعمل فى الوفد عمل الرئيس ، وإذا خيف النزاع فترك الوفد بغير رياسة مقررة أدعى إلى تضارب الآراء ووقوع النزاع من حيث لا يحتسبون» .

ولم يرشح العقاد أيا من الرجلين المرشحين لرياسة الوفد (محمد فتح الله بركات

ومصطفى النحاس) كما فعلت مجلة «روز اليوسف» عندما رشحت مصطفى النحاس . ولكنه تولى الرد على الصحف الإنجليزية التي قسمت الوفديين إلى معتدلين ومتطرفين ، وطالبت باختيار عنصر معتدل لزعامة الوفد لتسهيل التفاهم مع إنجلترا . واستنكر تدخل الإنجليز في اختيار الأمة لزعامتها !

ولما قرر الوفد بالإجماع — في ٢٣ من سبتمبر ١٩٢٧ — اختيار مصطفى النحاس رئيسا له ، طفق العقاد يساهم في بناء صورة الزعيم الجديد أمام الرأي العام ، وإظهار جدارته في خلافة سعد زغلول . وراح يثنى على نزاهة مصطفى النحاس وذكائه . ودقة أحكامه أيام كان قاضيا . وأكد جدارته بالزعامة «ولو لم يكن جديرا بالزعامة ما ارتضاه سعد في جميع أدوار الجهاد . ولا وثق به هذه الثقة وقربه هذا التقريب» .

ورد على اتهام الصحف الإنجليزية للنحاس بالتطرف ، بأنه «إن كان معنى التطرف والشدة في رأى الصحافة البريطانية أن يحرص المرء على حقوق وطنه ويأبى التفريط في مصالحه وآماله — فقد أصابت الوصف ووجب أن تعده من غلاة المتطرفين المتشددين الذين لا يسلمون في كثير ولا قليل» .

وظل يعدد كفايات النحاس العلمية والقانونية والخطابية . وخلص إلى «أن البداهة التي جمعت الآراء على اختياره لهي آية أخرى من الآيات التي دلت بها مصر في ساعاتها المشهودة على سلامة البصيرة واستقامة العزيزة القومية . ووضع الأمور في مواضعها باتفاق عجيب في الخواطر والميول كأنما هو ضرب من الوحي والإلهام» .

## ٢ - الحرص على الائتلاف :

لما كانت وفاة سعد زغلول من شأنها أن تؤثر على الائتلاف القائم بصورة ما فقد بادر العقاد إلى تأكيد حرص الوفد على الائتلاف ؛ لأن الأمة « وقد عرفت خطتها الموفقة لا تحيد عنها – عرفت أن الاتفاق هو سلاحها » وظل يؤكد هذا الحرص مع بقية صحف الأحزاب المؤتلفة .

وأيد العقاد وزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية . ولكنه اصطدم هو وعبد الخالق ثروت والأحرار الدستوريون فى خلال الأزمة التى أعقبت رفض الوفد لمشروع ثروت مع تشمبرلن . وهى الأزمة التى أثرت تأثيرا خطيرا على صحف الأحزاب المؤتلفة ؛ إذ أكدت « السياسة » أن بعض ما جاء فى المشروع قد قبله الوفد فى مفاوضاته مع لجنة ملنر ، وردت « البلاغ » على هذا التحرش بنشر مشروع الوفد فى مفاوضاته مع ملنر ، وقارنت بينه وبين مشروع ثروت – تشمبرلن ، وكان موقف العقاد من هذا التوتر معتدلا فى البداية ، حيث رأى أن الائتلاف المرغوب فيه إنما هو ائتلاف « صداقة لا سيادة » ، وأكد أن ما نشرته « البلاغ » ليس فيه خروج على واجب المؤتلفين .

ولكن إصرار « السياسة » على موقفها ، وتأكيدها أن مشروع ثروت تشمبرلن قد عرض على سعد قبل وفاته ، ووافق عليه ، ووصفها « البلاغ » بالدناءة – جعل العقاد يضرب بالائتلاف عرض الحائط : فهاجم « السياسة » هجوما عنيفا ، وامتد هجومه إلى عبد الخالق ثروت ، واتهمه بأنه وصف الوفد بأنه مثير للاشمئزاز ، وبأنه لم يشترك فى الاكتتاب لتخليد ذكرى سعد زغلول .

على أنه ما لبث أن عاد إلى التمسك بالائتلاف ، والحرص عليه من جديد .

عندما قررت اللجنة الإدارية لحزب الأحرار الدستوريين وهيئته البرلمانية – قبول دعوة الوفد للحزب للاشتراك فى وزارة النحاس الأولى ، فأثنى كثيرا على هذا القرار . ولما تألفت الوزارة فى ١٧ من مارس ١٩٢٨ التى ضمت وزراء من حزب الأحرار الدستوريين أثنى العقاد عليها ، وعلى جميع أعضائها ، وأيد مبدأ تولى زعيم الأغلبية رياستها ، وأشاد بنبوغ مكرم عبيد الذى دخل الوزارة لأول مرة .

٣- ازدياد عدائه للملك :

ظل العقاد يشهر بعداء الملك فؤاد للحياة النيابية وللدستور بعد وفاة سعد زغلول : فكتب عما أسماه بالدسيسة الجديدة التى تبذلها الرجعية فى لندن (وكان الملك لايزال فى زيارته لها) لتعطيل الدستور عن طريق كسب ثقة الإنجليز ، وتقويض صرح الائتلاف اعتقادا منها بأن الإنجليز لا يثقون فيها إلا إذا حالفها فريق من الأمة ، وهنا أكد العقاد أن المحافظة على الدستور إنما هى فى المحافظة على الائتلاف .

ثم تطور موقفه من الملك إلى تهديده بالثورة من أجل حماية الدستور ، وذلك عندما نشرت صحيفة «التايمز» نبأ عن احتمال تعيين حسن نشأت مديرا للخاصة الملكية ؛ إذ رأى العقاد أن إقدام الملك على مثل هذا الإجراء معناه الازدراء بشعور الأمة ، وتأكيد كل ما يشاع عن عدائه للدستور ومكافأته للعاملين على تقويضه ، ونبأ الملك إلى أن الدوائر الخاصة لا يجوز أن تكون ملجأ من غضب الأمة . وهدده بالثورة ؛ لأن تعيينه (حسن نشأت) فى هذا المنصب «ليس معناه أن الأمة تعجز عن مقابلة هذه الدلالة بمثلها ، وأن تجازف فى هذا السبيل بكل ما كانت تحرص عليه إلى الآن ؛ لأن عملا كهذا من شأنه أن يزيدها اقتناعا بضرر الأوقاف

الأهليه ، ووجوب الإسراع بإلغائها أو تعديل شروطها ، وبأن المجاذبة بين الدستور الذى أقسم الجميع له يمين الولاء وبين الرجعية المنبوذة الكريهة – قد دخلت فى دور عاجل يجب أن يعلم فيه كل إنسان أن الدستور شىء يصان ويهاب . ويجب أن يحسب له حساب».

وطفق العقاد يطالب وزارة عبد الخالق ثروت بأخذ أذناب الرجعية بالشده دون مراعاة لأى اعتبار ، وكان يقصد بذلك أخذهم دون مراعاة لمقام الملك ، وعلى هذا هاجم الوزارة بشدة عندما تساهلت مع حسن نشأت ومنحته إجازة مرضية لمدة عام . إذ رأى عملها هذا من شأنه أن يزعزع أساس الدستور ويلقى فى روع أعدائه أن الاعتداء عليه أمر مأمون العاقبة . وألح عليها لتفصله . حرصا على هيبتها . وهيبة الدستور .

ووصل به حرصه على الدستور إلى التصريح علانية بأن الأمة قد تلجأ إلى التخلص من الملك حرصا على دستورها . ومحافظة عليه «لأن الأمة إذا تقرر عندها أن الدستور فى خطر عظيم جمعت عزيمتها على إنقاذه وحصرت همها الأول فى سدّ هذا المنفذ ، فلم يتعذر عليها أن تصل إلى بغيتها ، وإذا قالت الأمة : إما هذا أو ذاك ، وعولت على أن تستريح أبدا من خطر يضايقها – فالنتيجة معلومة لا تخفى على أجهل الناس» .

ثم تحول عداؤه للملك فؤاد إلى غضب ، فسب فيه وفى حاشيته لسعيها للاحتفال بعيد جلوسه الذى وافق اقتراب الاحتفال بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول ، حيث كتب يقول :

«ليست هذه أمة عبيد يداس شعورها وترغم أنوفها ولا تتكلف هيئاتها شيئا قل أوكثر لتقدير عظمائها ومجاملة أبنائها . ومن ظن ذلك فليكن خاسئا منبوذا . فإنه من

الغفلة المطلقة والغباء الكثيف بمنزلة هى إلى بلادة حيوانية أقرب منها إلى بلادة الجهل والجنون ، وإن مصر لتكونن مضغة فى أفواه العالم إذا وقعت فيها هذه المهزلة وخرج الناس من مأتم زعيمها ليمرحوا ويطربوا بين النيران الزاهية والألحان الصادحة بالبهجة والحبور » .

ودعا الوزارة إلى عدم التورط فى هذا الأمر كما دعا الدوائر الملكية إلى مراعاة ذكرى الفقيد الذى قاد الحركة الوطنية التى جعلت من فؤاد ملكا بعد أن كان سلطانا فى محمية تابعة لإنجلترا . ثم هاجم تلك الدوائر لإقامتها الزينات على الدور الحكومية احتفالا بعيد الجلوس الملكى . واتهم (حسن نشأت) الذى عاد قبل الملك من لندن بالسعى لتدبير مظاهرة لاستقبال الملك عند عودته بغرض إقناع الإنجليز بأنه لم يعد فى [illegible] سعد زغلول ، وأن الرجعية صارت من بعده القوة التى تستطيع إنجلترا التفاهم معها .

ولما عاد الملك إلى البلاد تخابث العقاد ، فأثنى عليه ثناء عظيما ، ولكنه غمزه للفشل الذى منى به فى رحلته إلى لندن ، إذ قال : « تذكر مصر هذا وتذكر معه أى الآمال كانت تنوطها هى ، وأى آمال كان ينوطها الرجعيون بالخاصة الملكية ، ثم تذكر أى مصير أراده الله لهذه الآمال الخاسئة وتلك الآمال الغالية ؟ فأما مصر فلن يخيب رجاؤها ولن يضل فى الحق جهادها ودعاؤها . وأما الرجعية فالخيبة مبدؤها ومنتهاها ، والضلال حمأتها ومثواها ، وصاحب الجلالة أعلم بالحقيقة من غيره ، وأقدر على وزن الأمور من غيره ممن لم يسمع بأذنه ولم يبصر بعينه »

على أنه ما لبث أن صمت تماما عن الملك منذ تولى الوزارة النحاسية الأولى الحكم ، ولا شك أنه قصد بهذا إلى مهادنته تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من العلاقات المشوبة بالمودة معه حرصا على استمرار حكم الوفد ، حتى إذا ما وقع

الانقلاب الدستورى الثانى ، اعتبره العقاد من تدبير الإنجليز ، ولم يشر مطلقا إلى الملك كمدبر لهذا الانقلاب ، وكان هذا رأيه إلى أن اتضحت حقيقة الانقلاب فأشركه كطرف فى تدبيره .

٤ – سياسة حسن التفاهم :

ازداد العقاد اقتناعا بالنتيجة التى كان قد توصل إليها من قبل وهى أنه لا أمل مطلقا فى سياسة حسن التفاهم عندما نشبت أزمة قانون الاجتماعات . إذ آمن أن السياسة الإنجليزية تعمدت إحداث هذه الأزمة لإذلال المصريين لرفضهم مشروع ثروت – تشمبرلن . واستغل هذه الأزمة لتجديد دعوتها إلى عدم التمادى فى سياسة حسن التفاهم ، وأيد الوزارة النحاسية فى موقفها لحل الأزمة . ويلاحظ أن كتاباته عن الأزمة قد اصطبغت بروح التحدى للسياسة الإنجليزية [1] !

بيد أن انتهاء الأزمة على النحو الذى انتهت إليه من تأجيل نظر مجلس الشيوخ فى القانون إلى الدورة البرلمانية التالية وتقبل الحكومة الإنجليزية لهذا الحل ، جعله يعود من جديد إلى الحديث عن سياسة حسن التفاهم ، وإظهار ارتياحه لقبول الحكومة

---

(١) ملخص هذه الأزمة أن السياسة الإنجليزية اعترضت على مشروع قانون الاجتماعات الذى كان معروضا وقت ذلك على مجلس الشيوخ ، بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر . وأصرت على موقفها أمام رفض الحكومة النحاسية لحججها ، ووجهت إلى الحكومة فى ٢٩ أبريل ١٩٢٨ ، بأنه إذا لم يسحب مشروع القانون من مجلس الشيوخ فإن الحكومة الإنجليزية ستكون حرة فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تقتضيه وأمام هذا الإصرار اضطر النحاس إلى أن يطلب من مجلس الشيوخ إرجاء نظر المشروع إلى دور انعقاده المقبل ، فوافق المجلس ، وارتضت الحكومة الإنجليزية هذا الحل .

الإنجليزية لهذا الحل بروح الود . وإن لم ينس أن ينبه الساسة الإنجليز إلى أن الخطط التى يسيرون عليها فى مصر من أجل الوصول إلى تسوية تكسب بريطانيا الصفة الشرعية فيها – إنما هى خطط معكوسة لن تأتى بالغاية منها . وأكد أن تجاهل السياسة الإنجليزية لحكم البرلمان فى الأزمة من شأنه أن يعطى الشيوعيين الحجة عن عجز الديمقراطية فى مصر ، ومن هنا رأى أن «الاستعمار البريطانى هو رسول الشيوعية ومزودها بالدعاوى والأسانيد فى البلاد الشرقية» .

**٥ – محادثات ثروت – تشمبرلن :**

كانت كتابات العقاد عن محادثات ثروت – تشمبرلن قليلة فى البداية لم تتعد مناقشة ما تكتبه الصحف الإنجليزية حول هذه المحادثات . ولم يكن العقاد متفائلا من كتابات هذه الصحف ، فأيد من ناحية ما نشرته إحدى هذه الصحف من أن المحادثات لن تفضى إلى عقد محالفة إبان زيارة ثروت للندن . ولكنه من ناحية أخرى وضع مسئولية ذلك على الجانب الإنجليزى ورأى أن ما تشير إليه الصحف الإنجليزية من وجود خلافات داخل الوزارة المصرية ، وبينها وبين الأحزاب المؤتلفة – الغرض منه إشعار الرأى العام الإنجليزى بأن الطرف المصرى هو السبب فى تعثر المحادثات . وخلص من مناقشة كتابات الصحف الإنجليزية عن المحادثات إلى أنها «لا تدل على تقدير للروح المصرية ولا احترام لحقوق المصريين ، بل هى تدل على أكثر من ذلك ، تدل على أنهم لا يفهمون روح الزمان ، ولا يزالون يسوسون الدنيا اليوم كما كانوا يسوسونها قبل مائة عام» .

ثم ازداد اهتمامه بأمر المحادثات عندما أعلن الوفد رفضه للمشروع الذى انتهى إليه ، وخلص من مناقشته إلى أنه يرجع بمصر إلى الوراء ولا يتقدم بها إلى الأمام .

واعتبر دعوة سير أوستن تشمبرلن لثروت إلى الاتفاق مع إنجلترا ، وعدم ترك العلاقات المصرية الإنجليزية تحت رحمة الحوادث الطارئة التى قد تضطر إنجلترا إلى استخدام القوة – معناها أن الإنجليز قد منحوا مصر الدستور ليتخذوه وسيلة للضغط عليها لإرغامها على قبول الاتفاق الذى يريدونه .

وعاد من جديد يناقش أهمية الدستور فى القضية الوطنية . وانتهى إلى رأيه الذى كرره مرارا من قبل ، فقال :

« إن الإنجليز هم طلاب الاتفاق ، وهم الذين عليهم أن يبذلوا ثمنه ، هذا الذى نؤمن به ولا نتزحزح عنه ، فإن كان الدستور يخرجهم من موقفهم هذا الطبيعى إلى موقف من نرجو منه أن يحتل بلادنا وتغتصب حقوقنا مخافة من « الحوادث الطارئة » بين حين وآخر فقد وجب أن ننتهى من هذه المهزلة . وأن نفهمهم دفعة واحدة أننا لن ننقلهم من موقفهم الطبيعى خائفين ولا آملين ، وأن الدستور عزيز علينا ولكن الاستقلال – بل حقنا فى المطالبة بالاستقلال – أعز علينا من الدستور » .

وكان رأيه فى التمسك باستقلال البلاد التام ، وحقوقها القومية فى محادثات ثروت – تشمبرلن ، مستمداً من رأى أبداه سعد زغلول له قبل وفاته من ضرورة هذا التمسك بحجة أنه « لا قوة لنا نأخذ بها حقنا ، ولكن لأجل ألا نفرط فى حقنا لا تلزمنا قوة ، فإذا أرادوا منا أن نسلم فى استقلالنا ونعترف بدعواهم قلنا : لا ولا نزال نقولها حتى لا نترك لمن بعدنا قيدا نقيدهم به نحن باعترافنا » .

وقد يبدو غريبا أن يستميت العقاد فى الدفاع عن الدستور ضد ميول الملك الأتوقراطية ، فى الوقت الذى يدعو فيه إلى طرح الدستور جانبا من أجل الوصول إلى استقلال البلاد التام ، وعدم التخلى عن المطالب القومية فى مواجهة الإنجليز.

على أنه يمكن إرجاع ذلك إلى إيمانه بأن المحافظة على الدستور هى غاية الجهاد ضد ميول الملك الأتوقراطية ، وعدائه لأماني الشعب فى الحكم الدستورى السليم ، لأن الدستور هو الرباط المحدد لعلاقة كل من الأمة والقصر بالآخر باعتباره الفيصل فى تحديد السلطات ، ومن ثم وجب على الملك احترامه ، كما يحترمه الشعب . أما والملك لا يحترم الدستور الذى أقسم له يمين الولاء — فإنه وجب من ثم ألا يحترم الشعب الولاء للملك ، ويجب محاربته والتشهير به وتحذيره مغبة ذلك ، فإن ظل على عبثه بالدستور وجبت فى النهاية الثورة عليه والإطاحة به . وهذا ما فعله العقاد فى محاربته ميول الملك الأتوقراطية والتى وصلت عام ١٩٣٠ إلى تأكيد أنه لولا وجود جيش الاحتلال فى مصر لثارت الأمة ، وبطشت بالملك وبأسرة محمد على كلها من أجل الدستور .

هذا ، فى حين كان الاستقلال التام هو الغاية الكبرى للحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال ، أما والسياسة الإنجليزية لا تحترم الدستور المصرى ، ولا تزال تنتحل الأسباب لامتهانه والتدخل فى شئون الحكم الداخلية باسم التحفظات المحتفظ بها فى تصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ فقد وجب فى اعتقاد العقاد — أن يقفل هذا الباب تماما بطرح الدستور جانبا ، والعودة إلى الجهاد من أجل استخلاص حقوق البلاد كاملة .

على أن هذا الاعتقاد ينطوى على خطر كبير يكمن فى النزول عن حقوق البلاد الدستورية أمام مطامع الملك الأتوقراطية ، وذلك فى حالة طرح الدستور والتوجه إلى الجهاد من جديد فى مواجهة السياسة الإنجليزية . وهو ما يعنى النزول عن مكسب كبير حصلت عليه الأمة من ثورتها .

هذا إلى جانب ما فى هذا الاعتقاد من إيمان مشكوك فيه فى حقيقة مقدرة

الأمة على الثورة من جديد وتكرار حوادث ثورة ١٩١٩ ، وفى قدرتها على تحقيق المطالب القومية فى ثورتها الجديدة – فى حالة حدوثها – تلك المطالب التى عجزت عن تحقيقها أو الوصول إليها بثورتها عام ١٩١٩ . وعلى كل حال ، فقد ظل العقاد متمسكا بهذا الاعتقاد فى ضرورة الجهاد ضد الإنجليز ، حتى عام ١٩٣٥ ، وإن تخلى عن الجهاد ضد ميول الملك الأوتوقراطية منذ خروجه من السجن عام ١٩٣١ ؛ وهو ما سيظهر بجلاء فى هذا الفصل ، وفى الفصول التالية .

# العقاد والمعركة الدستورية الثانية

## ١ - انهيار مظاهر الائتلاف فى الصحافة الحزبية :

إذا كانت أزمة قانون الاجتماعات قد مرت بسلام مع الإنجليز - فإنها فتحت الباب لهدم الائتلاف . والعودة إلى المهاترات الحزبية والصحفية : فى نفس المقال الذى عاد العقاد فيه إلى الحديث عن سياسة حسن التفاهم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية ، وأثنى فيه على تقبل رجال السياسة الإنجليزية لموقف الحكومة المصرية فى حل الأزمة - هاجم فيه هؤلاء الذين يصفون موقف الحكومة المصرية بالضعف والتخاذل ، وكان يقصد الأحرار الدستوريين .(١)

وأعقب ذلك حدوث معركة صحفية عنيفة كانت بمثابة الشرارة الأولى لهدم مظاهر الائتلاف على صفحات الصحف الحزبية عندما زعمت « السياسة » أن هناك وثيقة أرسلها مصطفى النحاس إلى السير تشمبرلن ، يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداها فى حل الأزمة ، وطالبت النحاس بنشر هذه الوثيقة ، « ليطمئن الجمهور إلى أن الحكومة لاتزال متمسكة بوجهة نظرها التى أعلنتها فى أثناء الأزمة » . وقابلت صحف الوفد هذا الزعم بنفى وجود مثل هذه الوثيقة ، وبالطعن فى « السياسة » متهمة إياها بالسعى لتعكير جو الائتلاف . وشارك العقاد فى تفنيد زعم « السياسة » .

---

(١) قدم محمد محمود استقالته الأولى من الوزارة النحاسية فى ٣ من مايو ، بسبب الطريقة التى حل بها مصطفى النحاس الأزمة ، إذ رأى أنه كان يتعين عليه أن يترك مشروع القانون يأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ برغم الإنذار الإنجليزى ، أو يرفض الإنذار ويرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

ثم ما لبث الخلاف بين « السياسة » وصحف الوفد أن تحول إلى معركة صحفية عنيفة تحولت إلى مهاترات شخصية غير مهذبة ، بدا فيها واضحا سعى « السياسة » لتعكير جو الائتلاف فى الوقت الذى حرص العقاد فيه على حصرها فى النطاق الشخصى بينه وبين محمد حسين هيكل رئيس تحرير « السياسة » ، دون مد نطاقها إلى الأحزاب المؤتلفة .

وبدأت هذه المعركة الصحفية عندما كذبت « السياسة » البلاغ الرسمى الذى أصدرته الوزارة النحاسية ، ونفت فيه وجود الوثيقة التى طالبت « السياسة » بنشرها ، واعتبر العقاد هذا التكذيب من جانب « السياسة « هذيان » وقابلت « السياسة » هجوم صحف الوفد عليها بإقحام الأحزاب المؤتلفة فى معركتها مع صحف الوفد فكتبت تقول :

« هؤلاء هم الأحرار الدستوريون ، وذلك تاريخهم إن كنتم نسيتموه . فاذكروا موقفكم فى أيام ماضية حين كان السباب كل ما تملكون ، واذكروا نعمة الأحرار الدستوريين عليكم » الأمر الذى قابله العقاد بتحدى الأحرار الدستوريين متوعدا إياهم بالطعن – بصورة غير مباشرة – إذا برزوا فى المعركة الصحفية : « فحبا وكرامة ، نحن نذكر بحمد الله نعم الأحرار الدستوريين علينا ، ولا نسأل الله إلا أن يذكرنا إياها ويزيدنا منها . . وللمستورين المكشوفين بعد هذا أن يموتوا بغيظهم وأن يتطاولوا بوجوههم إلى صفعة واحدة تنزل عليهم بردا وسلاما فلن يظفروا بتلك الصفعة المرموقة إلا يوم يبرزون » .

وأراد محمد حسين هيكل أن يقحم الائتلاف فى معركته مع العقاد ، فطالب الوفد بأن يعلن حرصه على الائتلاف بكف أقلام كتاب « البلاغ » ( العقاد ) عن هجو زعماء الأحرار الدستوريين ، ولكن العقاد فوت عليه هذه النية ، فاستبعد

الأحزاب المؤتلفة تماما من المعركة الصحفية ، وحولها إلى معركة شخصية بينه وبين هيكل ، ورد على طلبه السابق بقوله :

« هذا كلام أطفال يا ولد . . فتكلم كلام الرجال وإلا فاسكت ! تكلم واعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ الوفد ولا الأحرار الدستوريين ؛ فقد تركناك تلغو بما تشاء فيما تستجره من شأن هؤلاء وهؤلاء ولكننا لن نتركك حتى تعلم أن هذا التزق الذى تتاجن به على الناس شئ يسقط على أم رأسك ولو اعتصمت بأسباب السموات ، وإنك إن لم تزن كلامك وزناك أنت وكلامك معا ، وأريناك وأرينا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ، ومحام بلا محاماة » وأنك سمج ثقيل لا يحمد منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » .

وبالرغم من هذا الحرص على عدم إقحام الائتلاف فى المعركة الصحفية أكد العقاد أن الوفد قوى لا تهزه صغائر محرر « السياسة » ولا المستورين وراءه .

ولكن ( هيكل ) أبى إلا أن يعكر صفاء الائتلاف ، فهاجم الوفد متهما إياه بالجبن والعجز عن الدفاع عن مسلكه فيما نسبت إليه السياسة ، وبالاحتماء وراء العقاد ؛ إذ كتب :

« هربوا من الميدان هروب الجبان ، وصدروا سفيههم ينضح من وعائه القذر من نتن وأوساخ ! وما كانت « السياسة » لتنازل السفهاء الأدنياء ؛ فقد كانت تناقش تصرفاً عجز أصحابه عن الدفاع عنه بعد أن أجمع الناس على خطئه وبعده البعد كله عن أن يكون فيه مصلحة البلاد ، ودفعهم ذلك العجز إلى الاحتماء وراء السفيه الذى نصبوه فى صحيفتهم كالعود القذر يمسح به كل ماش ما علق بيده أو رجله من أقذار .

« أما وقد هربوا وقد أصبح هذا شأنهم وصار هذا السفيه دريئتهم وحامل

لوائهم – فإننا نتزه أقلامنا عن أن نذكر مخلوقا عاش عمره مأجور القلم والضمير لكل جبان يعجز أن يبرز بنفسه فى الميدان ، شأن كل من نبت فى مثل منبته فى كل زمان »

ولم يغير هذا الطعن من حرص العقاد على تجنب المساس بالائتلاف القائم أو الطعن فى الأحرار الدستوريين كما فعل هيكل ، وظل حريصا على جعل معركته معه معركة شخصية ، ورد عليه قائلا :

« أما نحن فكل ما نجيب به هذا الولد المسطول على هذه « التحفة » هو أن نقول له : غير الصنف أو غير الجرعة ! زدها شمعة أو انقصها شمعة ! فمن المؤكد أن الجرعة المعلومة من هذا الصنف وبهذا المقدار لا تسعفك ولا تصلح « للتجلى » فى الرقاعة ! . وإلا فأى ضير على الإنسان أن يكون عمودا يعلو على الحضيض ؟ وأى ضرر على العمود أن يحتك به الماشون أمثالك ليمسحوا أقذارهم وهو برىء من الأقذار ؟ وأى قذى على الإنسان أن يكون من منبت غير منبتك الذى تدل عليه أيها الولد المسكين .

« غير الصنف ، أو غير الجرعة ! أو تغير أنت إن كان فى وسعك أن تكون من بنى الإنسان ! » .

ويمكن القول بأن حرص العقاد على عدم المساس بالائتلاف ، أو الطعن فى الأحرار الدستوريين ، كان مرجعه إلى حرص الوفد على الائتلاف وقد ذكر العقاد أنه كان يتعرض لبعض اللوم من جانب الوفد كلما عنى بالرد على تحرش « السياسة » به أو بالوفد .

وكان العقاد حريصا أيضا على الائتلاف فى كتاباته التى تناول فيها سعى النواب الوطنيين فى مجلس النواب لإحراج حكومة النحاس بسبب ما تضمنه بلاغها –

الذى كذبت فيه ما نشرته « السياسة » عن وجود رسالة شكرت فيها الحكومة للحكومة الإنجليزية موقفها الودى من حل الأزمة ، وعن طلب النحاس من المندوب السامى إبلاغ حكومته امتنانه لما أعربت عنه من تفهم حقيق لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى حقوق البلاد ؛ إذ رأى العقاد أن تعنت هؤلاء النواب مع النحاس ، وإخلالهم بالنظام داخل المجلس — قد دل على رغبتهم فى التحكم فيه . وسخر من الاستجوابات التى يتقدمون بها إلى الحكومة فى أمور واضحة فى بياناتها ، ولما عارضوا تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، وانسحبوا مع نواب الأحرار الدستوريين من المجلس ؛ لكيلا يتحملوا مسئولية التعديل — رأى العقاد أن هذا المسلك لا يسوغه الائتلاف ، ولا المصلحة الوطنية ولكنه مع هذا بقى لا يكتب شيئا مضرا بالائتلاف .

٢ — مقدمات الانقلاب الدستورى الثانى :

فى السابع عشر من يونية ١٩٢٨ — وهو اليوم الذى استقال فيه محمد محمود من الوزارة النحاسية — كتب العقاد عن وجود « أزمة فى الجو » يراد بها هدم الحياة النيابية ، وليس مجرد إسقاط الوزارة النحاسية ، إذ « لو كان المراد إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة أخرى على القواعد الدستورية التى تقضى بتأليف الوزارة من كثرة النواب لكان التدبير غير معقول ، وغير جدير بالرجة التى تحدث من أجله ، ولكن الذين يحركون خيوط المؤامرة قد وقع فى حسابهم أن إسقاط وزارة لم يمض غير أيام على إعلان الثقة الإجماعية بها ( ماعدا صوتا واحدا ) فى مجلس الشيوخ ، ولم يتحول مجلس النواب عن الثقة بها فى ظرف من الظروف — ليس بالأمر الذى يجوز الإقدام عليه فى عهد الدستور فى حدود الحكومة النيابية .

ويمكن القول بأن هذا الذى كتبه العقاد عن الانقلاب الدستورى المقبل كان هو تقدير الدوائر الوفدية ذاته لتطور الحالة السياسية فى البلاد ، وهذا ما يفهم من قوله .

« فإذا قلنا : إن المؤمرة التى نلمح أهدابها وحواشيها هنا وهناك إنما هى مؤامرة على الحياة النيابية – فذلك هو وصفها المطابق للحقيقة والذى نعلم عنه فوق ما يقال فى هذه الأيام » .

واعتبر العقاد استقالة محمد محمود حلقة من سلسلة الحلقات التى تدبر ضد الحياة النيابية والدستور ، وأدلى برأى الوفد فيها :

«وقد قرأنا فى الصحف أن صاحبها مصر عليها وأنه عقد النية على أن يتشبث بها ولا يرجع عنها . فإذا كانت هذه نيته فالذى رأيناه من الدوائر الوفدية التى حدثناها أنها لا تريد غير ذلك وأنها لا تنظر إلى تلك الاستقالة المخجلة إلا بهذه النظرة . ولو أنها رأت فيها رأيا آخر ما وسعها الإغضاء عن استياء الأمة وتذمر العقلاء»

وقد نبه العقاد القراء بمناسبة الاستقالة – إلى أن الوفد كان دائما الأحرص على الائتلاف منذ وفاة سعد زغلول . وبدأ العقاد يشرح للقراء المؤامرة التى ينسج الأحرار الدستوريون خيوطها ضد الحياة النيابية من أجل الوصول إلى الحكم ، فذكر أن وزيرا منهم قد تقدم إلى جهة عالية بعريضة يقر فيها بإلغاء الحياة النيابية ويحمل على عاتقه كل تبعة تترتب على هذا الأمر الجسيم . وكان يقصد ( إسماعيل صدقى ) .

ثم مالبث أن دخل مع « السياسة » فى معركة صحفية عنيفة غلبت عليها المهاترات ، وتركزت حول إسماعيل صدقى الذى بات متوقعا أن يعهد الملك إليه بتأليف الوزارة التى ستحل محل الوزارة النحاسية . فشهر العقاد بعلاقته

بالشركات التي يستفيد منها على حساب البلاد . وتناول تشهيره أيضاً (محمد محمود).

وازداد هجومه عنفا . ومال إلى إثارة القراء عندما تكشفت خيوط المؤامرة ، ودعت صحيفة « السياسة » إلى حل مجلس النواب ، وإجراء انتخابات جديدة ، إذ بادر إلى إثارة الرأى العام ضد الأحرار الدستوريين بلهجة عصبية . ومن ذلك ما قاله :

« أهذا جهد ما يجب أن تشتغل به مصر ، وهذا غاية ما تنتهى إليه كلما خرجت من صراع أليم تفنى فيه القوى وتتبدد فيه الأواصر والجهود ؟ على رءوسكم الباغية أيها المجرمون ، فلتسقط الجريرة الطامة التى ما ارتفع إليها رأس إلا كان أولى به الذل . وعلى ضمائركم - إن كانت لكم ضمائر - وزر هذا البلاء الذى ما كان أغنى الأمة عنه لولا أنكم من أبنائها . . وأسفاه » .

وقد حمّل العقاد الإنجليز مسئولية التآمر على الحياة النيابية ، مؤكدا أنهم وراء الأحرار الدستوريين فى مسعاهم لإحداث الانقلاب المرتقب ، ولكنه لم يحمل الملك - محدث الانقلاب - أية مسئولية ، والأكثر من ذلك أنه دعاه فى ذات اليوم الذى أقال فيه الوزارة النحاسية . وبمناسبة نشر وثائق قضية الأمير سيف الدين (١) إلى التدخل لإنقاذ الحياة النيابية مما يدبره ضدها الأحرار الدستوريون .

---

(١) نشرت الصحف المعارضة فى ٢٢ يونية ١٩٢٨ وثيقة محرفة لاتفاق كان قد عقده النحاس وويصا واصف وجعفر فجرى فى فبراير ١٩٢٧ بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين - الذى أطلق النار على الملك فؤاد حينما كان لا يزال أميرا فى مايو ١٨٩٨ - لاتخاذ الإجراءات القانونية لرفع الحجر عنه . وإعادة جميع أملاكه إليه ، التى كانت موضع تصرفات شكوك فى نزاهتها وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات .

وبالرغم من أن النحاس نزل عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رياسة الوزارة فإن الصحف المعارضة نشرت صورة محرفة للاتفاق على أتعاب القضية الذى عقده النحاس وزميلاه . واستغلتها للطعن فيه . وفى نزاهته طعنا عنيفاً مبتذلاً !

وكان إخلاء الملك من أية مسئولية تجاه الانقلاب الدستورى الثانى . وإلصاقها بالإنجليز – هو تقدير الوفد ذاته فى البداية .

على أن العقاد سرعان ما أدرك دور الملك فى الانقلاب من الطريقة التى أقيلت بها الوزارة . وبالرغم من أنه لم يصرح بذلك فإن ما كتبه فى تعليقه على هذه الإقالة يفهم منه إدراكه لهذا الدور . إذ كتب يقول :

« أقيلت الوزارة للسبب الذى يراه القراء فى غير هذا المكان ، وتسجلت فى تاريخ البلاد سابقة كانت غريبة قبل عهد الدستور ، بل قبل عهد جيل فى تاريخ هذه البلاد ، فإذا تذكرنا أن مجلس النواب يحل مثنى وثلاث ورباع وأن الوزارات التى يثق فيها البرلمان تقال على هذا المنوال – فقد أصبح فى الإمكان أن يفسر الدستور المصرى تفسيرا لا ندرى ما الفرق بينه وبين ما كنا عليه قبل عهد الدستور ، وقد أصبحت ثقة البرلمان برئيس الوزارة لا تضمن له من الثبات ما كان مضمونا لزيور باشا يوم انتكث ائتلافه . وخلت فى عهده أربع وزارات » .

## ٣ – معركة العقاد مع حكومة محمد محمود :

إن وصف كتابات العقاد الصحفية ضد وزارة محمد محمود بالمعركة ليس من قبيل الأوصاف الإنشائية الخالية من الدقة ؛ ففى الحقيقة ، ليس ثمة وصف أدق منه يمكن إطلاقه على كتاباته فى تلك الفترة التى بلغ فيها ذروة عنفه وعصبيته الممزوجة بروح التحدى وزاد من أهمية كتاباته هذه كثرة قرائه وعناية الناس بكتاباته حتى أصبحوا – على حد تعبير المؤرخ أحمد شفيق – ينتظرون مقاله ليستبينوا فيه وجهة نظر الوفد ، واتجاه تياره السياسى (١)

(١) لم يكتف العقاد بمقالاته الصحفية فى معركته مع نظام محمد محمود ، بل وضع فى=

وقد دارت كتاباته تجاه وزارة محمد محمود حول الأفكار الرئيسية .

١ - إن الوزارة « عقد محالفة » بين القوة الغاصبة ( الإنجليز ) والقوة الرجعية (القصر) فى هذه البلاد ، ظاهر من تلفيق الوزارة على الوجه الذى روعيت فيه ميول الفريقين ، وأما شروط هذه المحالفة فهى بطبيعة الحال تحقيق مايرومه الفريقان من إمضاء المعاهدة الثروتية والقضاء على الحياة النيابية ، وجميع ذلك يتحقق عندهم بشىء واحد هو مسخ الدستور والإتيان بنواب يشار إليهم فيطيعون » .

ولكن بالرغم من أن تأليف وزارة محمد محمود جعل العقاد أكثر إدراكا لدور القصر فى الانقلاب فإنه لم يهاجمه ، ولاذ إزاءه بالصمت فى الوقت الذى ظل يحمل على الإنجليز مؤكدا مسئوليتهم الكبرى فى إحداث الانقلاب ، وقيام الوزارة .

٢ - إن التجربة الدستورية فى مصر لم يكن فيها ما يستدعى إحداث ذلك الانقلاب ؛ لأن « التجربة البرلمانية الأولى بمصر لأصلح من كل تجربة برلمانية عرفناها فى الأمم الدستورية القديمة والحديثة ، حتى ليجوز لنا أن نقول : إن كل عيب فى تطبيق الدستور إنما جاء من نقص الحقوق الدستورية لا من زيادتها واتساعها » .

٣ - إن الغرض من إقامة وزارة محمد محمود هو هدم الوفد . وانطلاقا من

=عام ١٩٢٨ كتابين : أولهما « اليد القوية فى مصر » ولم نعثر عليه ، « ويدل عنوانه على أنه موجه ضد وزارة محمد محمود . والآخر « الحكم المطلق فى القرن العشرين » ، وفيه دافع عن الديمقراطية والحرية الإنسانية وهاجم الدكتاتورية وقدم بعض صور لأنظمتها فى أوربا .

هذا الاعتقاد حرص العقاد على جذب الأمة للالتفاف حول الوفد فى معركته مع النظام الجديد ، وذلك بجعلها جوهر الصراع بين الوفد وخصومه . فأكد أنه ليس ثمة ذنب للوفد عند خصومه إلا حرصه على دستور الأمة واستقلالها .

وظل يكرر أن قوة الأمة التى تمنحها الوفد هى القوة التى يكافح بها خصومه ؛ « فقوة الوفد هى قوة الأمة ، وأزمة اليوم هى أزمة الكفاح بين الإنجليز والرجعية وبين القوة التى من أجلها لا يتم للإنجليز والرجعيين ما يبتغون »

وفى ذات الوقت الذى كان العقاد يستجمع فيه الأمة حول الوفد ، مشيدا بقوته المستمدة من قوة الأمة — دأب على تمجيد زعامة مصطفى النحاس له ، بعد أن تعرض لأفظع عملية تشهير تعرض لها سياسى مصرى ، بسبب وثائق قضية الأمير سيف الدين ، فحرص العقاد على تأكيد استحقاق النحاس لمكانة سعد ، ومن ذلك ما كتبه :

« لقد سمعنا خطبة النحاس فسمعنا قضاء مبرما على الأدعياء والدساسين ، وسمعنا سعدا فى بلاغته ، وسعدا فى جلالته ، وسعدا فى تهكمه ، وسعدا فى إصغاء السامعين إليه وتأمينهم عليه ، وسمعنا كلمة من كلمات النهضة الوطنية المعدودات فى القوة والمضاء والأثر البعيد » .

كما حرص على أن يرفع من مقام مصطفى النحاس بالنسبة لمحمد محمود رئيس الوزارة : مثال ذلك ما كتبه ردا على قول محمد محمود أنه أحد زملاء سعد الأنداد . وإن النحاس ليس إلا تابعا لسعد ، إذ قال :

« . . وتقول : إن الذين يعملون اليوم باسم سعد هم أتباع سعد وإنك أنت الزعيم النديد لا تكون لسعد من الأتباع فمن هؤلاء الأتباع يا صاحب الدولة ؟ أليس منهم رئيسك مصطفى النحاس الذى وقفت منه موقف المطيع من المطاع

والتابع من المتبوع ولم يكن هو مرءوسا لك ، ولا تابعا لك فى يوم من الأيام؟ أليس هو الذى أهويت على يديه تريد أن تقبلها وأقسمت له أن تظل فى خدمته قبل الوزارة وبعدها وهممت أن تترك الأحرار الدستوريين حين خذلوك وهزءوا بك لتنضوى إلى زعامته فى الوفد بعد انضوائك إلى زعامته فى الوزارة ؟» .

٤ – الطعن فى الأحرار الدستوريين :

وفى الوزارة وأعضائها ، ورئيسها . كان واضحا أنه يسعى بطعنه فى الأحرار الدستوريين إلى إثارة كراهية الرأى العام ، ويدل على ذلك الأفكار التى دأب على ترديدها فى مقالاته ، فهم : خدام السياسة الإنجليزية وأعداء للأمة . وهم يفرقون بين فئات الأمة ، وهم وزارة هزيلة مفككة ، تحمل فى داخلها جميع عوامل الفناء . وطعن فى أعضاء الوزارة بعنف ، الذين رآهم سيئى الخلق ، ومنعدمى الكفاءة .

أما كتاباته عن محمد محمود رئيس الوزارة فقد تركزت على شخصه ، وكانت مزيجا من العنف والسخرية والتشهير . ومن أمثلة عنفه مع محمد محمود ما كتبه : «يا ابن محمود سليمان ! والله لأنت أعجز من أن تتصرف فى أهلك وماشيتك هذا التصرف الذى تسومه خمسة عشر مليونا . لم يولدوا ولم ينهضوا ويسفكوا الدم ويبذلوا المال لتكون أنت صاحب دولة يفرح بك أبوك فى أيام الحياة . فقل لمصر ما شئت إن دستورك وحريتك فداء منصبى وادعائى تقل لك وهى أصدق قيلا وأدرى بما تقول : بل أنت وحدك ومنصبك إدعاؤك وكل من لك ومالك فداء دستورى وحريتى . وأنه لفداء زهيد» .

ومن أمثلة سخريته منه ما كتبه :

« خطيب بلا هوادة . . ومن هو الخطيب ؟ هو محمد محمود العى الألكن المنكر الصوت المسلوخ . كأنه عجائز الجوارى ينشدن فى محافل الزار ! هذا هو خطيب الوفود ورب الجنود والضارب على الدنيا فى غير هوادة . . بلسان من قصدير ويد من . . حديد » .

ومن أمثلة تشهيره به قوله :

« أبذكاء الفكر وقوة العارضة تشبه سعداً . وأنت – اسم الله عليك – لم تحصل على الشهادة الابتدائية إلا بالمعجزة التى تعلمها ، ولم تسافر الى بلاد الإنجليز إلا هربا من الشهادة الثانوية التى ما كنت لتنالها ولو بقيت فى المدارس إلى يومك هذا ولم تكن إلا الأخير فى كل ترتيب وفى جميع الفصول ، فهذه سجلات « نظارة المعارف » شهود عدول ، وهؤلاء زملاؤك أحياء يشهدون إن ذهبت من مخازن « النظارة » تلك السجلات . وامتد تشهيره به إلى الطعن فى نزاهته » ويروى لويس عوض أن حملات « البلاغ » على محمد محمود التى كان يقودها العقاد كانت سببا فى رواجها لدرجة نفاد أعدادها ، كما كانت سببا فى بعض الأحايين فى اشتعال مظاهرات الطلبة مطالبين بالدستور وبسقوط الحكم القائم .

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ عطلت «البلاغ» لمدة أربعة أشهر ولم يكتب العقاد خلال هذه الفترة سوى أربع مقالات سياسية . كتبها فى الصحف الأسبوعية الأربع التى استأجرها عبد القادر حمزة ، لإصدارها بدلا من « البلاغ » وهى : « الساعة » و « الوجدان » و « النجمة الزهراء » و « الابتسام » .

وفى «الساعة» أكد العقاد أن «ساعة الخلاص من هذه الغاشية ستأتى لا

محالة : كما أتت قبلها ساعات الخلاص من غواش هذه الأمة » ، وحمل بعنف على محمد محمود : « دكتاتور الأمة ، ونازع دستورها ومضيع استقلالها ، والطامع منها فى أن تلين لحكم الاستبداد بعد أن جاهدته جيلين من عهد اسماعيل » ويلاحظ أنه ازداد عنفا فى هجومه على محمد محمود بعد تعطيل « البلاغ » .

وفى مقاله الثانى الذى كتبه فى « الوجدان » عمد العقاد إلى إثارة القضاء على الوزارة التى أحالت عددا من المستشارين إلى المعاش قبل بلوغهم السن القانونية ، وحرض القضاة ضد إجراء الوزارة هذا ، الذى اعتبره إهانة لهم ، وزاد فى مقاله الذى كتبه فى « النجمة الزهراء » من تجسيم هذا الإجراء ، فأكد أن ( محمد محمود ) كان قد مد سن التقاعد لمستشارى محكمة الاستئناف الأهلية إلى سن الخامسة والستين ، أسوة بالمستشارين الأجانب ، ثم إذا به يفصلهم اليوم لغير سبب الا رغبة منه فى إخلاء أماكنهم لبعض المقربين إليه .

أما مقاله فى صحيفة « الابتسام » ، فقد حمل فيه بعنف على فصل الوزارة للطلبة الوفديين الذين يشتغلون بالسياسة ، فى الوقت الذى تسمح فيه بذلك للطلبة الذين ينتمون لحزب الأحرار الدستوريين .

وعاد « البلاغ » إلى الصدور فى ١٦ يناير ١٩٢٩ — بعد انقضاء مدة تعطيلها — تحمل فى صدر صفحاتها الأولى مقالات العقاد ، كما كانت تفعل قبل تعطيلها . واستأنف العقاد حملاته العنيفة على الوزارة ذاكرا مساوئها ومطالبا إياها بالاستقالة : « لأن سبعة أشهر قضيتموها فى الحكم وادعين آمنين من الأزمات الأجنبية . ولم تقض الوزارة النحاسية غير ثلاثة أشهر فى أشد المشاكل والأزمات ثم هاهو ذا حسابكم لم يسفر عن عمل واحد نافع ، ولا عن وعد واحد محقق » .

وما لبث العقاد أن ترك الكتابة فى « البلاغ » منذ ٢٣ فبراير ١٩٢٩ . وروى

أسباب خروجه من « البلاغ » فى خطاب أرسله إلى صديقه محمد طاهر الجبلاوى فى ذلك الوقت ، فقال :

« إنى تركت « البلاغ » أو لجئت إلى تركه الجاد . ولكن الوفد يستمهلنى إعلان ذلك إلى حين .

« وخلاصة المسألة أن صاحب البلاغ قد عاد بعد استئناف العمل وهو شديد الخوف على جريدته ، ولم تمض أيام حتى صارحنى بالرغبة فى الإقلال من الكتابة خوفا على الجريدة .

« فكنت أكتب يوما بعد يوم وكان فى بعض الأيام التى يقع علىّ فيها دور الكتابة يخاطبنى بالتليفون ليقول لى : إنه سيكتب فلا لزوم لإتعاب نفسى » ثم عمد إلى بعض الصبيانات التى يعلم أنها لا تطاق فخرجت يوم السبت ٢٣ فبراير ١٩٢٩ مغضبا ومضت أربعة أيام بعد ذلك لم يحاول فيها أقل محاولة لإزالة هذا الغضب ، ثم أرسل إلى كتبى وأوراقى دون أن أطلبها ، فكانت نحو نيته الحقيقية التى لاخفاء بها الآن ، وكل ما آسف له أن اضطر للسكوت فى وقت لا أوثر فيه السكوت ، ولكن لابد لكل ذلك من تغيير » .

وروى العقاد بعد ذلك بأكثر من أربع سنوات ، رواية أخرى مشابهة لهذه الرواية ، وأضاف إليها أن الباعث الذى دفع عبد القادر حمزة إلى إخراجه من « البلاغ » هو رغبته فى موالاة الحكومة حرصاً على بقاء صحيفته . وأقام الدليل على ذلك بأن « البلاغ » أمنت بعد خروجه منها بطش الحكومة ، فلم تعطل بعد ذلك .

ويضيف العقاد « أن هناك محررا يعمل حتى الساعة فى صحيفة البلاغ قد زارنى عقب الخلاف بينى وبين صاحبه ، وعرض على بلسان أناس لا يجهلهم صاحب البلاغ أن أدع الكتابة ولى فى كل شهر مبلغ كبير من المال يصل إلى منزلى مادمت

ألتزم السكوت ، وكان مما قيل فى ذلك الحين إن كل صحيفة أكتب فيها ستغلق أو ينال صاحبها السوء ولو كانت أدبية أو كانت كتابتى فيها لا تخوض فى السياسة . فأنا مضطر إلى السكوت على كل حال . . ومن الحزم أن أقبل المال الذى لا ضير فيه» . وأكد أنه رفض قبول هذا العرض .

وقد أعاد العقاد رواية هذه الملابسات عام ١٩٦٣ بعد تحريفها تمجيداً فى نفسه . فقال : «أما الموقف الآخر فهو الموقف الذى توالى فيه تعطيل البلاغ بعد صدوره فى عشرة أيام بنحو عشرة أسماء . ثم عاد البلاغ إلى الصدور بعد إخراجى وإخراجى منه . وبقى منتظماً فى صدوره عدة أشهر» . فغنىٌ عن البيان أن «البلاغ» لم تصدر بأسماء مختلفة إلا أربع مرات فقط ، كما سبق القول . كما أن «البلاغ» كانت قد عادت إلى الصدور قبل خروج العقاد منها بأكثر من شهر . وليس بعد خروجه كما ذكر فى روايته .

وقد ردد عدد من الكتاب هذه الرواية الأخيرة . ولاسيا أصدقاء العقاد الذين حرصوا على استغلالها تمجيداً لصاحبهم . فكتب محمد خليفة التونسى يقول :

«ومن الأمثلة على أن قلم العقاد وحده كان القلم المرهوب المقصود بالمصادرة والإسكات — ما لقيه من وزارة «اليد الحديدية» فى سنة ١٩٢٨ ، فقد أغلقت جريدة البلاغ اليومية التى كان العقاد يوجه منها حملاته ضد هذه الحكومة جزاء عدوانها على حرية الأمة . ولم يجد صاحب البلاغ أمام هذا التعسف غير إصدار سبع مجلات أسبوعية تتداول الظهور أيام الأسبوع ؛ كل منها فى يوم . فأغلقت الحكومة المجلات السبع بجرة قلم واحدة ، فلما ترك العقاد التحرير فى «البلاغ» لم تغلقها حتى نهاية عهدها يوماً واحداً مع توالى حملة «البلاغ» عليها» .

وكتب محمد طاهر الجبلاوى ، يقول : «وقد أصبح لمقالات العقاد السياسية

قوة يحسب حسابها فى انتصار الوفد وهزيمة خصومه وإسقاط وزارتهم ، فلجئوا إلى إغلاق الصحف التى يكتب فيها ، وقد أغلقت لصاحب «البلاغ» خمس صحف فى أيام متوالية . . وعاد «البلاغ» إلى الظهور وعاد العقاد إلى الكتابة فيه ، ولكن صاحبه طلب إليه تخفيف الحملة على الوزارة ، ثم طلب منه أن يكتب يوماً بعد يوم ، ثم تنحى العقاد أخيراً عن الكتابة وبذلك كتب للصحيفة البقاء ! »

أما عبد القادر حمزة فله رواية أخرى عن الملابسات التى انتهت بخروج العقاد من «البلاغ» وهى :

«إن الأستاذ العقاد كان يتناول مرتباً شهرياً ٤٠ جنيهاً . . وكنا فى شهر فبراير وكان البلاغ قد عطل قبل ذلك أربعة أشهر انتهت فى ١٥ يناير ، فكان كل الزمن الذى مضى على صدور البلاغ بعد تعطيله لا يزيد على شهر واحد ، وكنت تحملت فى التعطيل خسائر ، فكان واجباً على أن ألتزم شيئاً من الدقة فى المصروفات . وحينئذ لاحظت أن الأستاذ العقاد سحب من صندوق الجريدة كل مرتبه عن شهر فبراير مع أننا كنا لا نزال فى ١٥ فبراير . فاسترعيت نظره إلى ذلك بلطف فيما بينى وبينه دون أن أصدر أمراً بشأنه إلى الصندوق .

«وبعد ثلاثة أيام إذا بالأستاذ العقاد يطلب من الصندوق نقوداً فسألنى الصراف ، فأمرت له بما أراده ، ثم كلمته مرة ثانية فيما بينى وبينه وأظهرت له الصعوبات المالية التى أنا فيها بعد خروجى من التعطيل ، فأقر ملاحظاتى كلها وأعذارى كلها ، ووعدنى ألا يطلب أكثر من مرتبه ، ولكن لم يمض يومان على هذا الوعد حتى عاد يطلب نقوداً . وفى ذلك اليوم كانت وزارة الداخلية طلبتنى بشأن من الشئون لا أتذكر الآن ما هو ، ولكنى أتذكر جيداً أنى عدت منه مهموماً حانقاً ثائر النفس . وما كدت أدخل مكتبى حتى جاء صراف الجريدة يخبرنى خبر

النقود التي يطلبها الأستاذ العقاد ، فدهشت وقلت للصراف : اعتذر للأستاذ العقاد ، لأنني لا أستطيع أن أصرف له كل ما يريده بغير حساب . فلما وصل هذا الجواب إلى الأستاذ العقاد إذا به يثور ، ثم يخرج في ردهة المكتب ويتفوه في صوت عال بألفاظ شتم موجهة إليّ أمام الموظفين الذين كانوا مجتمعين ، ثم إذا به يخرج بعد ذلك منصرفاً إلى داره .

«ولم تبلغني ألفاظ الشتم في بادئ الأمر ، بل بلغني فقط أن الأستاذ العقاد خرج غاضباً ، فأرسلت إليه في مساء اليوم نفسه زميلاً من زملائه المحررين قابله في داره ، ودعاه من قبلي إلى العودة إلى عمله في اليوم التالي ووعده بتسوية مسألة النقود التي يطلبها على الوجه المرضي ، فرفض الأستاذ العقاد وقال له إن له مطالب أخرى لابد من إجابتها أيضاً .

«وفي اليوم التالي لم يحضر الأستاذ العقاد وبلغتني كلمات الشتم التي وجهها إلى علناً في مكتبي ، وعلى مسمع من الموظفين ، فرأيت أن أبلغه أن عودته إليّ «البلاغ» صارت مستحيلة ، وأمرت ، فحمل أحد الخدم إليه كل الكتب والأوراق التي كانت له في مكتبه .

«وعلى إثر ذلك سعى الساعون في الإصلاح وألحوا ، فشرحت لهم ما وقع وقلت : أكتفي من الأستاذ العقاد بأن يعتذر عما صدر منه ، فقالوا : إنه منكر ألفاظ الشتم ، فقلت : إذن أكتفي بأن يقول هذا الإنكار أمام الموظفين ؛ فلم يقبل ، ولم أقبل أيضاً أن يشتغل معي من يعرف الموظفون أنه شتمني وأنه لم يعتذر إليّ وانقطع الحبل بهذا .

«تلك هي قصة خروج الأستاذ العقاد من «البلاغ» فهل يرى أحد أنني أحرجته حتى أكرهته على الخروج ، أو يرون بالعكس أنني فتحت الباب أمامه للعودة إلى

عمله : وأنه ليس فى الدنيا صاحب عمل له كرامة فى نفسه يقبل أن يشاركه فى عمله من يشتمه أمام موظفيه ثم لا يعتذر ؟ » .

وكان من بين الذين سعوا لإصلاح الخلاف بين عبد القادر حمزة والعقاد من أجل عودة الأخير إلى عمله فى « البلاغ » كل من : مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى ، وواصف غالى ، ومحمد نجيب الغرابلى . ودل تدخل كل هؤلاء على حرص الوفد على تجنب أى تصدع فى قوة صحيفته الأولى التى يحارب على صفحاتها النظام القائم .

ولم يكذب العقاد رواية عبد القادر حمزة ، ورد عليها بالهجو فيه مؤكداً أنه صاحب الفضل فى المال الذى حاول عبد القادر حمزة منعه عنه ؛ إذ قال :

«وكم ألفٍ من الجنيهات دخلت فى صندوقه من موارد تلك المدة؟ بماذا أستحقها إن لم يكن بالمقال الواحد الذى كان يكتبه كاتب هذه السطور؟» .

وليس ثمة خلاف جوهرى بين الروايتين اللتين رواهما العقاد وحمزة إلا ما هو متعلق باعتقاد العقاد بأن عبد القادر حمزة يقصد إخراجه من « البلاغ » لكى يمالئ الحكومة حرصاً على صحيفته ؛ فما لا شك فيه أن عبد القادر حمزة كان حريصاً على اجتناب تعريض صحيفته للتعطيل مرة أخرى ، والتعرض لخسائر مالية بعد الخسائر التى لحقته بسبب تعطيلها . وخصوصاً أن الوزارة أصدرت فى ٢٩ يناير ١٩٢٩ بلاغاً رسمياً هددت فيه الصحف التى تحقرها أو تطعن فيها أو تشهر بها بالتعطيل تعطيلاً نهائياً قابله العقاد بالتحدى : «إننا لا نعلم ما هو الانتقاد الجائز لنا ؟ ولكننا أخذنا على أنفسنا أن ننتقد كل ما لا يجوز فى رأينا ، ننتقد كل

ما لا يجوز فى رأينا نحن لا فى رأى الوزارة ، فإذا جاء اليوم الذى لا نقول فيه إلا ماتراه الوزارة فقد سقط عنا واجب القول ، وأصبح تحطيم هذا القلم وإطلاقه على حد سواء» .

كما قابله بالاستمرار فى التشهير بالوزارة ، وعلى هذا طالبه عبد القادر حمزة بالإقلال من الكتابة . ولعله طالبه أيضاً بالإقلال من عنفه فى لهجته .

ومما لاشك فيه أيضاً أن عبد القادر حمزة كان حريصاً على ضبط مالية الصحيفة ونفقاتها بعد الخسائر المالية الكبيرة التى لحقته بسبب تعطيلها ؛ مما جعله يمتنع عن صرف أى مبلغ للعقاد الذى كان حتى ٢٢ فبراير ١٩٢٩ – وهو اليوم السابق على خروجه من البلاغ – قد حصل على كل مرتبه عن شهر فبراير إلى جانب مبلغ ١٥ جنيهاً من مرتبه عن شهر مارس ! وهو الأمر الذى عده العقاد تصرفات صبيانية المقصود بها إحراجه ودفعه إلى ترك الصحيفة ، فقابلها بشتم عبد القادر حمزة الذى اضطر إلى تسوية الأمر بما يرضى العقاد من الناحية المالية قبل أن يعلم بأمر الشتم ، فلما علم به أبى السماح له بالعودة إلى عمله فى «البلاغ» إلا إذا اعتذر . وأنكر العقاد الشتم ، ورفض الاعتذار . ورفض أن ينكره أمام من تم أمامهم . وذهبت محاولات قيادة الوفد للتوفيق بينهما سدى إزاء إصرار كل منهما على موقفه .

على أنه يجب القول بأن اعتقاد العقاد أن عبد القادر حمزة تعمد إخراجه من «البلاغ» بقصد ممالأة الحكومة اعتقاد لا أساس له من الصحة ؛ لأن «البلاغ» استمرت على خطتها المعادية للحكومة باعتراف مصطفى النحاس زعيم الوفد الذى قال فى خطبته التى ألقاها فى الذكرى الثانية لوفاة سعد زغلول :

« . . . وقد أرادوا إحراج «البلاغ» ، ولكن الأستاذ عبد القادر حمزة كان أبياً ، وكان وطنياً وفياً . وقد بدأت المساومة على خمسة آلاف جنيه ، فاحتقر

العرض ورفضه بإباء . ولم يكن الغرض من شرائه أن يطعن فى الوفد . بل ان يخرج على خطة الأمة ويؤيد المقترحات ، وهو وشأنه فى الثناء على الوفد بما يريد» .

وهكذا انتهى عمل العقاد فى صحف عبد القادرة حمزة الذى دام من سبتمبر ١٩٢٢ إلى فبراير ١٩٢٩ ، وكان يكتب طوال هذه الفترة مقالاً سياسياً يومياً ، باستثناء يوم واحد فى الأسبوع ، إلى جانب مقال أدبى أسبوعى صار يكتبه فى «البلاغ» الأسبوعى منذ صدوره فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ ، وحتى خلافه مع عبد القادر حمزة ، ودارت هذه المقالات حول نقد المؤلفات الحديثة ، والتعليق عليها . وهى ذات المقالات التى ضمنها كتابه «ساعات بين الكتب» .

أما عن طبيعة العمل الذى كان يمارسه فى صحف عبد القادر حمزة- وخصوصاً البلاغ- إلى جانب كتابة مقالاته- فقد أكد العقاد أنه كان يقوم على إدارتها ، ولا يستريح ، ولا يتخلف إلا لضرورة قاهرة فى الوقت الذى كان عبد القادر حمزة مشغولاً فيه بشئونه الخاصة . فى حين أكد عبد القادر حمزة أن عمل العقاد فى «البلاغ» لم يتجاوز كتابة مقاله اليومى .

ويمكن القول بأن العقاد كان يقوم ببعض الأعمال الصحفية فى «البلاغ» إلى جانب كتابة مقالاته : ومن أمثلة ذلك سفره فى صيف ١٩٢٥ إلى الإسكندرية لإنجاز بعض الأعمال الخاصة «بالبلاغ» وتوليه رياسة تحريرها فى أثناء سفر عبد القادر حمزة إلى ألمانيا فى ربيع ١٩٢٨ لحضور مؤتمر الصحافة الدولى وعلى هذا يمكن القول بأن العقاد كان الرجل الثانى فى «البلاغ» بعد صاحبها على الأقل من الناحية التحريرية .

ثم ما لبث العقاد بعد تركه «البلاغ» أن التحق بالعمل فى «كوكب الشرق» ، وكان ذلك فى الأسبوع الثانى من شهر مارس ١٩٢٩ ، ولم يكتب فيها سوى ثلاث

مقالات ، ثم عطلتها الحكومة فى ١٧ مارس ، وليس ثمة معلومات عن ظروف التحاق العقاد بالكتابة فيها ، وإن كان من المرجح أن قيادة الوفد التى أخفقت فى محاولاتها لإعادته إلى «البلاغ» هى التى ألحقته «بكوكب الشرق» للاستفادة من طاقته الصحفية ، وعدم تعطيلها إبان المعركة التى كان الوفد يخوضها ضد نظام الحكم القائم .

وقد حاول العقاد أن يوحى بأن الحكومة عطلت «كوكب الشرق» بسبب كتاباته ضدها وسعيها منها لاضطهاده ، وردد النغمة ذاتها عدد من الكتاب ، بيد أن ذلك غير صحيح ، فقد عطلت «كوكب الشرق» ؛ لأنها نشرت تفاصيل اعتداء رجال الأمن على النواب والشيوخ الوفديين الذين ذهبوا إلى قصر عابدين فى ١٥ من مارس ١٩٢٩ — عيد الدستور — ليطلبوا من الملك إعادة الحياة النيابية ، وكان هذا النشر خرقا لتعليمات إدارة المطبوعات بعدم نشر أى شىء عن هذا الموضوع ، وجاء فى قرار تعطيلها : «إنها ما زالت تدأب على نشر الأكاذيب بطريقة مثيرة للخواطر ومخلة بالنظام العام» .

**ثانياً : العقاد فى صحف محمد توفيق دياب :**

بقى العقاد دون عمل فى الصحافة السياسية ، منذ تعطيل «كوكب الشرق» حتى أوائل أغسطس ١٩٢٩ ، عندما التحق بصحف محمد توفيق دياب التى أصدرها فى الإسكندرية .

فنى صحيفة «النديم» كتب العقاد أربع مقالات سياسية دارت حول إقالة لورد لويد من منصبه كمندوب سام لبلاده فى مصر ، واستخلص العقاد من هذه الإقالة عدة دلالات :

الأولى – أنها دليل على فشل السياسة التى جرى عليها لويد فى مصر.

والثانية – أن الحكومة الإنجليزية لم تخدم مصر بعزل اللورد لويد ، ولكنها خدمت نفسها ، وخدمت السياسة البريطانية على وجه العموم بعد أن أساء لويد إلى علاقتها بالدول الأجنبية .

والثالثة – أن هذه الإقالة قد كشفت النقاب عن حق المصريين فى جميع المشاكل التى وقع الخلاف عليها بينهم وبين لويد .

وبنى على هذه الإقالة وجوب استقالة وزارة محمد محمود التى تنفذ سياسة لويد الفاشلة ، ورأى أن عليها أن تبحث عن وسيلة لتبرير استقالتها بما تسميه بمشروع المعاهدة التى لن تستطيع إبرامها : «فإن عرضوا على هذا الوطن المكلوم المهان ما يسمونه اتفاقاً أو مشروعاً للاتفاق فلن يدور البحث على المعاهدة : هل هى مقبولة أو مرفوضة ؟ ولكنه يدور على صفة الوزارة فى إجراء هذه المحادثات : هل هى مما ترضاه الأمة أو لا ترضاه ؟ والنتيجة لا يختلف عليها عاقلان» .

وسفه العقاد دعوة محمد محمود إلى الائتلاف ولم الصفوف بعد عودته من مفاوضاته مع مستر هندرسون ، ورأى أن الوزارة تريد بهذه الدعوة «استغفال» الأمة برضاها ، وطعن فيها وفى الأحرار الدستوريين ، وأكد أن من الخير لهم أن يتركوا القضية المصرية «التى لن تنقص على أيدى غيرهم ولن تزيد على أيديهم» .

ثم كتب العقاد عدة مقالات فى صحيفة «المهذب» التى أصدرها محمد توفيق دياب بعد صحيفة «النديم» والأرجح أن هذه المقالات دارت حول الموضوعات التى دارت عليها مقالاته فى «النديم» .

وقد روى العقاد أنه كتب فى صحيفتى «النديم» و«المهذب» بياناً مجملاً عن

المصروفات السرية التى أنفقتها وزارة محمد محمود ، وأنه طالب الوزارة بالرد على بيانه ، فأوعز محمد محمود إلى «بعض المأجورين» أن يلوحوا له بالتحقيق والمحاكمة ، ولكنه لم يحفل بهذا التلويح ومضى فى تحديه لمحمد محمود ، وكتب أنه لايزال فى انتظار رد الوزارة على بيانه الذى نشره ، ولكن «الطاغية المضحك فى تجبره وضعفه ذهب يقول بلسان مأجوريه : إنه سامحنا ولا يذهب بنا إلى النيابة إشفاقاً على وحدة الأمة لا على نفسه ، ورغبة فى الوئام ، لا رغبة فى ستر هذه الفضائح المخزيات» .

والأرجح أن العقاد كتب بيانه السالف ذكره فى صحيفة «المهذب» لأنه لم يرد ضمن كتاباته فى «النديم» .

**ثالثاً : العقاد فى صحف أحمد حافظ عوض :**

ومنذ ٣ من أكتوبر ١٩٢٩ ، بدأ العقاد يكتب المقال الرئيسى فى صحيفة «مصر» التى شارك أحمد حافظ عوض بهيئة تحرير صحيفته «كوكب الشرق» فى تحريرها منذ ٣٠ من سبتمبر ١٩٢٩ ، وكان مقاله يأتى فى الصفحة الأولى إلى اليمين ، كما كانت الحال فى صحف عبد القادر حمزة وصحف محمد توفيق دياب ، ولقبته «مصر» بالأستاذ الكبير.

وفى «مصر» طفق العقاد يطعن ويشهر بمحمد محمود ووزارته التى كانت قد استقالت فى ٢ من أكتوبر ١٩٢٩ ، ومن ذلك قوله :

«هذا كثير عليه بل هذا أكثر من الكثير ، وإن أفضى جميعه إلى الزوال ، وإن «محمد محمود» لفائز بأوفى مايفوز به من حظ فى هذه الدنيا إذا قيل يوماً واحداً إنه كان رئيس وزارة ، وكان حاكماً بأمره ، وكان اسماً مسموعاً فى وقت من

الأوقات . ولو قيل مع ذلك : إنه كان أشأم رئيس وزارة وأهزل حاكم بأمره ، وإنه كان مسموعا بأشنع ما سمعه الأولون والآخرون . فقل فيه ما شئت . واحكم عليه بما حكمت ، فهو صاحب الصفقة الكاسبة ولو هوى بك النقد إلى أسفل سافلين . إن «محمد محمود» لأهون من أن يُحسب له حساب بعد ما أصابه من التنويه وإن قضى بقية حياته فى قوارع الطرقات أو غيابات السجون . وإن «محمد محمود» لفائز وإن شيعته اللعنة إلى منتهاه لأنه أصغر من أن يلعن فى التاريخ» .

كما طعن فى الوزارة المستقيلة ، ورأى أن إصلاح مساويها مسألة وطنية وليست حزبية . وفى أعضائها ولا سيما أحمد لطفى السيد الذى وصفه بالمتحذلق الذى لا يفهم شيئاً على حقيقته البسيطة ولا على استقامته الطبيعية . وفى الأحرار الدستوريين وخصوصاً عندما اعترضوا على إجراء الوزارة العدلية الانتخابات لمجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

وبسقوط وزارة محمد محمود حدث تغيير هام فى كتابات العقاد الصحفية تجاه كل من الملك والإنجليز : فبالنسبة للملك — أظهر العقاد غيرة شديدة على مقامه الذى رأى أن الوزارة لم تحترمه فى كتاب استقالتها الذى ذكرت فيه أنها تولت الحكم إجابة لرغبته ، وأن برنامجها السياسى كان محل قبوله وهو ما رآه العقاد إلقاء لمسئولية أعمالها السياسية والإدارية على الملك . وربما قصد العقاد — بغيرته الشديدة هذه — غمز الملك ، وإظهار شماتته فيه لسقوط الوزارة التى أقامها فى الحكم بدون سند شعبى ، ورضى عن برنامجها السياسى الذى ألغى الحياة النيابية ، وعطل الدستور .

وبالنسبة للإنجليز — أظهر العقاد حرصاً شديداً على مودة حكومة العمال القائمة فى الحكم ، فأثنى كثيراً على سعيها لحل المشاكل الدولية طبقاً لمبادئ الديمقراطية.

والسلام ، وأظهر تعجبه لما تردده بعض الصحف الإنجليزية من أن رفض المقترحات الإنجليزية سيعد فشلاً لحكومة العمال من شأنه أن يثير عليها خصومها فى بلادها . وتساءل . «كيف يفوتها (الصحف الإنجليزية) أن أمة كالأمة المصرية هى آخر من يود تعريض حكومة العمال للصدمات وتمكين المستعمرين من الانتصار؟ فإذا هى استطاعت بعمل واحد — هو الاتفاق الشريف على القضية الوطنية — أن تحفظ حقوقها وأن تقدم لأنصار الديمقراطية فى إنجلترا غصنا يضعونه فى إكليل الفوز الذى يؤيدون به سياستهم ، ويثبتون به مبادئ حزبهم — فلا خسارة عليها فى ذلك بل لها فيه كل الكسب وكل الانتصار» . . وفضلاً عن ذلك عاد العقاد يتحدث عن حسن التفاهم بين مصر وإنجلترا .

* * *

وانتقل العقاد إلى «كوكب الشرق» عندما أعاد أحمد حافظ عوض إصدارها فى ٣ من نوفمبر ١٩٢٩ . وصار يكتب مقالها الرئيسى الذى كان ينشر فى الصفحة الأولى على اليمين . وكانت كتاباته امتداداً لكتاباته فى «مصر» حيث دارت حول الأمور الآتية :

**١ — التشهير بالأحرار الدستوريين :**

استأنف العقاد تشهيره وطعنه فى الأحرار الدستوريين ووزارتهم المستقيلة ، فأكد أن «محمد محمود» لم يكسب مصر شيئاً من سياسة المسالمة للشعوب الشرقية التى تسير عليها حكومة العمال ؛ لأنه ذهب إلى لندن وفى نيته تأخير الكلام فى القضية المصرية ، ويدل بذلك على غبائه وجهله بأطوار السياسة ؛ واستغل جميع المناسبات للطعن والتشهير العنيف بشخص محمد محمود ، وأعضاء وزارته المستقيلة .

٢ – التقارب مع الحكومة الإنجليزية :

واستأنف العقاد أيضاً فى «كوكب الشرق» كتاباته المشوبة بروح الود عن حكومة العمال ، وبدا واضحاً أنه يعمد إلى استقطاب الرأى العام إلى الثقة بها وبقوتها وعطفها على حقوق الشعوب الشرقية . ولا شك أن موقف العقاد من حكومة العمال قد أملاه إدراكه لدورها فى تغيير الحالة السياسية فى البلاد ، وإيمانه بأن البلاد مقبلة على عهد جديد ، يجب فيه تهيئة الجو الصالح للتفاهم بين الوفد الذى بات منتظراً أن يتولى مقاليد الحكم ، وبين هذه الوزارة .

٣ – انتخابات عام ١٩٢٩ .

وقد طغت الأمور المتعلقة بالانتخابات على اهتمام العقاد منذ صدور المرسوم الملكى بإجرائها فى الثانى من نوفمبر ١٩٢٩ ، حتى إجرائها فى الحادى والعشرين من الشهر نفسه ، وحرص العقاد فى كتاباته على تمجيد الوفد وحكمته وإصلاحاته التى قدمها للبلاد فى فترات حكمه السابقة . وعلى الطعن بشدة فى الأحزاب المنافسة ، كما عالج بعض القضايا المتعلقة بعملية الانتخابات ، وناقش الدروس المستفادة من نتيجة الانتخابات والتى رأى أن أظهرها وضوحاً هو أن مبدأ الوفد هو مبدأ الأمة كلها .

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن العقاد فاز بالترشيح (بالتزكية) فى هذه الانتخابات عن دائرة بولاق ، وكان واحدا من ١٠٥ مرشحين فازوا بالترشيح فى هذه الانتخابات . وكان تعليقه على ذلك : «القول فى نتيجة الانتخابات بالترشيح غنى عن إطالة التعليق : ثقة تامة بالوفد المصرى وخذلان تام لخصومه ، وليس هذا

بجديد ولا هو بالأمر الذى كان فيه شك عند أحد من الأنصار والخصوم ؛ فالوفد بالإيجاز هو الأمة ، والبرلمان المصرى بالإيجاز هو الهيئة الوفدية ما عدا أفراداً قلائل هنا وهناك هم الشذوذ فى هذه القاعدة ، ولابد فى كل قاعدة من شذوذ » .

## ٤ – العقاد يستقبل الحياة النيابية :

ويلاحظ أن سقوط الانقلاب الدستورى الثانى ، وعودة الحياة النيابية – قد جعل العقاد أكثر حرصاً على الدستور ، وأكثر تحفزاً لمقاومة محاولات الرجعية للعبث به ، فقد هددها بالثورة إذا هى أقدمت على تكرار عبثها به ، وذلك فى رده على ما كتبه توفيق دوس تعليقاً على ما كتبه مستر « بارتلت » فى إحدى الصحف الإنجليزية ، من أن هناك نية منطوية على إلغاء الدستور بعد إبرام المعاهدة ، وحديثه عن هذه النية كأنها أمر مقرر قريب الوقوع ؛ إذ رأى العقاد أن الاتحاديين لا يطمعون إلا فى المناصب التى يعلمون أنهم لن يصلوا إليها مع وجود الدستور ، ولذلك فهم يطمعون فى حدوث صدام بين الإنجليز وبين البرلمان المقبل ينجم عنه تعطيل الحياة النيابية ، وقيام وزارة رجعية فى الحكم .

وتوقع أنهم قد يقدمون على إلغاء الدستور بعد إبرام المعاهدة ، وخروج الإنجليز من ميدان الصراع السياسى الداخلى ، وقابل العقاد هذه الاحتمالات بالتهديد بالبطش ، وبالثورة على من يقدم على العبث بالدستور ، ولاشك أنه قصد الملك ، وإن لم يشر إليه ؛ لأنه الوحيد الذى يستطيع الإقدام على هذا العمل ؛ إذ كتب يقول :

« فهل تريدونها كلمة موجزة تغنيكم عن الإسهاب ؟ إذن فاعلموا أن دون هدم الدستور قطع الرقاب . وأن هذه الأمة – إن أطالت صبرها على العابثين

بالدستور – فإنما كانت تصبر إشفاقاً على قضية البلاد . فإذا تبين لها أن الراحة من قضية لاتريحها من عبث الرجعيين فهناك اليأس الجامح . وهناك الغضب الجهنمى ، غضب من يرى أمامه جرثومة الشر لا أمان معها بحال ولا راحة من نكايتها إلا بالقضاء عليها . والقضاء عليها ليس بالأمر العسير على أمة مدفوعة إلى اليأس بعد صبر ضاقت به الصدور » .

وكان العقاد قد سفه قبل ذلك هؤلاء الذين لاموا الأمة المصرية ، لأنها لم تثر على انقلاب محمد محمود ، وبنى ذلك على « أن الأمم لا تثور حتى تيئس ، فمن ظن أن الحوادث التى منيت بها مصر فى الأزمات الدستورية حوادث ميئسة فهو الملوم فى ظنه القاصر ؛ لأنه لا يفقه طبيعة اليأس ولا طبائع الأشياء ولا الظروف التى علمت هذا الشعب المصرى أن يرجو فى موضع الرجاء وييئس فى موضع اليأس ، ولا يستعد لشىء بأكثر مما يلزمه من العدة الكافية ، وذلك ما قد فعله الشعب المصرى فى كل أزمة من أزمات الدستور » .

وبقى العقاد مؤمناً بوجوب البطش بالملك إذا أقدم على العبث بالدستور ، حتى إذا قامت الأزمة التى دفعت بالوزارة النحاسية إلى الاستقالة – ثار فى مجلس النواب مهدداً « بسحق أكبر رأس فى البلاد » ، وهو ما سيرد الحديث عنه بالتفصيل بعد .

### ٥ – الوزارة النحاسية الثانية :

وبتولى الوزارة النحاسية الحكم فى الأول من يناير ١٩٣٠ صار العقاد بوقاً من أبواقها الصحفية ، وكان أولُ ما كتبه فى عهدها شكراً وثناءً على عدلى يكن ووزارته المستقيلة التى « كان قيامها قضاء على » « الدكتاتورية » واعتزالها احتراماً

للدستور خير قدوة للوزارات التى تتولى الحكم لأنه خدمة قومية ، لا ، لأنه زهو ومظهر ، ولا لأنه كسب ومتجر» . وإيضاحاً لمغزى تولى الوفد الحكم بعد عودة الحياة النيابية ، حيث رأى أن الحكم حق للوفد .

«بل الحكم واجب على الوفد» .

«لأن تخلى الوفد عن الحكم معناه التخلى عن تكاليف الدستور ، معناه إلغاء وجود البرلمان ، معناه تسليم البلاد إلى نوع من الحكم الناشز الذى نبتلى به كلما تعطلت الحكومة النيابية ، وصار الأمر إلى دعاة الرجعية والاستبداد ، وخدام المنفعة والاستعمار ، معناه تعريض كل فرد للأذى بغير حماية من القانون ولا من العرف المأثور ، معناه كم الأفواه وتحريم المباح وإغلاق الصحف وتهديد الأبرياء وإفساد نظام المصالح والدواوين واستئثار منصر المجرمين بخيرات البلاد وتوزيعها جزافاً على الصنائع والأذناب وخدام الشهوات» .

ثم طفق العقاد يرسم للوزارة صورة على عكس الصورة التى رسمها فى مقالاته لوزارة محمد محمود ، فأبرز الأساس الشعبى للوزارة النحاسية : «بضاعة الوفد ردت إليه ، بل بضاعة الأمة ردت إليها ، فاليوم تنال الأمة حقها ؛ لأنها مصدر السلطات ؛ وتؤدى الوزارة الدستورية واجبها ؛ لأنها وزارة مطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات» .

وأثنى كثيراً على أعضائها ، وعقد مقارنة بينهم وبين أعضاء وزارة محمد محمود الذين ذمهم وحط من مقامهم . ووصف الوزارة النحاسية بأنها : «حكومة العمل المتواصل والعقيدة التى صحت على الإصلاح والإنجاز» .

ولما ألقى رئيسها خطبة العرش أمام البرلمان — وصف العقاد هذه الخطبة بأنها : «لم تكن هى الوعد الأول كما جرت العادة فى خطب العروش ، بل كانت هى

الدليل الأول على صدق العقيدة أو النموذج الأول لما تستطيعه الحكومة من الإصلاح الكثير والإنجاز المحقق إذا تقدمت خطواتها فى هذا المنهاج».

ورأى أن هذه الخطبة «رد صادق على أولئك الذين كانوا يزعمون أن الوفد هيئة بغير برنامج معروف؛ فإن الخطبة وحدها برنامج شامل للعظائم و... والخارجيات والداخليات والسياسة وإصلاح المرافق فى جوانب الحياة الوطنية على الإجمال والتفصيل. فإن لم يكن هذا برنامجاً تحاسب به الوزارة وتقاس به درجات تقدمها فليس لكلمة البرنامج إذن معنى مفهوم».

ومن هذا المنطلق ظل العقاد يعاضد الوزارة فى جميع أعمالها التى كان أهمها ثلاث مسائل أساسية هى :

المسألة الأولى : سعى الوزارة لحماية الدستور، وهو السعى الذى تمخض عنه مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو العبث به.

وقد أيد العقاد هذا المسعى من جانب الوزارة، وأيدها فى اتصالها بالإنجليز لتحقيق هذا الهدف، لأنها «لا تتعدى المعقول ولا يكون عملها منافياً لروح الاستقلال؛ فقد عرفنا أن الدستور لم يعطل قط إلا باعتداء على حدود استقلالنا، فلا حرج علينا أن نطلب الكف عن ذلك الاعتداء، أو نطلب الضمان لنا من تكراره وإقامة الحدود بيننا وبين من يُخْشَى اعتداؤهم فى المستقبل».

المسألة الثانية : هى المتعلقة بإجراءات الوزارة الخاصة بفصل المديرين وكبار الموظفين والعمد المتهمين بتأييد وممالأة نظام محمد محمود، وهى الإجراءات التى قوبلت بالاستياء، والقلق من جانب الموظفين وغير الموظفين.

وأيدتها الصحف الوفدية، وعارضتها الصحف المعارضة. وقد أيد العقاد الوزارة فى جميع إجراءاتها هذه التى رأى أن الغرض منها جعل الموظفين عوناً على

صيانة الدستور ، وحمل على المعارضة التى تناوئ الوزارة ، وتشهر بإجراءاتها هذه ، ودافع عن اتهام الوزارة بالحزبية فى إجراءاتها ضد الموظفين والعمد .

المسألة الثالثة : هى مسألة المفاوضات . وقد أكد العقاد منذ البداية حرص الوفد على الوصول إلى تسوية شريفة مع الحكومة الإنجليزية . فكتب رداً على ما كتبه مراسل «المانشستر جارديان» فى حديث له مع النحاس من أن إرجاء الرد المصرى على المقترحات البريطانية قد يؤدى إلى أن يتصور المرء أن مستر هندرسون قد مد يده ، وطال امتدادها فى الفضاء : رأى العقاد أن المراسل لم يوفق إلى الصورة المجازية الصحيحة ؛ لأن «اليد التى بسطها مستر هندرسون للسلام قد صوفحت فى حينها ، وقوبلت رغبة الحكومة البريطانية فى الوفاق برغبة مثلها لا تزال تتردد فى كل مناسبة وعلى ألسنة الزعماء المسئولين ، ولا يعقل إلا أن يكون الأمر كذلك ومصر ترغب فى السلام ، وتعرف معنى التحية التى حيتها بها الحكومة البريطانية» .

وأكد أن الحكومتين الإنجليزية والمصرية ترغبان فى الوفاق الذى لا يرضاه إلا من ينظر إلى الأمور السياسية من وجهة نظر شخصية كالأحرار الدستوريين وأذنابهم فى السياسة المصرية . واللورد لويد وأذنابه فى السياسة الإنجليزية .

ولما تقرر إجراء المفاوضات تفاءل العقاد ، وكان تفاؤله مستمدا من «أن الرغبة فى الاتفاق قوية بين البلدين والقائمين بالمفاوضة أهل لكل ما تنتظره الأمة من أمثالهم فى هذا العمل الخطير ، والظروف تبدو لنا مهيأة للوصول إلى الوفاق الشريف الوطيد» ، ومن إجرائها مع حكومة عمالية ، «مشهود لرجالها بالحكمة وسعة الصدر ، قد سلكوا فى القضية المصرية مسلكاً يدل على بعد النظر وحسن التدبير حتى فى الوقت الذى بدا فيه على حسب الظواهر أنهم تنكبوا الجادة ، وأخلفوا ظن

الذين اعتقدوا فيهم حب الحرية وكراهة العسف والجبروت ! » ، ومن وجود سير برسي لورين فى مكان المندوب السامى الذى سيكون له «رأى فى المفاوضات يساعد به على تعريف حكومته بمعلوماته التى استفادها من مصر ، ودلت أعماله المشبعة بالرصانة وروح المودة ؛ فإن الأشهر التى قضاها فخامته فى هذه البلاد قد أكسبته مكانة شخصية جليلة فضلاً عن مكانته الرسمية بين جميع الذين عرفوه وعاملوه ، وهو بما طبع عليه من دماثة الخلق وسعة الصدر خير من يساعد على تسهيل المفاوضة وجلاء الغوامض وتقريب الآراء» .

وتصدى العقاد للرد والتشهير بخصوم المفاوضات فى كل من مصر وإنجلترا ، فحمل بعنف على الأحرار الدستوريين الذين طالبوا النحاس بإعلان برنامجه فى المفاوضات ، والذين يتصلون على حسب ما روته «كوكب الشرق» - ببعض الدوائر الإنجليزية الحزبية والصحفية للعمل على تعكير جو المفاوضات ، كما حمل على الصحف الإنجليزية ، متهما إياها بالعمل على إدخال الشك فى نية الوفد فى الصداقة والوفاق مع الإنجليز.

وسفه أقوال الذين يسعون لإدخال الشك حول إمكان الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية فى هذه المفاوضات بالحديث عن ضعف مركز حكومة العمال فى بلادها ، وعن قرب سقوطها ، وإجراء انتخابات جديدة بغرض تصويرها فى صورة الحكومة العاجزة عن الوصول إلى الاتفاق الذى يبغيه المصريون .

ويلاحظ أن كتابات العقاد عن سير المفاوضات كانت قليلة ، فرأى أنها بدأت فى «جو صالح من الثقة المتبادلة والتصريحات الودية من الجانبين» .

ولما ترددت الأنباء عن تعثر المفاوضات سعى لتهيئة الرأى العام لتقبل صدمة الفشل المحتمل ، فأثنى على تمسك الوفد بموقفه فى المفاوضات ، ورآه تضحية

بالمنصب فى سبيل القضية المصرية ومستقبل البلاد .

ولما قطعت المفاوضات فى الثامن من مايو عام ١٩٣٠ بسبب الخلاف بين الطرفين حول مسألة السودان – أيد العقاد موقف الوفد الذى وصفه بأنه «لم يخط خطوة إلا سوغتها الخطوة التى قبلها والخطوة التى بعدها على السواء ، ولم يعمل شيئاً إلا الذى يجب أن يعمل فى كل مقام» .

وطفق يشيد بموقف الأمة المؤيد للوفد فى موقفه فى المفاوضات ، ويهاجم أولئك الذين ينتقدون موقف الوفد فى كل من مصر وإنجلترا .

واتبع العقاد موقف الوفد من الحكومة الإنجليزية بعد فشل المفاوضات ، فأكد حرص الأمة المصرية على العلاقات الودية مع الإنجليز ، وحرصها على الوصول إلى اتفاق معها مستقبلاً .

واتخذ العقاد من معارضة الأحرار الدستوريين للوزارة موقفاً عنيفاً ، فدأب على التشهير بهم بما يسىء إلى نزاهتهم ، وهدفهم من المعارضة . وقد تحول تشهيره فى بعض الأحيان إلى «رص» ألفاظ الشتم والسب ، ومن ذلك ما كتبه عن محمد محمود :

«الحقيقة أن مصر مسكينة ، ولو لم تكن مسكينة ما قامت فيها هذه الضجة حول مخلوق كمحمد محمود ، لو بيع فى السوق كما يباع الذين شفاههم مثل شفتيه وأنوفهم مثل أنفه وجباههم مثل جبهته ورءوسهم مثل رأسه – ما زاد فى السعر عن خمسة ريالات» .

وما كتبه عن محمد على علوبة : «الحق على ضغط التصفيق ، لا عليك يا ميمون ! والحق علينا لو ناقشناك وناقشنا أمثالك كما يُناقش الآدميون ، فارقص

يا محبوب الشبان الأحرار ، وكن محبوباً لهم أبد الآبدين ، تحية الله عليك وعليهم أجمعين !

وكقوله فى أحمد لطفى السيد : «وبعد فالوفد غير صالح للحكومة ولا للإشراف على قضية البلاد . . !

ومن الذى يقول ذلك ؟

يقوله أحمد لطفى السيد المعتوه بشهادة الطب والأطباء ، لطفى السيد الذى دب السوس فى دماغه فاستأصله بمبضع الجراح . لطفى السيد الذى لو سئل اليوم عن وزارة المعارف أو عن الجامعة المصرية أو عن دار الكتب ما عرف من أمورها شيئاً ، وهو الذى كان يشغل مناصبها السنوات بعد السنوات . لطفى السيد الذى لا يفقه كلاماً على استقامته من رأى قديم أو حديث» .

ورفض العقاد الدعوة التى رددتها بعض الصحف للوفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين ، إذ رأى أن المقصود بها خداع الأمة والتغرير بها ، وأنها فى حقيقتها دعوة للاتفاق مع اللصوص وقطاع الطرق . كما رفض الدعوة التى وجهها أحد الساسة المصريين اتخذ لنفسه اسم (عظيم) — من على صفحات «المقطم» إلى الصحف الحزبية للكف عن الخوض فى الأشخاص والأعراض .

وكان رفضه لها قائماً على أنه كيف يستجيز «عظيم» لنفسه أن يدعو الوفديين إلى مصافحة أناس نزلوا بالخصومات السياسية إلى حضيض من الخيبة واللؤم ليس دونه حضيض ؟ أفى الدنيا أحزاب سياسية تتجر بالفضائح الملفقة كما تتجر به عصابة الأنذال من ذباب المجتمع والعائشين على مثالب الأعراض ؟ أفى الدنيا أحد يصدق أن هؤلاء الزعانف يغارون على الفضيلة ويتقززون حنقاً على الشرف ، وما فيهم — اللهم اكفنا السوء — إلا ملوث العرض ، يعلم الناس من عرضه ما يعلم . . . وأن

ما يعلمه من ذاك لفوق الكثير .

«ألمثل هؤلاء توجه الدعوات الحزبية ، ولقد – والله – كرهنا السياسة وأوشكنا أن نكره القضية المصرية من أجل هذه النذالة التي يعى بها الوصف ويضيق عنها الكلام ؟» .

# العقاد والمعركة الدستورية الثالثة

## ١ – مقدمات الانقلاب :

لم يتوقع العقاد حدوث أى تغيير فى الحالة السياسية القائمة فى البلاد بعد انقطاع المفاوضات الإنجليزية المصرية . وأرجع ذلك إلى أنه ليس ثمة مايدعو الأمة أو الوزارة أو الإنجليز إلى إحداث هذا التغيير . «أما جلالة الملك فمن حق هذا المقام الرفيع أن نكتفى هنا بأن نقول : إن جلالته ليعلم من مساعى أعداء الدستور وأعداء العرش فوق ما يعلم الناس فى مصر والخارج . فجلالته لا يريد تغييراً يصيب الحياة النيابية ويفتح الأبواب لمساعى أعداء العرش والدستور» .

وكان ذلك دليلاً على الرغبة فى الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع القصر ، والتى بدأت منذ عودة الحياة النيابية باستثناء تهديده له – تحت اسم الرجعية – بالثورة إذا أقدم على العبث بالدستور . وتلميحاً إلى أن الخطر على الدستور هو فى الوقت نفسه خطر على العرش وللجالس عليه .

وذهب العقاد فى إظهار المودة للملك إلى حد التملق ، فأشاد بإيمانه بالحياة النيابية . وبالرقابة البرلمانية : فعندما تناول مشروع القانون الذى أعدته الوزارة

لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور ، أو تعديل حكم من أحكامه بغير الطريقة التي رسمها الدستور - كتب يؤكد أن حماية الدستور «رغبة للملك التي أعرب عنها للكاتب الألماني «إميل لودفيج» وترجمتها الصحف المصرية قبل بضعة أسابيع : فجلالته يعتقد أن هذه الأمة لا يمكن أن تحكم بغير الرقابة البرلمانية ، ويبدى ارتياحه لخلاص مصر من ذلك الشيء الذى كان يسمى بالدكتاتورية ، وهى رغبة سامية يعبر عنها القانون المسنون لحماية الدستور أحسن تعبير» .

على أنه يجوز القول بأن العقاد لم يقصد قلب الحقائق والثناء على إيمان الملك بالحياة النيابية ، وإنما قصد إلى تذكيره بما سبق أن قاله للكاتب الألمانى فى هذا الصدد ، وإظهار ترقب الصحف والرأى العام لموقفه الحقيقى من حماية الدستور .

ومهما يكن قصده الذى سعى إليه - فإنه تخلى عن موقفه من الملك إزاء العقبات التي وضعها أمام الوزارة بالنسبة لموضوع القانون السابق الإشارة إليه ، فهدده - بصورة غير مباشرة - لموقفه هذا ، وكتب يقول :

«وستبين الأيام لمن يجهلون أن هذه البلاد لا تطيق العبث بكرامتها ولا تقبل على شرفها وسمعتها ومصلحتها أن تظل ألعوبة تتقاذفها كل من حدثته نفسه باللعب وآمن عاقبة هذا اللعب الوبيل» .

وبادر باستقطاب الرأى العام نحو الوفد ، فى موقفه المتأزم ، فأبدى أسفه لهذه العقبات التي توضع فى طريق الوزارة فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى كل وقتها لمعالجة الأزمات الاقتصادية . ثم شرح أهمية القانون فى الحفاظ على حقوق الأمة والبرلمان والملك ، والأخطار التي تتعرض لها البلاد من جراء إهمال حماية الدستور ، وأكد

بإلحاح أن القانون الذى توضع فى طريقه العقبات هو ضمان مصلحة الأمة ، والحريات القومية والفردية .

ولم يكن هذا التهديد للملك إلا بداية الجولة الأخيرة فى محاربته له ، والتى بلغ فيها ذروة ثوريته فى محاربته أتوقراطية الملك ، وبلغ فيها قمة عنفه وعصبيته وانتهت به إلى قضاء تسعة أشهر فى السجن :

ففى اليوم الذى نشر فيه هذا المقال — فى ١٧ من يونية ١٩٣٠ — وقف العقاد فى وسط الجو الحماسى الذى ساد مجلس النواب عقب إعلان مصطفى النحاس استقالة وزارته بطريقة مؤثرة ، ليصبح : «لقد كان فى مصر وزارة طاغية (وزارة محمد محمود) وقد طلبت إلى صاحب الأمر إيقاف الحياة النيابية وتعطيل الدستور وحماية حكمها فأجيبت إلى طلبها ، واليوم فى البلاد حكومة دستورية تطلب صيانة الدستور فتوضع فى طريقها العراقيل والعقبات والحشرات التى لا تعيش إلا من دماء الأمة فما تنتظر بعد هذا ؟ هل هناك شك فى أنه من الواجب أن يصان الدستور ؟

«ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته» . وقد قوبل هذا التهديد من العقاد للملك من جانب النواب بتصفيق حاد متواصل ، جعل أحمد ماهر رئيس المجلس يدرك خطورة الأمر ، فاعترض مضطرباً : ما هذا يا أستاذ عباس ! أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام ! ولكن العقاد أصر على موقفه ، وأضاف قائلاً :

«أنا أقول ومازلت أكرر أننا جميعاً مستعدون للتضحية فى المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعبث به . إن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ولا نريد أن تعترضنا الألاعيب والصغائر فى كل خطوة من خطواتنا ، وليس

الدستور هو الذى يلعب به ؛ لأن الأمة قد جاهدت فى سبيل الحصول عليه ستين عاماً ، وضحت فى هذا السبيل بالأرواح الغالية والأموال الطائلة فليس من اللائق بنا أن نظل فى كل آن عرضة للكائدين . وإذا كان هناك دليل على أن الوزارة محقة فى عملها فهو أن تستقيل هذه الوزارة ، وهى حاصلة على ثقة المجلس الثقة الإجماعية ، وفى هذا كفاية لتأييدها وإعلان الأسف الشديد على الحالة التى دعتها لتقديم هذه الاستقالة» وقد قوبل هذا الاستطراء بالتصفيق من جانب النواب :

وقد نشرت «السياسة» نص تهديد العقاد للملك من دون «الأهرام» والصحف الوفدية الصباحية ، وأكدته «المقطم» فى عددها الصادر فى اليوم التالى . وحذفت «كوكب الشرق» نص تهديد العقاد ، وإصراره عليه فى روايتها لما جرى فى هذه الجلسة التاريخية ، وأحلت محله عبارة :

«إن البلاد جميعها على استعداد لمواجهة جميع الظروف وملاقاة الصعاب ! »

وقد عدت «السياسة» هذا التهديد معبراً عن نفسية الوفد ونوابه :

«ولولا هذا ما صفق النواب ، ولولا هذا لرأينا الوفد يعلن فصل هذا النائب من حزبه ، ولرأينا مجلس النواب يعلن فصله من عضويته على حسب نص الدستور» .

وثمة سؤال هام يثور فى هذا الصدد : هل كان تهديد العقاد للملك فؤاد على هذا النحو ، وقبول النواب الوفديين له بالتصفيق الحاد المتواصل الذى تم على مشهد من كبار رجال الدولة — سبباً فى إقدام الملك على تعطيل الحياة النيابية ، وإلغاء دستور ١٩٢٣ ، كتحد لمجلس النواب الوفدى والدستور الذى يصارع الملك عليه ؟ فقد روت صحيفة «الشعب» بعد ذلك أن تهديد العقاد كان سبباً لما تبعه من كوارث على الوفد ، كما روى عبد القادر حمزة ، هو الآخر أن الواقفين على

بواطن الأمور يعرفون أن تهديد العقاد هو الذى أطاح بمجلس النواب وبالحياة النيابية ، وبدستور ١٩٢٣ ، وليس ثمة معلومات متوافرة للإجابة عن هذا السؤال .

ومهما يكن الأمر فإن صمت الوفد إزاء هذا التهديد وانطلاق العقاد فى الطعن فى الملك ، وحاشيته إلى الحد الذى جعله يحرض على كراهيته والثورة عليه — قد أعطى الفرصة للجميع للاعتقاد بأن هذا التهديد ، والمقالات العنيفة التى أعقبته معبرة تمام التعبير عن رأى الوفد . ولا ينفى ذلك سعى العقاد لكى يدخل فى روع قارئه أنه قال : «إن البلاد مستعدة — ويجب أن تكون مستعدة — لأن تسحق كل رأس يخون الدستور ، وليس «أكبر رأس» واتهامه «المقطم» لتأكيدها صدور التهديد منه ، بتعمد الوشاية به ، لحقدها عليه .

وفى اليوم التالى لما حدث فى مجلس النواب — بدأ العقاد حملة عنيفة على الملك وحاشيته فأكد أن قبوله استقالة الوزارة النحاسية برغم تمتعها بالتأييد الشعبى والبرلمانى ، وبرغم أن خلافها مع القصر قائم حول مشروع قانون نص عليه الدستور، وورد ذكره فى خطبة العرش — سيكون دليلاً على الأحوال المعكوسة فى مصر ، ودليلاً على أن الوفديين رجال أعمال ومبادئ ، لا رجال أقوال وتمسك بالمناصب . ورأى أن الأزمة السياسية الجديدة حلقة من سلسلة أعمال الرجعية التى دأبت منذ إنشائها لحزب الاتحاد على العبث بالدستور وبالحياة النيابية وكرامة الأمة ، وعاد يهدد الملك :

«إن الرجعية لن تنجو بآثامها كل يوم على حساب الأمة المنكوبة التى هى أحوج إلى وقتها لتدبر شئونها وتصلح مفاسدها لا لتقضى اللبانات الصغيرة التى لم تفارق رءوس الرجعيين» .

ولما قبلت استقالة الوزارة ، علق العقاد على المرسوم الملكى الصادر بقبول الاستقالة ، والمتضمن شكر الوزارة على الأعمال التى أنجزتها ، متهما الملك بأنه عدو للأمة ، عامل على جمودها ، إذكتب يقول :

«إن أبناء هذه البلاد يعرفون رجالهم كثيراً ، ويعرفون أكثر من ذلك لماذا يبغضهم أنصار الرجعية والاستعمار . فالذى يشهد لرجال الأمة لا أعداؤها الذين يضربون عليها الحجْر ويريدون لها الجمود . وقد شهدت الأمة شهادتها وقالت كلمتها فالمسألة مسألتها ، وليست هى بالناظر المتفرج ، وسنرى عما قريب إلى أى مصير تصير الأمور ؟» .

٢ – المعركة ضد الملك .

ولم يكن لدى العقاد أدنى شك فى أن الملك – لا الإنجليز – هو مدبر الانقلاب الدستورى الثالث انطلاقاً من أن الرجعية كانت وراء كل انقلاب يهدف إلى تعطيل حكم الدستور وإقامة حكمها المطلق . وشرح مسئولية الملك فى هذا الانقلاب ، فقال إن الرجعية سعت من قبل المفاوضات إلى التمهيد للانقلاب بإشاعة الكثير من الأراجيف عن استحالة أو صعوبة الوصول إلى اتفاق بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة المصرية الدستورية ، بقصد الإيحاء إلى الإنجليز بأنه لا مناص من الوصول إلى هذا الاتفاق وأننا نقبل ما لم تقبله الحكومة الدستورية . وإنه لما جرت المفاوضات فى مجراها السليم ، حرصت أبواق الرجعية – وعلى رأسها صحيفة «المقطم» التى سعت الرجعية بعد ذلك إلى مكافأة صاحبها فارس نمر ، بتعيينه عضواً بمجلس الشيوخ – على إشاعة الأراجيف حول صعوبة الاتفاق على مسألة السودان بقصد الايحاء بأن زعماء الوفد تساهلوا فى حل هذه المسألة ، وأن الأمة

أكثر تشدداً منهم تجاه هذه المسألة .

وأكد أن الغرض من كل هذه الأراجيف هو إيهام الإنجليز بأن الوصول إلى اتفاق نهائى مع الحكومة الدستورية مستحيل ، وأن الحرص على بقائها لا يفيد الإنجليز بالتالى . وأن عليهم أن يعطوا الرجعية الضوء الأخضر . لكى تقدم على الإطاحة بالحكومة الدستورية على النحو الذى تمت به بعد ذلك .

أما مسئولية الإنجليز فى رأى العقاد فهى مسئولية غير مباشرة مرجعها إلى سلبيتهم فى مواجهة تآمر الرجعية بالدستور وبالحياة النيابية ، فالرجعية ما كانت لتستطيع أن تواجه الأمة منفردة إلا لموقف الإنجليز السلبى إزاء تحركاتها للعبث بالدستور . وأرجع العقاد سلبية الإنجليز هذه إلى ما تأمله السياسة الإنجليزية من الاستفادة بالموقف الجديد .

ويمكننا أن نقرر أن العقاد كان يعبر هنا عن رأى الوفد فى مسئولية الملك فى إحداث الانقلاب : فقد ذكر مصطفى النحاس فى خطبته التى ألقاها مساء ٢٣ من أغسطس ١٩٣٠ على ضريح سعد زغلول فى ذكرى وفاته ما قاله العقاد ؛ إذ قال :

« ولقد قطعنا فى هذا السبيل شوطاً مهماً مع الحكومة البريطانية ، وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأحكام ، وإذا بالرجعية تدبر المكايد من وراء ظهورنا ، وإذا بها تعمل فى الظلام لعرقلة مساعينا ؛ لأنها لا تقر عينها إلا بأن تعيش قابضة على ناصية الأمور تسوقها سوق الأنعام لا تعرف لها حرية ، ولا لحقوقها حرمة ، تدبر المكايد حتى تحول بين البلاد وبين الوصول إلى الغاية العظمى التى تعيش فيها الأمة عيشة العز والكرامة » .

وانطلاقاً من هذا الفهم لمسئولية الملك فى الانقلاب الجديد — طفق العقاد

يهاجمه ويطعن فيه – تحت اسم الرجعة – فى جرأة متناهية ، وعصبية شديدة فاقت جميع ما كتب عن الملك من قبل ، إذ تناولت شخص الملك ومسلكه تجاه الأمة وحقوقها : ومن أمثلة طعنه فى الملك قوله :

« وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا ، حتى مل الناس وضجروا وكرهوا العيش فى هذا الصلف الأعمى الذى لا يعقل أن أبناء آدم قد خلقوا فى هذه الدنيا لِغرض آخر غير الإرضاء والإغضاب والتوسل والاعتذار ، فلا ينقضى يوم واحد حتى نسمع أن هذا معصوب عليه . وهذا مصدوف عنه . وهذا مشكوك فيه ، وهذا مسجل فى الصحيفة السوداء . وهذا مطموح فى العفو عنه . وهذا قريب من الصفح والقبول . فلو أن الناس سمحوا أن يجعلوا شرفهم وكفايتهم وقفاً على امرأة ملول رعناء يسترضونها ويتحرون مواقع نفورها وإقبالها وطوارئ بغضها وحبها – لكان ذلك أقل إرهاقاً لهم من تلك السماجة التى تفرضها الرجعية على المصريين وتؤيدها عليهم تأييداً لا منفعة فيه ، ولا أمل فى الخلاص منه حتى يشاءوا وهيهات أنَ يشاءوا إلا ماهم مصرون عليه صامدون فيه » .

وقوله : «راضون أوغاضبون ! ماشاء الله ! فمايضار الناس بأن «يطفح الدم» «من يغضب ملء نفسه من الغضب إذا كان الناس أبراراً بأوطانهم ، حريصين على فرائضهم ، عاملين فى خاصة أمورهم وعامتهم ما يمليه عليهم القانون ويرضاه لهم الضمير ؟ أفما آن لهذه الرءوس العوجاء أن تعتدل وأن تفهم فيم يخلق الناس ؟ وفيم يعقلون وفيم يعملون ويكرهون ؟ أفما آن لهذه العقول البلهاء أن تدرك كرامة الحياة الإنسانية وقداسة الأمل الذى لا يحده ولا ينبغى أن يحده طغيان ولا جمود ؟

« بلى لقد آن كل الأوان ، ومن لم يعلم فسيعلم ، ومن أبى إلا الجهالة فعليه وزر عمله . وما على الأمة من وزر إذا هى سئمت وضجرت وأراد منها أعداء الحرية

والدستور والإنسانية أن تمسخ نفسها بيدها فأبت على نفسها المسخ ، وأقسمت لتكونن من الآدميين ، ولتعملن فى الذود عن الحرية والقانون ما يجب على الآدميين أن يعملوه » .

ومن ذلك أيضاً ماكتبه عن كراهية الملك للوزارات الدستورية :

«فكل مايثبت من فضائل الوزارات الدستورية ومقدرتها المشهود بها فى الإدارة والسياسة لا ينفعها عند الرجعيين ، ولا يحسب له حساب فى ميزان هؤلاء اللئام المجبولين على اللؤم والكنود ، وليس من الواجب على الوزارة أن تخلص لمبدأ معين تدين به ، أو تعتمد على ثقة من الأمة والبرلمان ، أو تسهر الليل وتدأب النهار على أعمال الإصلاح أو تصون حرية الأفراد وحرية البلد من عبث العابثين وطغيان الجانين .

«كلا ! ليس هذا من الواجب على الوزارات ، بل ربما كان هو ذنبها الأكبر وخطيئتها الكريهة فى عرف الرجعيين . وإنما يجب على الوزارة شىء واحد لا واجب قبله ولابعده . وهو أن تسهر بالليل والنهار عند أقدام الرجعية ، ثم تحمد الله بعد ذلك على ابتسامة الرضا التى تنالها من أطراف الشفاه . ويا فرحتاه بهذه الابتسامة التى لا مطمع وراءها ، ولا حظوة للخلق الفانين أكبر منها فى سموات عليين .

«ولو خلقهم الله مع ذلك خلقة سواء ! ولكنهم «حلاليف» لا أكثر ولا أقل . . . وهؤلاء «الحلاليف» هم الذين يفرضون على المصريين ما لم يفرضه الله على خلقه من الذل والضراعة والابتهال » .

ومن أمثلة طعنه فى الحاشية الملكية – ماكتبه فى معرض الدفاع عن معارضة الوزارة النحاسية المستقيلة لتعيين بعض مرشحى القصر من أعداء الدستور فى مجلس الشيوخ : «كثير هذا . . فلموها قليلاً أيها الناس : أفليس لمصرى أن يتبوأ وظيفة

أو عملاً ينفع به بلاده إلا إذا كان من الحاشية أو حاشية الحاشية ، أو كان من النكرات التي لا أثر لها إلا في إتقان التزلف وتبليغ الوشايات ؟ أتتجرد مصر كلها من الناس لأنكم أنتم أديتم واجبكم من هذه الناحية ، فلم يبق للناس في هذه البلاد إلا أن يخروا لكم ساجدين ؟ » .

ويلاحظ أن العقاد ربط هجومه على الملك وحاشيته بإبراز حسنات الوزارة الوفدية المستقيلة وإنجازاتها ، وتأكيد إخلاص الوفد للنظام الملكي مسفهاً ما قالته صحيفة « الديلي ميل » من أن الوفد يسعى إلى إقامة الجمهورية في مصر ، تمهيداً للتخلص من السيطرة البريطانية . ولا شك أنه قصد إلى إبراز مدى الجرم الذي ارتكبه الملك في حق الوفد المخلص له ، وصاحب كل هذه الإنجازات التي عددها .

٣- وزارة إسماعيل صدقي :

هاجم العقاد الوزارة الصدقية منذ توليها الحكم مثلما هاجمتها الصحف الوفدية ، وكان منطلق هجومه عليها أنها تولت الحكم لتحقيق أغراض غير الأغراض التي تريدها البلاد في حاضرها ومستقبلها ، وهي أغراض الرجعية والاستعمار في العبث بالدستور وبالحياة النيابية . وقدر العقاد أنها ستلجأ في سبيل تحقيق هذه الأغراض إلى محاولة شق الوفد ، أو شق البرلمان لكي يكون لها أعوان فيه مستغلة في ذلك كل ما تملك من وسائل الترهيب والترغيب . « فإذا نجحوا فقل إذن على الحكومة النيابية السلام ؛ لأنها سواء بقيت على صورتها الحاضرة وهو بعيد أو بقيت على صورة أخرى — وهو المقصود — فلن يبلغ من شأنها أن تنقض أو تبرم أو تعوق تنفيذ مطلب شخصي أو عمومي ، كبيراً كان أو صغيراً .

«وإذا عجزوا فخير لنا أن يعجزوا من الآن وأن يظهروا من الآن وأن يضطروا من الآن إلى نبذ الأساليب التى يخدعون بها الناس عن حقيقة ما يبتغون» .

وقد سعى العقاد لإحراج الملك لتولى إسماعيل صدقى رياسة الوزارة ، فتساءل عن أسباب إسناده رياسة الوزارة إلى إسماعيل صدقى ، بعد أن كان رافضاً منذ عامين تعيينه رئيساً لديوان المحاسبة . وأضاف أنه إذا كان سبب الرفض فى الماضى راجعاً إلى قلة كفاية إسماعيل صدقى الاقتصادية فلا يصح أن يتولى رياسة الوزارة فى وقت تعانى فيه البلاد من أزمة اقتصادية ، أما إن كان راجعاً إلى أسباب مزاجية «فالشيء الذى لا نفهمه إذن هو أن تكون الأسباب «المزاجية» حكماً فى المناصب الحكومية ، ومصالح الأمة فى هذا الزمان ، إلا أن تناط مقادير الشعوب بعوارض الأمزجة وسوانح الإقبال والإعراض» .

كما اعترض على أهلية صدقى لتولى رياسة الوزارة لعلاقته بعدد من الشركات ، وسعى لإدخال الشك فى كفايته الاقتصادية والإدارية ، مستنداً فى ذلك على عدم تعيين هذه الشركات خلفاً له ، كدليل على عدم حاجتها أصلاً إليه . ثم سعى إلى تهييج الرأى العام ضد وزارته باتهامه لها بالتواطؤ فى محاولة اغتيال مصطفى النحاس التى تعرض لها فى المنصورة ، فى ٨ من يوليو ١٩٣٠ !

وفى ١٥ يوليو ١٩٣٠ عطلت «كوكب الشرق» تعطيلاً نهائياً لنشرها أموراً رأت الوزارة أنها تعرض النظام الاجتماعى فى مصر للخطر الشديد ، فاضطر أحمد حافظ عوض إلى إصدار «المؤيد الجديد» ، ابتداء من ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ ، وكان واضحاً أنها «كوكب الشرق» ذاتها ، ولكن تحت اسم جديد .

وفى «المؤيد الجديد» كتب العقاد المقال الرئيسى ؛ كما كانت الحال فى «كوكب الشرق» ؛ ودارت معظم مقالاته حول الطعن والتشهير بالوزارة الصدقية ،

وبأعضائها ورئيسها . فلم يترك العقاد - كعهده مع الوزارات المعادية للوفد - تهمة إلا ألصقها بالوزارة : فهى تضطهد الصحافة المعارضة ، وتتدخل فى أعمال القضاء ، وتعبث بالموظفين والمعلمين ، وتشيع الاضطراب والفوضى فى " " وتسيء إدارة الجهاز الحكومى ، وتشوه سمعة الحكم المصرى ، وتزيد حالة الفلا- سوءاً ، فضلاً عن كونها وزارة ضعيفة ومريضة .

وازداد تشهير العقاد بالوزارة عندما أسيع أنها تنوى إجراء انتخابات تتعرف بها على رأى الأمة ، إذ رأى أن رأى الأمة قد عرف من خلال أربعة انتخابات سابقة ، و«أما إجراء انتخابات لتلفيق مجلس ترضى به الوزارة فقد يكون غرضاً معقولاً لهذه الوزارة ، ولكنه لن يكون غرضاً معقولاً للأمة تقره وتساعد عليه» .

ثم رأى أن الوزارة لن تستطيع الاقدام على تعديل قانون الانتخابات بحيث تحرم الأميين ومن لا يملكون حق الانتخاب . لأن أغلبية الأمة من المسلمين ، أتباع نبى أمى ، ولأن مؤسس الأسرة المالكة فى مصر ، أمى هو الآخر . ولأن حرمانها من لا يملكون من حق الانتخاب سوف يستتبعه حرمان معظم الاتحاديين والأحرار الدستوريين الذين لا يملكون شيئاً فى الحقيقة ، أو أضاعوا ما يملكون . فضلاً عن أن تعديل قانون الانتخاب على هذا النحو من شأنه أن يثير العصبية بين الطبقات ، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الدعاية الشيوعية ، وليست هى بالدعاية الغافلة عن مصر .

وعلى هذا رأى العقاد أن هدف الوزارة هو العمل على «طبخ» الانتخابات ، وليس تعديل قانون الانتخاب ، لأنها تعلم أن الوفديين لديهم جميع الإمكانات الحزبية التى تتيح لهم الفوز فى أى انتخابات .

ومع هذا هاجم العقاد هذه التعديلات التى يراد إدخالها على قانون

الانتخابات ، وهاجم الوزارة بشدة لاشتغالها بهذا التعديل فى الوقت الذى تقاعس فيه عن العمل لحل مشاكل البلاد المتردية فى السوء .

وكثيراً ما امتد طعن العقاد إلى الأحرار الدستوريين ، الذين تناولهم فى بعض الأحيان بأسلوب مبتذل ، ولم يقتنع بالمعارضة التى أبدوها منذ أواخر سبتمبر ١٩٣٠ للوزارة الصدقية ، واعتبرها مجرد مناوشة لها طمعاً فى بعض مناصبها ، كما امتد طعنه إلى الصحف المؤيدة للوزارة الصدقية ، وعلى رأسها «الأهرام» و«المقطم» .

وفى الوقت الذى انطلق فيه العقاد يطعن فى الوزارة وأعضائها ، وفى حزب الأحرار الدستوريين – دأب على تمجيد الوفد مشيداً بتمسكه بحقوق البلاد ، وبالتفاف الأمة حوله مسفهاً ما يشاع عن استعداده لتوقيع مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بما فيها المادة الخاصة بالسودان إذا عاد إلى الحكم .

الفصل الخامس

# محاكمة العقاد
# بتهمة العيب فى الذات الملكية

لم يقدم العقاد إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية بسبب المقالات التى كتبها فى «كوكب الشرق» وملأها طعناً فى الملك فؤاد وحاشيته ، محملاً إياه مسئولية الانقلاب الجديد ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تمتعه بالحصانة البرلمانية أو إلى رغبة السلطات فى تفويت الفرصة انتظاراً لفرصة أخرى ، ومالبث العقاد أن أعطى السلطات الفرصة ؛ لكى تسوقه إلى المحاكمة عندما عاد يطعن فى الملك وأسرة محمد على محملاً إياها مسئولية تأخر البلاد على نحو من شأنه بث الكراهية لها فى نفوس القراء ، والتحريض على الثورة عليها .

وقد حرصت السلطات من ناحيتها على استغلال هذه الفرصة إلى أبعد حد ، فلم تحاول تعطيل «المؤيد الجديد» أو إنذارها . أو أن تحظر عليها الاستمرار فى نشر مقالات العقاد بالرغم من أنها حظرت عليها نشر أنباء سياسة عدم التعاون مع

الوزارة التى أعلنها الوفد . ومضت تراجع مقالات العقاد بدقة ؛ لكى تستجمع منها الأدلة الكافية لتقديمه إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية .

* * *

**أولاً : المقالات التى حوكم العقاد من أجلها :**

وفى الحقيقة أن المقالات التى كتبها العقاد وسيق من أجلها إلى المحاكمة ، لم تتضمن فقط عيباً فى الملك ، وإنما تضمنت فوق ذلك تحريضا على الثورة وقلب نظام الحكم والتخلص من أسرة محمد على كلها . وقد بلغ العقاد فيها قمة ثوريته فى دفاعه عن الدستور وعن استقلال البلاد ، وكانت بمثابة الجولة الأخيرة فى نضاله ضد أتوقراطية الملك فؤاد .

وكانت حجة العقاد فى العودة إلى الحديث عن مسئولية الملك فى الانقلاب الجديد — هى أن يعرف الناس إلى أى مدى تصير الأمور فى البلاد إذا تم « للمستبدين ما يشتهون من السطوة والطغيان وأن يدركوا أن الاستبداد لا يقف عند حدود ولا يعرف القيود والحرمات . فإذا طمع اليوم فى شىء فإنه يطمع غدا فيما هو أكبر ، وإذا قلت اليوم إنك ترضيه بالطاعة فى هذا وذاك من الأمور فلن تنقضى أيام حتى تعلم أن الطاعة فى هذا أو ذاك من الأمور لا ترضيه ولا تكفيه ، وأنه ينتظر منك المزيد بعد المزيد حتى لا تعلم الفارق بين الرضا والغضب والتمليق والتنفير » .

ومن ناحية أخرى حرص العقاد على تأكيد مسئولية الملك فى الانقلاب الجديد ؛ « لأننا رأينا أن الفكرة القديمة التى شاعت عن إلقاء كل تبعة على الإنجليز وحدهم دون سواهم قد أصبحت خطراً كبيراً فى السياسة المصرية ؛ لأنها قضت

بالبراءة لكل من عداهم ، فأصبح فى وسع الآخرين من رجعيين وغير رجعيين أن يقترفوا جرائمهم ويعيشوا فى مفاسدهم ولا وزر عليهم ولا ملام» وقصد بهذا التأكيد تبصير الأمة بحقيقة الانقلاب ، لكى تبنى سياستها تجاه الانقلاب ومدبريه على أساس متين ، وتقدير سليم .

وبدأت مقالات العقاد هذه فى التاسع من سبتمبر ١٩٣٠ حينما كتب تحت عنوان : «الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة» يفند ما جاء فى مقال نشرته «المؤيد الجديد» فى السابع من سبتمبر تحت عنوان : «الوزارة الإنجليزية تعبث بالمصريين وهى آلة فى يد المستعمرين» لكاتب اتخذ لنفسه اسم «أبو فصادة» . فقد عارض ما جاء فى هذا المقال عن مسئولية الوزارة الإنجليزية من الانقلاب الجديد ، وأعلن أنه يعتقد «أن هذه الأزمة هى أزمة الرجعية قبل كل شىء ، والرجعيون أعداء الدستور ، كانوا يتهيئون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لإبقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون فى القرون الوسطى . وأنا أعلم أنهم كانوا ينتظرون نتيجة المفاوضات ليثيروا الشغب حول الوفد أيا كانت النتيجة . فإذا تشدد الوفد قالوا : أساء السياسة وضيع الفرصة . وإذا تساهل الوفد قالوا : أضاع حقوق البلاد .

«وكانوا يتوهمون أنهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين : فإن نالت الأكثرية بقيت ضعيفة معتمدة على تأييدهم — أى تأييد الرجعيين — وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور ، وإن نالت الأقلية حلت المجلس ، وتقدمت إلى الانتخابات ، فكان لها مرشحون ، وكان للوفد مرشحون آخرون ، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لأن

كثرة الأحزاب فى المجلس النيابى تنزع السلطة من المجلس وتضعها فى أيدى الرجعيين» .

«ولو تم لهم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور، ولكنه لم يتم، فهم يلجئون إلى الخطة الأخرى التى يحاولون تنفيذها الآن، أما الإنجليز فأنا أعتقد أنهم ينتفعون بالأزمة، ولكنهم لم يدبروها» .

ورأى العقاد فى ذات المقال أن الذى شجع الرجعية على الإقدام على إحداث الانقلاب علمها بأن المعاهدة بين الحكومتين المصرية والإنجليزية مكروهة من حزب المحافظين، وغير محبوبة عند حزب الأحرار، واعتقادها أن أجل الوزارة البريطانية القائمة قصير. هذا فضلاً عن اعتقادها بأن حزب العمال ينكر طريقة التدخل المسلح فى شئون الدول الأخرى؛ لأنه الحزب الذى يواصل العمل لنشر مبدأ التحكيم ومنع الحروب. إلى جانب اعتقادها بتأييد الإنجليز المحليين لها لكراهيتهم تمتع مصر بالحياة النيابية وعدم موافقتهم على سياسة بلادهم تجاه الأوضاع السياسية فى مصر، وتوقعها أن تغض الحكومة الإنجليزية نظرها عن الأزمة باعتبارها فرصة لإجبار الأمة المصرية على قبول ما لم تقبله فى مسألة السودان .

على أن استبعاد العقاد لتدخل الإنجليز المباشر فى إحداث الانقلاب لم يعن إعفاءهم تماماً من أية مسئولية تجاهه؛ إذ رأى أنهم - من ناحية - لا يأبون انتهاز الفرصة التى مهدتها لهم الرجعية للحصول على مطالبهم .

ومن ناحية أخرى تقع عليهم مسئولية جسيمة بالنسبة لكل اعتداء يقع على الدستور أو على الحياة النيابية، لأن المصريين ليسوا أحراراً فى الدفاع عن الدستور والحياة النيابية مع وجود جيش الاحتلال، وادعائه حق التدخل بلا قيد ولا شرط فى كل حركة مصرية يقال: إنها تمس مصالح الأجانب؛ «ولولا الجيش

الإنجليزى فى مصر ما اجترأت الرجعية على مواجهة الأمة ، ولا كان الدستور فى خطر من اعتداء هذه القوة الهزيلة التى لا يخفى عليها ما صنعته مصر منذ خمسين سنة لإحراز الدستور» :

ومعنى ذلك أنه لولا وجود جيش الاحتلال – فى رأيه – لثارت الأمة المصرية من أجل دستورها ؛ كما ثارت من قبل ثورتها التى عرفت بالثورة العرابية .

وغنى عن البيان أن ذلك تأكيد من العقاد لما قاله فى مجلس النواب فى يونية ١٩٣٠ من أن المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته» .

وفى اليوم التالى ، كتب العقاد تحت عنوان : «الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها» يطعن طعناً صريحاً فى الملك فؤاد ، ومن سبقه فى الحكم من أفراد أسرة محمد على متهماً إياهم بخدمة الاحتلال على حساب الأمة ، ومتهماً الملك بأنه لم يحرك ساكناً من أجل البلاد عندما نشبت ثورة ١٩١٩ . بل تحرك ضد الثورة ، وبأنه بذل كل ما فى وسعه لتأخير الاستقلال وإبقاء الحماية . وبأنه مد كل معونته الضئيلة لأعداء الأمة فى وجه مطالبها ، وبأنه الموعز بنفى زعماء الثورة ، وسجن فريق آخر منهم ، وبتشتيت الحركة الوطنية بكل ما يملك من وسائل الإيعاز والإغراء . واستخلص من ذلك أنه «إذا كان للرجعيين لسان يستطيع أن يلفظ بكلمة الاستقلال ويقول – هذا من شأنى وهذا ليس من شأنك – فليذكر هؤلاء الرجعيون أن الاستقلال لمصر لا لهم ، وأن الدول لم تعترف لمصر باستقلالها ؛ لأن الرجعيين أرادوا ذلك وسعوا إليه ، وجاهدوا فيه ، ولكنها اعترفت بهذا الاستقلال ؛ لأن الأمة هى التى أرادته ، وهى التى سعت إليه ، وهى التى جاهدت فيه ، وأن الأمة حين فعلت ذلك لم يكن رجاؤها الأكبر أن تستقل لتهان

وتسام سوم العبيد ، وتصبح متاعاً لمن يتعجرفون عليها ، ويهتضمون حقوقها ، وإنما كان رجاؤها الأكبر أن تستقل ؛ لتستقل وتنال حريتها ، وتملك حقوقها ، وتنهض نهضتها لتتقدم إلى الأمام ، لا لترجع مئات السنين إلى الوراء» .

وفى ١٤ سبتمبر كتب العقاد مقاله الثالث بعنوان : «الرجعيون والإنجليز المحليون» وفيه تعمد أكثر من ذى قبل أن يثير كراهية الرأى العام للملك المقصود بكلمة «الرجعيون» ؛ إذ أكد فى هذا المقال أن الملك آثم «إثماً لا شك فيه ولا ينبغى أن يظل خافياً على أحد من المصريين» . وأكد أيضاً أن إثمه فى السعى لمسخ الدستور أكبر من إثمه فى إحداث الانقلاب ؛ لأنه فى مسعاه لمسخ الدستور يحتضن أعداء الأمة من أذنابه ، «الذين لا يستحقون فى شريعة الوطنية والإنسانية والأخلاق إلا النبذ والإهمال والتحقير ، فتجنى (الرجعية) بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار : »

ثم طفق فى هذا المقال يستعرض هؤلاء الذين أسماهم بأذناب الرجعية التى تحتضنهم لمسخ الدستور : «هذا الرجل المعتوه الذى لا أصالة عنده ولا رجاء فى رأيه يكره الدستور ويركب رأسه فى كراهته وكراهة الوفد بغير وعى ولا خجل ولا تورع . هذا الرجل إذن من حقه أن يُحتقر لضعف رأيه ووهن خلقه ، وأن يضاف إلى ذلك جرم آخر من حقده على الدستور وسعيه لهدمه ، ذلك ما يجب أن يصيب هذا الرجل فى ميزان الحق والوطنية والأخلاق ، ولكن الواقع أنه لا يصيبه شىء من ذلك ولا يلقى من الرجعية نبذاً ولا تحقيراً ولا سماحاً بالنبذ والتحقير وإنما يلقى الحفاوة والإكبار والتمكين . وتُنسى له حقارته ؛ لأنه لطخها بحقارة أخرى من كراهة الدستور .

«وهذا الرجل المشهر العرض ، المهتوك السيرة ، الساقط المروءة ، الفاسد

الطوية – يكره الدستور أيضاً ، ويشعر برقابته على أمثاله ، فلا يطيقه ولا يطيق حكومته ولا القائمين بتلك الحكومة ، هذا الرجل إذن من حقه أن يهان ويستقصى لقبح سيرته وقبح سريرته ، وأن يضاف إلى ذلك جرم آخر من حقده على الدستور وسعيه لهدمه ، ذلك ما يجب أن يصيب هذا الرجل فى ميزان الحق والوطنية والأخلاق ، ولكن الواقع أنه لا يصيبه شيء من ذلك ، ولا يلقى عند الرجعية إلا كل تشجيع واستزادة ! يسمح له أن يشفى ضغينته الدنيئة من شرفاء الموظفين ، فيمعن فيهم نقلاً وعزلاً وتنزيلاً وتكديراً ، ولا يسمح للعدل أن يناله ولا للأخلاق أن تستريح بإقصائه إلى حيث يستحق أن يكون ! .

« وهذا الخامل النكرة ، وذلك المجرم المحكوم عليه بجرمه ، وذلك السارق المفضوح فى وطنه ، أولئك الأوغاد الذين لا شرف عندهم ، ولا عقيدة فى شرفهم – كلهم أهل لأن يهانوا وينبذوا ؛ لأنهم خاملون أو لأنهم مجرمون ، أو لأنهم لصوص أو أوغاد مرذولون . . كلهم أهل لأن يهانوا وينبذوا من أجل هذا ، ومن أجل حقدهم على الدستور ، وجحودهم الآثم على شعور الأمة ، وشعور العطف على هذه الأمة الشقية ، ولكنهم مع هذا يكافئون بمقدار ما يجب أن يعاقبوا ، ويدخر العقاب والكيد للشرفاء الأمناء الذين يستحقون كل تكريم وتشجيع » .

واتهم العقاد الملك فى المقال ذاته بتبادل المنفعة مع الإنجليز المحليين على حساب الأمة ، ولكنه لم يشر إلى مايقصده من «تبادل المنفعة» ، «ولو شئنا لفصلنا الآن ، ولكننا نظن أن الأمر فى غنى عن التفصيل ؛ لأن الذين يعنون به يعلمونه أو يجب أن يعلموه» .

وكتب العقاد مقاله الرابع فى ٢١ سبتمبر – تحت عنوان : «سيعدل الدستور

ولكن كيف؟» تناول فيه سعي الوزارة لتعديل الدستور ، فتعرض لما أسماه بتربص الوزارة الصدقية بحكومة العمال البريطانية ؛ عسى أن تخلفها فى الحكم وزارة محافظين ، وعسى أن يكون المحافظون عند ظنها فيهم ، فيطلقوا يدها فى مسخ الدستور . وفى هذا الصدد نبه العقاد إلى «ما قاله المحافظون يوم أبطأ صدور الدستور وقيل : إن الأيدى امتدت إليه بالعبث ، وتهم الآن أن تمتد إليه بما هو أشد من ذلك وأشنع ، فقد قال المحافظون يومئذ : إن الدستور معطى للشعب المصرى لا لغيره ، وإن الدستور الذى هو حق ذلك الشعب دون سواه لا يمس ولا يسمح بمسه» . ولا شك أن العقاد سعى بذلك إلى التشكيك فى مقدرة الوزارة على الحصول على موافقة المحافظين على مسخ الدستور .

وطالب العقاد فى هذا المقال– بأن يكون تعديل الدستور على يد الأمة ولمصلحتها ولتوكيد حقها ، ولكنه عاد بعد قليل ، وفى المقال ذاته . إلى تأكيد أن الأمة لا تريد تعديل الدستور أن الإنجليز لا يريدونه أيضاً . وبنى ذلك على أنهم لو كانوا يريدون تعديله ؛ ليصلوا من ورائه إلى اتفاق بين الأمتين الإنجليزية والمصرية فى الظاهر لا فى الحقيقة– ما انتظروا طوال هذه السنين . ولو كانوا يريدون تعديله اليوم لاستطاعت الوزارة أن تعلن هذا التعديل منذ قيامها . واستخلص العقاد من ذلك أن الوزارة فى موقف «من يريد إرغام الأمة على ما ترفض ، وإرغام الإنجليز على تسخير قوتهم فى هذا البلد فى خدمة مطامع الرجعية» . وحذر الإنجليز من أن أى مسخ للدستور سوف يعده المصريون من عملهم هم . وربما أراد بذلك دعوتهم إلى التدخل للحيلولة دون مسخ الدستور .

وفى ٢٤ سبتمبر– كتب العقاد أخطر مقالاته عن الأزمة القائمة ، وأشدها طعناً فى الملك ، وفى أسرة محمد على ، وبنى مقاله على أن الواجب يقتضى أن تنكشف

التبعية فى الأزمة الحاضرة للأمة بياناً للحقيقة ، وإظهاراً لأعداء النهضة فى مظهرهم الصحيح ، حتى تُبنى كل حركة على أساس متين وتقدير سليم .

وكانت الحقيقة التى أراد إعلانها للأمة فى هذا المقال الذى جعل عنوانه : «الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة» ، هى : «أن مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال . وأنها هى التى مهدت له ، واستعانت به وأوقعت البلد فى البلاء الذى أدى إليه ، فلولا كراهة الدستور القديم فى نفوس هؤلاء الرجعيين ، ولولا التكبر فى الاعتراف للفلاحين «العبيد» بالحرية والحكومة العصرية ما حدثت فى مصر تلك الأحداث التى نعانى جرائرها إلى اليوم . «فالرجعية هى السوس الناخر فى أبدان هذه الأمة من قديم الزمان . والرجعية هى أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهى العدو الأكبر الذى يجب أن يبرز على حقيقته ؛ ليكون الجميع على بينة من أمره . وكذب من قال : إن مصيبة الرجعية فى هذا البلد أهون من مصيبة الاحتلال ؛ فإن الذين يتتبعون التاريخ ليعلمون علم اليقين أنه لولا الرجعية وكراهة «الفلاحين» ما كان الاحتلال ولا حدث شىء مما أوقع البلاد فيه» .

وأشار العقاد فى المقال ذاته إلى سعى الملك إلى العبث بالدستور قبل صدوره ، لولا تدخل الإنجليز للحيلولة دون ذلك .

وواضح فى المقال حرص العقاد على إثارة كراهة الرأى العالم للملك ، ولأسرة محمد على كلها ، واعتبارهم العدو الأول للأمة المصرية .

ولما صدر المرسوم الذى ينص على أن الموظفين المعينين بمرسوم ملكى لا يعزلون إلا بمرسوم ملكى ، اتهم العقاد الملك بأنه أعاد البلاد عشرين عاماً إلى الوراء واعتبر صدور هذا المرسوم محاولة جديدة من جانب الملك لهدم مبدأ «المسئولية

الوزارية » ، ومبدأ « الأمة مصدر السلطات » ، وهما ذات المبدأين اللذين سعى إلى هدمهما من قبل صدور الدستور إذ قال :

« فكأنما هذا المرسوم الأخير طريق مختصر إلى تحقيق ما لم يتيسر تحقيقه قبل سبع سنوات عند وضع الدستور وتقرير سلطة الأمة ومسئولية الوزارة ، فلا سلطة للأمة إذن ولا مسئولية على الوزارة ، ولا معنى لوجود البرلمان ، وهذا هو قصارى ما تنتهى إليه الأمة بعد طول الصبر وطول الجهاد ، وهذه هى الثمرة التى تجنيها الأمة من استقلال طلبته هى ، ولم يطلبه لها ولا لأنفسهم أولئك الذين يجردونها اليوم من حقوق ذلك الاستقلال ، بل الذين يجردونها اليوم مما كان لمجلس النظار قبل عشرين سنة فى صميم عهد الاحتلال » ، ورأى العقاد أن الملك فضح نفسه بمحاولته إلغاء هذين المبدأين الهامين : « ولقد فضحتهم الحوادث ، زادهم الله فضيحة ! فعفاء عن كل ما قالوه وما زعموه ، فلم يبق الآن إلا هذه الحقيقة التى لا يسمع فيها جدال ولا محال ، وسيعلم الجاهلون لمن تكون العاقبة حين لا ينفعهم ما يعلمون » .

وقد تطرق العقاد أحياناً من الطعن فى الملك ، إلى الطعن فى حاشيته ورجال القصر أمثال : توفيق نسيم ، وزكى الإبراشى ، ومحمود شوقى .

ومما لا شك فيه أن إلقاء مسئولية إحداث الانقلاب الجديد ومسخ الدستور على كاهل الملك — لم يكن رأياً خاصاً بالعقاد ، بل كان رأى الوفد ذاته الذى أعلنه صراحة ؛ فقد أدلى مصطفى النحاس زعيم الوفد بحديث صحفى إلى صحيفة « تاخيد روموس » اليونانية ، صرح فيه « أننا نحتم أن يكون الدستور محترماً مهما يكن الأمر ، ولا نحجم قط عن أية تضحية فى سبيل حمايته ، إن الحكومة الحالية تمثل الرجعية ضد إرادة الأمة السامية وسندافع عن الدستور إلى النهاية ، إذ أن الحق معنا »

وأدلى مكرم عبيد سكرتير الوفد بحديث صحفى إلى إحدى الصحف الإنجليزية قال فيه :

« وأدهى من هذا أن الرجعية فى مصر لم تعد تحفل بإخفاء أغراضها لأن الفضيحة من طبيعة هذه الأغراض ، والرجعيون يرمون من وراء تعديل قانون الانتخابات إلى « طبخ » الكشوف والسيطرة على البرلمان ، وانتهاك قداسة الدستور بحيث تتوارى سنة ١٩٣٠ جميع الحريات التى تمتعت بها البلاد فى خلال الخمسين سنة . ومنذ سنة ١٩٢٣ . هذه هى لعبة الرجعية المعينة ، ولكن المصريين جاءوا أصفى ذهناً وأسد رأياً وأكثر ذكاء فأدركوا الحيلة فأماطوا عنها وعرفوها » .

كذلك نشرت « المؤيد الجديد » مقالاً لمن أسمته « بالكاتب الضليع » فى ١٣ من سبتمبر ١٩٣٠ عنوانه : « رأى فى الأزمة الحاضرة » وقعه بتوقيع « ص » وجاء فى مقدمته :

« عزيزى الأستاذ العقاد .

« أعجبت شديد الإعجاب بمقالتك البديعة التى حليت بها صدر المؤيد عن سياسة الحكومة الإنجليزية بإزاء الأزمة الحالية ، ولست أعدو حد الحق إذا قررت أنها لم تتضمن فقط وجهة نظر شائعة فى تصوير الحالة كما شاء لك التواضع أن تذكر ، بل تضمنت وجهة نظر الأغلبية الكبيرة ، وعبرت أحسن تعبير عن إحساس الرأى العام » .

وأيد كاتب المقال ما ذهب إليه العقاد من أن الأزمة من تدبير الرجعية .

**ثانياً : التحقيق مع العقاد ومحاكمته :**

انتهى العقاد من كتاباته التى تناولت الأزمة ومسئولية الملك تجاهها ، فى التاسع

والعشرين من سبتمبر ١٩٣٠ ، ولكن النيابة لم تستدعه للتحقيق معه إلا فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٣٠ أى قبل حوالى أسبوع من حل البرلمان فى ٢٢ أكتوبر وسقوط الحصانة البرلمانية عنه ، وفى ذلك دليل على أن السلطات أرادت أن تعطيه الفرصة كاملة ليمضى قدماً فى طعنه فى الملك وكتابة ما قد تجد فيه ما يؤكد اتهامه بالعيب فى الذات الملكية . وفى الوقت ذاته بات العقاد يتوقع إلقاء القبض عليه ، ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بإفراج سريع . وتوالت عليه الأنباء تؤكد هذا التوقع من جهات عدة . ثم جاءه النبأ اليقين من صديقه «سينوت حنا» الذى أبلغه أن مقالاته تراجع فى بعض الدوائر مراجعة خاصة انتظاراً ليوم ربما كتب فيه ما يساعد على تأييد التهمة التى يقدمونه على أساسها إلى المحاكمة . وربما كان هذا التحذير من جانب «سينوت حنا» هو الذى دفع العقاد إلى التوقف عن التشهير بموقف الملك من الأزمة ، منذ ٢٩ سبتمبر ، حتى استدعائه للتحقيق معه فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

وما لبثت النيابة أن استدعته للتحقيق معه فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٣٠ ، وحضر التحقيق معه عدد من كبار الوفديين القانونيين ، أمثال : محمد نجيب الغرابلى ، ومحمد صبرى أبوعلم ، ومحمود سليمان غنام . وبعد انتهاء التحقيق أمرت النيابة باعتقاله بعد أن وجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية ، استناداً إلى نص المادتين : ١٥٦ و١٥٦ مكررة من قانون العقوبات .

وقد تعنتت الحكومة معه ، فاعتقل فى سجن مصر بالرغم من أنه كان ثمة اتفاق بين نقابة الصحفيين قبل حلها ، وبين كل من وزارتى الحقانية والداخلية ، على عدم اعتقال الصحفى قبل محاكمته . لأن مبدأ اعتقال المتهم قبل محاكمته ، المقصود به منعه من تغيير معالم جريمته ، وليس من المعقول بداهة أن يستطيع

الصحفى تغيير معالم جريمته ؛ لأنها كلام مسطور ومنشور ؛ كذلك كان ثمة اتفاق آخر بين النقابة والوزارتين على أن يراعى أن يكون اعتقال الصحفيين فى مصر كاعتقال زملائهم فى أوربا . بأن يكون الاعتقال فى سجن تتوافر فيه الراحة والمطالعة . . إلخ . وهوالأمر غير المتوافر فى سجن مصر . وقد طالبت الأهرام الحكومة بمعاملة العقاد طبقاً لهذين الاتفاقين .

وانتهت النيابة من التحقيق فى القضية فى السادس عشر من أكتوبر وأحالتها فى اليوم نفسه إلى محكمة مصر الأهلية لقيدها وإعلان قرار الاتهام فيها .

وقد تضمن قرار الاتهام : «وأن (محمد فهمى الخضرى) (صاحب المؤيد الجديد ومديرها) قد عاب علناً بصفته مديراً لجريدة المؤيد فى حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فيها فى الأعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادرة فى سبتمبر ١٩٣٠ تشتمل على عبارات العيب فى الذات المذكورة . وأن (عباس محمود العقاد) بصفته شريكاً للمتهم فى الجريمة الآنفة الذكر– اتفق معه على ارتكابها وساعده على علمه بها فى الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن ألف المقالات المشار إليها ، وسلمها إليه لنشرها فوقعت الجريمة بناء على ذلك .

«وعلى هذا يكون المتهم الأول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٤٨ و١٥٦ من قانون العقوبات ، (والثانى) للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ فقرة ثانية وثالثة والمواد ٤١ و٤٨ و١٥٦ من قانون العقوبات» .

وقد قرر قاضى الإحالة بمحكمة مصر الأهلية نظر هذه القضية التى عرفت باسم «قضية المؤيد الجديد» فى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ . وفى ذلك اليوم ، حضر جمهور من رجال الوفد ، والمحامين ، ورجال الصحافة إلى المحكمة لحضور نظر القضية ؛ كما احتشد الجمهور داخل قاعة الجلسة وخارجها ، وخشيت الحكومة أن يحدث

مايعكر النظام ، ويخل بالأمن فى المحكمة ، فاحتاطت للأمر بإيفاد قوة من رجال بلوك الخفر ، بقيادة عدد من الضباط للمحافظة على النظام .

وقد دار البحث أمام قاضي الإحالة فى هذه الجلسة حول المقصود بكلمة «الرجعية » إذ تمسكت النيابة بأن المقصود بها الملك ، وبنت على ذلك أن مقالات العقاد تحوى جريمة العيب فى الذات الملكية . فى حين أكد العقاد أنه لم يقصد بالرجعية الملك ، وأنه إنما قصد بها الاستعانة فى الحكم بمن لا ضمائر لهم ، والذين لهم ماض غير شريف وضرب أمثلة ببعضهم ، وتحدى النيابة أن تأتى بكلمة واحدة من مقالاته عن الرجعية تكون منصرفة إلى الملك ، واتهم النيابة بأنها تقيم اتهامها له على مجرد ظنها بأنه قصد بالرجعية الملك ، ودلل على أنه لا يقصد بالرجعية الملك — أنه كتب ذات مرة ينعى على الرجعية إسقاطها للوزارات . وكان يقصد بذلك أن كثيراً من الموظفين يحرجون الوزارات فيسقطونها ، كما فعل قتلة السردار بإسقاطهم الوزارة الشعبية بجريمتهم . وأنه كتب يتهم الرجعية بالميل إلى مسخ الدستور ، وها هو ذا رئيس الوزراء يصرح بأنه كان يميل إلى ذلك منذ عام ١٩٢٨ . ورجا العقاد من المحكمة فى حالة ثبوت إدانته أن تفرج عنه ولو بكفالة .

أما محمد نجيب الغرابلى الذى تولى الدفاع عن العقاد فى هذا الدور من أدوار المحاكمة فقد بنى دفاعه على أن الوزارة الصدقية تزج بالعرش فى منازعاتها الحزبية وتحتمى به فى عبثها بالدستور . ولما كان الدستور ينص على مسئولية الوزارة ، وأن أوامر الملك إليها لا تخليها من هذه المسئولية — فمن حق كل مصرى من ثم أن يدافع عن الدستور ضد عبث الوزارة الصدقية به ، وأن يطعن فى كل عدو للدستور يحتمى بالذات الملكية. ويدعى أنه مخلص لها ، وغيره غير مخلص .

ومن هذا المنطلق — أكد الغرابلى أن العقاد لم يفعل سوى أن قام بواجبه وأن

مقالاته من ثم لاتحوى جريمة العيب فى الذات الملكية .

وفى ٣٠ أكتوبر قرر قاضي الإحالة إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لدور ديسمبر ١٩٣٠ لنظرها بالتهمة المنصوص عليها فى قرار الاتهام – السابق ذكره – مع استمرار حبس العقاد .

وقد أساءت الحكومة معاملة العقاد فى سجنه ، فأودعته حجرة غير صحية ، مما جعل صحيفة «السياسة» بالرغم من طعن العقاد الدائم فيها وفى حزبها – تبدى تعاطفاً عليه وتطلب الاهتمام به . وقد اهتمت «الأهرام» لذلك أشد الاهتمام ، وذهب مندوب خاص منها للاستفسار من النائب العام عن صدق ماروت «السياسة» . وقد كلف النائب العام رئيس نيابة مصر ، التحقيق فى هذا الأمر وتقديم تقرير عن حالة العقاد فى السجن ، واستطاعت «الأهرام» أن تحصل على صورة من ذلك التقرير الذى ورد فيه أنه يتمتع بأكبر قسط من الراحة التى تسمح بها لائحة السجون ، وعلى الأخص الناحية الصحية . وذكر التقرير أن العقاد ذاته أكد ذلك لرئيس النيابة فى حين أن ماجاء فى التقرير غير صحيح ، فقد شكا العقاد للمحكمة بعد ذلك سوء حالته الصحية ، وعدم الاهتمام به فى سجنه .

وبدأت محاكمة العقاد أمام محكمة جنايات مصر منذ الثامن من ديسمبر ١٩٣٠ . وقد اهتم الجمهور بتطور المحاكمة أشد الاهتمام : فدأبت «الأهرام» طوال نقلها لما يجرى فى المحاكمة على الإشارة إلى اهتمام الجمهور بها ، وإلى اكتظاظه داخل قاعة المحكمة وخارجها ، وعجز قوات الأمن الكبيرة عن حفظ النظام بين الجمهور فى كثير من الأحيان .

وفى هذه الجلسة الأولى من جلسات المحاكمة طلب مكرم عبيد الذى تولى الدفاع عن العقاد يعاونه محمود سليمان غنام تأجيل القضية ؛ حتى يتسنى له الاطلاع

عليها ، وليتسنى للعقاد من ناحية أخرى مراجعة المقالات موضوع القضية ، ليتذكر المناسبات التى كتبت فيها .

واستجابت المحكمة لطلب الدفاع ، وقررت تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ ، على ألا تؤجل إلى غير هذا اليوم مع استمرار حبس العقاد ، ولكن المحكمة عادت فى ٢١ من ديسمبر إلى تأجيل نظر القضية إلى ٢٥ من ديسمبر نظراً لمرض أحد المستشارين من أعضاء هيئتها . وفى هذه الجلسة طلب مكرم عبيد من المحكمة ضرورة مراعاة صحة العقاد فى سجنه ، لأن آلام الصدر التى يشكو منها جعلته يفقد شجاعته ، والتمس العقاد من المحكمة مراعاة أحواله الصحية حيث يقيم فى حجرة غير صحية فى السجن فى الوقت الذى يعانى فيه من أمراض : الصدر والأعصاب واحتقان الزور والسعال والزكام .

وبدأت النيابة مرافعتها فى الجلسة التى عقدت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ ، ويلاحظ على مرافعتها مايلى :

١ – أنها اتهمت الوفد بأنه وراء مقالات العقاد موضوع القضية ، إذ ادعت النيابة :

«أن مقالة الكاتب «أبو فصادة» من تحذير المصريين من الإنجليز لم تقابل بالارتياح من بعض الأوساط ، فأثارت حملة شعواء بسلسلة مقالات كتبت على صفحات المؤيد الجديد ابتدأها المتهم الثانى عباس العقاد أفندى» .

٢ – ورأت أن غرض العقاد من هذه المقالات المحرض عليها : «بث فكرة خطرة فى البلاد ، تلك الفكرة هى أن جلالة الملك يناهض الأمة فى أمانيها ، ويريد استذلالها واستعبادها ومعاملتها معاملة السائمة ، وقد تخلل هذه المقالات عبارات وألفاظ كلها عيب فى الذات الملكية وطعن فى صاحب العرش» .

٣ – ثم بذلت النيابة جهدها لتثبت – فى استعراضها لمقالات العقاد – أنه يقصد الملك صراحة «ولئن لم يذكر المتهم فى مقالاته اسم جلالة الملك ، بل استعمل فى بيان غرضه وتحديد مقصده عبارة الرجعية ، فإن ما ذكره من الأقوال والعبارات يدل دلالة واضحة ويحدد تحديداً دقيقا المعنى الذى يقصده الكاتب بالرجعية» .

٤ – نسبت النيابة إلى العقاد كتابة المقال الذى كتبه «الكاتب الضليع» تحت عنوان : «رأى فى الأزمة الحاضرة» ، المنشور «بالمؤيد الجديد» فى ١٣ من سبتمبر ١٩٣٠ والذى سبقت الإشارة إليه . ولكنها لم تشر مطلقاً إلى المقالين اللذين كتبهما العقاد فى ٢٨ و٢٩ سبتمبر ، واللذين حمل فيهما على الملك ، لإصداره مرسوماً ينص على عدم عزل الموظفين المعينين بمرسوم ملكى إلا بمرسوم ملكى ، بالرغم من أن هذين المقالين من أصرح المقالات دلالة على أن المقصود هو الملك . وربما خشيت النيابة من إثارة المقالين– أن تثير من ثم دستورية المرسوم داخل المحكمة ، ففضلت تجاهلهما .

أما محمود فهمى الخضرى فقد عدته النيابة مسئولاً بصفته المدير المسئول للصحيفة طبقاً لنصوص الدستور ، والمفروض فيه أنه اطلع على المقالات موضوع المحاكمة ، وأذن بنشرها .

وقد بنى مكرم عبيد دفاعه عن العقاد من ذات المنطلق الذى دافع به محمد نجيب الغرابلى من قبل أمام قاضى الإحالة . واستغل القضية للطعن بقوة فى الرجعية ، وأعلن فى بداية دفاعه أن قضية العقاد هذه تمثل «مأساة أمة تمثلت فى مأساة فرد» إذ الواقع أن هذه القضية التى تبدو فى الظاهر بين النيابة والأستاذ العقاد إنما هى فى الحقيقة بين الرجعية والدستور ، أوهى بالأحرى بين مبدأ التأخر

ومبدأ التقدم أياً كان الشكل الذى قد يتخذه كل من هذين المبدأين ، أو الاسم الذى يتسمى به فى مختلف الأزمنة والظروف . وما العقاد إلا خصم للرجعية عنيد انهال عليها بضربات قتالة رأت أن لا قبل لها بها ، فاعتزمت أن تنكل به قبل أن ينكل بها ، ولما لم تقو على مجابهته وجهاً لوجه فرت إلى السدة الملكية ، تتعلق بركابها ، وتتمسح بأعتابها ، ولم تستح أن تتخذ منها ستاراً لعيوبها ، فأسندت العيب للذات الملكية ، والعيب كل العيب فيها » .

ونفى مكرم فى دفاعه أن يكون المقصود بالرجعية هو الملك ، واستمد ذلك من نصوص الدستور ؛ إذ قال : « ولكن ما الرجعية التى عناها العقاد؟ هى كل فكرة أو هيئة أوشخص مسئول عن العبث بالدستور أو بحريات البلاد فى أى زمن من الأزمان . وبما أن نص الدستور الذى استمات العقاد فى الدفاع عنه يقضى بأن الملك غير مسئول ، وأن ذاته مصونة — فلا يمكن أن ينصرف لفظ الرجعية إلى الذات الملكية ، لا موضوعاً ولا قانوناً » وعلى ذلك رأى مكرم أن العقاد لم يكن يقصد بالرجعية سوى الأحزاب المعادية للوفد والدستور .

ولام مكرم النيابة ، لأنها رفعت القضية على العقاد الذى لم يصرح مطلقاً فى مقالاته باسم الملك بالرغم من أن المادة ١٥٦ من قانون العقوبات التى طلبت النيابة تطبيقها على العقاد — يفهم منها أنه يجب أن يكون العيب صريحاً ومباشراً . وموجهاً إلى ذات الملك لا غمزاً ، ولا بطريق غير مباشر .

وفى الجلسة الثانية من جلسات المحاكمة والتى عقدت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠ أكد مكرم عبيد فى دفاعه أن العقاد لا يتهرب من مسئولية ما كتب : « بل هو وأنا معه نصرح بأننا قصدنا ولا نزال نقصد الرجعية ونطعن عليها كل الطعن ، والرجعية هى الوزارة الحالية وأنصارها وأذنابها ؛ كما ذكرت فى مرافعتى ، وإذا كانت هناك

مسئولية على العقاد فى ذلك فإنى أشاركه فى هذه المسئولية ولترفع النيابة الدعوى عليه وعلى ، أما أن يقال : إن الرجعية هى الذات الملكية فهذا ما لم يعنه هو ولم يقصد إليه أحد بل هو «وهم» فى ذهن النيابة ، ومن يحركون النيابة» .

وقد حاولت النيابة أن تؤكد أن العقاد قصد بالرجعية الملك بحديث صحفى كان قد أدلى به العقاد إلى صحيفة «الأحرار» البيروتية . ونشرته الصحيفة فى ١٢ أغسطس ، تحت عنوان : «الرجل الذى هدد بسحق أكبر رأس فى البلاد» ، وذكر فيه العقاد رأيه الذى كرره فى المقالات موضوع القضية ، وهو أن الرجعية هى المسئولة عن الأزمة الجديدة وليس الإنجليز ، وختم الحديث برواية ما جرى فى مجلس النواب من تهديد العقاد للملك.

ولكن (مكرم عبيد) استطاع فى الجلسة الرابعة المنعقدة فى ٢٨ ديسمبر أن يحصل من مراسل الصحيفة أمام المحكمة على اعتراف بأن صحيفته هى التى نشرت عنوان الحديث ورواية ما جرى فى البرلمان من عندها ، وأنه لم يسمعه من العقاد فى أثناء إجراء الحديث معه . وأكد الشاهد أن العقاد ذكر له بعد نشر الحديث أنه قال فى مجلس النواب : إنه مستعد لسحق كل رأس تعتدى على الدستور ، ولم يقل أكبر رأس كما وردت فى صحيفته نقلاً عن «المقطم» . ونفى الشاهد أمام المحكمة أنه فهم من حواره مع العقاد أن يقصد بالرجعية الملك . وقد ارتابت النيابة فى نية الشاهد لصداقته للعقاد . ولارتباكه فى أثناء الإدلاء بشهادته . ولكن مكرم عبيد استطاع أن يقدم للمحكمة فى الجلسة الخامسة التى عقدت فى ٣٠ من ديسمبر برقيات وردت إليه من إدارة صحيفة «الأحرار» تؤكد أن الصحيفة وضعت عنوان الحديث ورواية «المقطم» من عندها ، وأنه ورد إليها تكذيب من

مراسلها ، لما نشرته نقلاً عن « المقطم » ، ولكنها لم تنشره بسبب منعها من دخول مصر .

واستند مكرم عبيد إلى هذه البرقيات . وإلى مقال نشرته صحيفة « الاتحاد » سنة ١٩٢٧ من أن المقصود بالرجعية هو حزب الاتحاد ، وإلى عدم تعطيل الحكومة « للمؤيد الجديد » طوال نشر المقالات موضوع القضية ، وعدم رفعها الدعوى على العقاد فى أثناء كتابته لها كأساس لإسقاط التهمة ، وطلب البراءة .

والجدير بالذكر ، أن « المقطم » حاولت التأثير على المحكمة فى أثناء محاكمة العقاد ، فنشرت فى ٢٨ ديسمبر هجوماً شديداً على العقاد ساخرة من اتهامه لها بأنها صحيفة « رجعية للرجعيين » . وقد استرعى مكرم عبيد نظر المحكمة إلى هذه المحاولة من جانب « المقطم » ، فبادرت المحكمة إلى لفت نظر الصحف إلى عدم تناول أى شىء يمس القضية سوى ما يقال فيها علناً ، وإلا نظرت إلى ما ينشر بعين الاحتقار .

وأكد الدفاع عن محمود فهمى الخضرى عدم مسئوليته استناداً إلى أنه كان ستاراً للوفد الذى منحه رخصة صحيفة لا حاجة إليها إبان حكم الوزارة النحاسية ، لكى تُستغل عندما تتعرض صحفه لطوارئ الأزمات السياسية التى تمر بها البلاد ، وإلى أنه ظل ثمانى سنوات يعمل فى « كوكب الشرق » لم يحاول فى أثنائها كتابة شىء ، وأنه لم يكن فى يوم من الأيام صاحب رأى سياسى أو قلم يعبر عن أغراضه ؛ كما أكد الدفاع أن ( محمود فهمى الخضرى ) كان مريضاً ويجرى عملية جراحية فى الوقت الذى كانت « المؤيد الجديد » تنشر فيه مقالات العقاد موضوع القضية .

واستند الدفاع فى طلبه البراءة لمحمود فهمى الخضرى إلى ما سبق للقضاء أن

أثبته فى عدد من جرائم النشر ، من حيث عدم مسئولية صاحب الصحيفة ، طالما كان هناك شخص مسئول عن الصحيفة غيره .

وفى الجلسة السادسة والأخيرة من جلسات المحاكمة ، والمنعقدة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ أصدرت المحكمة حكمها على المتهم الأول محمود فهمى الخضرى بالحبس لمدة ستة أشهر حبساً بسيطاً ، وبحبس المتهم الثانى عباس العقاد مدة تسعة أشهر حبساً بسيطاً ، وأمرت المحكمة بطبع الحكم فى ثلاث جرائد يومية بمصروفات على نفقة المحكوم عليهما .

وقد قوبل الحكم من الجمهور المحتشد داخل قاعة الجلسة وخارج المحكمة بالصمت التام ، وانصرف الجميع فى سكون وهدوء .


| | |
|---|---|
| رقم الإيداع | ١٩٧٩/٢٠٣١ |
| الترقيم الدولى | ISBN ٩٧٧ – ٢٤٧ – ٦٤٤ – ٤ |

١/٧٨/١٧٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)